دولة فلسطين

وزارة شؤون المرأة

تقرير بيجين (30+) لدولة فلسطين

(سنوات الجائحة والابادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الاسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني)

(إجراءات الدولة المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لخمس سنوات: أيار2019–أيار 2024)

اعداد: وزارة شؤون المرأة

دولة فلسطين

2024

فهرس المحتويات

القسم الأول: النقاط الرئيسية 4

القسم الثاني: الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق..... 10

1. أهم الإنجازات والتحديات والعثرات في التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مدى السنوات الخمس الماضية .. 10

2. الأولويات الخمس الرئيسية لتسريع تقدم النساء والفتيات في دولة فلسطين على مدى السنوات الخمس الماضية من خلال القوانين والسياسات و/أو البرامج 14

3. الإجراءات المحددة التي اتخذتها دولة فلسطين لمنع التمييز وتعزيز حقوق الفئات المهمشة من النساء والفتيات على مدى السنوات الخمس الماضية 15

4. أثر حدوث الأزمات المختلفة معاً على مدى السنوات الخمس الماضية على تنفيذ منهاج عمل بيجين في دولة فلسطين و التدابير التي اتخذتَها لمنع أثرها السلبي على التقدم المتعلق بالنساء والفتيات؟ 19

5. الأولويات لتسريع تقدم المرأة والفتاة في دولة فلسطين على مدى السنوات الخمس المقبلة من خلال القوانين أو السياسات أو البرامج أو جميعها 20

القسم الثالث: التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر 29

التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق 29

6. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العمل (بما في ذلك العمل غير النظامي وغير التقليدي وكذلك ريادة الأعمال) على مدى السنوات الخمس الماضية؟ 29

7. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية للاعتراف بـ و/أو الحد من و/أو إعادة توزيع الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتعزيز التوازن بين الحياة المهنية والأُسَرية وتعزيز حقوق العاملين في مجال الرعاية مدفوعة الأجر؟ 33

8. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لتقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين؟ 34

9. تأثير بيئة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية على تنفيذ منهاج عمل بيجين على مدى السنوات الخمس الماضية، وما هي سياسات الاقتصاد الكلي التي اتّبعتها دولتك لدعم اقتصاد يحقق قدراً أكبر من المساواة بين الجنسين؟ 35

القضاء على الفقر، والحماية الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية 36

10. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة للحد من/القضاء على الفقر بين النساء والفتيات؟ 36

11. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية لتحسين الوصول إلى الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات؟ 39

12. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية لتحسين النتائج الصحية للنساء والفتيات في بلدك؟ 39

13. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية لتحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات، بما في ذلك في القطاعات التي تعاني من ضعف التمثيل؟ 42

14. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين لضمان أن يكون التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19 موجَّهاً نحو سد الفجوات بين الجنسين من حيث الفقر أو التوظيف أو الحماية الاجتماعية أو التعليم أو الصحة أو جميعها التي تسببت الجائحة في تفاقمها؟ 43

التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية 51

15. أشكال العنف ضد النساء والفتيات، التي أعطتها دولة فلسطين الأولوية للعمل في السنوات الخمس الماضية؟ 51

16. الإجراءات التي وضعتها دولة فلسطين على رأس الأولويات في السنوات الخمس الماضية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات؟ 55

17. الاستراتيجيات التي طبقتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات؟ 61

18. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية لمنع العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسّره التكنولوجيا والتصدي له (مثل التحرش الجنسي عبر الإنترنت والمطاردة عبر الإنترنت والمشاركة غير الرضائية للصور الحميمة)؟ 64

19. التدابير التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية لتوفير الموارد للمنظمات النسائية التي تعمل على منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له؟ 65

20. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية لمعالجة تصوير النساء والفتيات و/أو التمييز و/أو التحيز ضد المرأة في وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي؟ 66

21. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية والمصمَّمة خصيصاً للتصدي للعنف ضد الفئات المهمشة من النساء والفتيات؟ 68

المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني **68**

22. الإجراءات والتدابير التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار؟ 69

23. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية لزيادة تمكين المرأة من التعبير والمشاركة في صنع القرار في وسائل الإعلام، بما في ذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)؟ 71

24. يوصف الأجهزة الوطنية الحالية المعنية بالمرأة في دولتك (هيئة حكومية مخصصة فقط لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) ووصف التدابير التي اتخذتها دولتك على مدى السنوات الخمس الماضية لإنشاء هذه الأجهزة و/أو تعزيزها. 72

25. الآليات والأدوات الأخرى التي استخدمتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية لتعميم المساواة بين الجنسين على مستوى القطاعات؟ (على سبيل المثال، جهات التنسيق المراعية للمنظور الجنساني في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، وآليات التنسيق المشتركة بين الوزارات، وعمليات التقييم المؤسسي المراعية للمنظور الجنساني، والمشاورات مع المنظمات النسائية) 74

26. إذا كانت هناك مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في دولتك، فما التدابير التي اتخذتها لمعالجة انتهاكات حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين؟ 75

المجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد **77**

27. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية لإقامة السلام والحفاظ عليه، وتشجيع المجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد من أجل التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن؟ 77

28. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية لزيادة قيادة المرأة وتمثيلها ومشاركتها في منع نشوب الصراعات وحلها وإقامة السلام والعمل الإنساني والاستجابة للأزمات، على مستويات صنع القرار في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من النزاعات وفي المناطق الهشة أو التي تشهد أزمات؟ 79

29. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز المساءلة القضائية وغير القضائية عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من الأعمال الإنسانية أو الاستجابة للأزمات؟ 82

30. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الأخيرة للقضاء على التمييز ضد حقوق الأطفال الإناث وانتهاكها، بما في ذلك المراهقات؟ 85

الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها **88**

31. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لدمج المنظور الجنساني والشواغل ذات الصلة في السياسات البيئية، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والحفاظ على التنوع البيولوجي والحد من تدهور الأراضي؟ 89

32. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لدمج المنظورات الجنسانية في السياسات والبرامج للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التكيف البيئي والمناخي؟ 90

القسم الرابع: المؤسسات الوطنية والإجراءات **92**

33. وصف الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل التي اتبعتها دولة فلسطين لتحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك اسم الاستراتيجية والفترة التي تغطيها وأولوياتها وتمويلها ومواءمتها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك الغايات الواردة في إطار الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة..... 92
34. وصف للنظام الذي تنتهجه دولة فلسطين في تتبع النسبة المخصصة من الميزانية الوطنية للاستثمار في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (وضع ميزانية مراعية للمنظور الجنساني)، بما في ذلك النسبة التقريبية من الميزانية الوطنية التي تُستثمر في هذا المجال. 96
35. الآليات الرسمية القائمة لمختلف الجهات المعنية للمشاركة في تنفيذ ورصد إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؟ 98
36. وصف لمساهمة الجهات المعنية في إعداد هذا التقرير الوطني. 99
37. وصف خطة العمل والجدول الزمني اللذين اتبعتهما دولتك لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (إذا كانت دولة طرفاً)، أو توصيات الاستعراض الدوري الشامل أو آليات أخرى لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة وتعالج عدم المساواة بين الجنسين/التمييزضد المرأة. 99

القسم الخامس: البيانات والإحصاءات 102

38. أهم المجالات التي حققت فيها دولة فلسطين أكبر قدر من التقدم على مدى السنوات الخمس الماضية في ما يتعلق بإحصاءات الجنسين على المستوى الوطني؟ 102
39. أولويات دولة فلسطين لتعزيز الإحصاءات الجنسانية الوطنية خلال السنوات الخمس المقبلة؟ 107
40. المؤشرات الجنسانية التي وضعتها دولة فلسطين ضمن أولوياتها لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة؟ 107
41. تصنيفات البيانات التي توفرها المسوحات الرئيسية عادةً في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؟ 109

القسم السادس: الاستنتاجات والخطوات القادمة 110

الملاحق 112

ملحق (1): المرأة الفلسطينية واقع واحصاءات 112
ملحق (2) مصادر المعلومات للإجراءات المتخذة على مستوى الدولة 121

القسم الأول: النقاط الرئيسية

في الذكرى الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، تجدد دولة فلسطين ممثلةً بآليتها الوطنية المعنية بالمرأة – وزارة شؤون المرأة – التأكيد على التزامها بالأُسس اللازمة للتقدم في مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر. تشكل مجالات الاهتمام هذه الأساس المشترك لجميع مؤسسات الدولة والتي ترتكز في عملها العبر قطاعي على مبدأ التكامل والتفاعل لتعظيم النتائج من منظور جنساني.

تتزامن عملية المراجعة الشاملة على المستوى الوطني للتقدم المحرز في تنفيذ الإعلان والمنهاج، وإعداد هذا التقرير، مع التصعيد غير المسبوق لعنف الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. تواجه حالة حقوق الإنسان خاصة الحق في الحياة والسكن والصحة، والماء، والكهرباء، والجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، منعطفاً خطيراً بفعل دوامة العنف والتي ينتهك الاحتلال الإسرائيلي معها قواعد القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، لارتكابه جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجريمة العدوان. وذلك في سياق سياسة الكيل بمكيالين، مما فاقم من معاناة المدنيين في قطاع غزة، ومحاولات التهجير القسري، والتجويع، وزيادة الاستيطان والاستعمار حيث وصلت الى 185 مستعمرة، و193 بؤرة استعمارية، وإرهاب المستعمرين الذي وصل عددهم الى 740 ألف مستعمر مدججين بالسلاح، والاجتياحات المتكررة في القدس الشرقية، والضفة – للمخيمات، والقرى، والمدن – وإعادة احتلالها، والإعدامات الميدانية، والانتهاكات الجسيمة بحق الأسيرات والأسرى. وسرقة أموالنا ومقدراتنا، ومحاولات تصفية وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين، وهو ما يهدف من ورائه الاحتلال الإسرائيلي إلى تصفية قضيتنا العادلة، ومشروعنا النهضوي التحرري.

منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، حدث تصعيد للعنف والقيود في الضفة الغربية والقدس، مما أدى إلى ارتقاء عدد كبير من الشهداء. وتشير التقارير إلى أن 498 فلسطينياً استشهدوا على يد قوات الاحتلال، بينما أصيب نحو 5000 آخرين بجراح. كما أثر الوضع بشدة على الوصول إلى الرعاية الصحية، حيث استهدف أكثر من 340 مرفق رعاية صحية والعاملين فيها كما تم توثيقه من قبل وزارة الصحة. بالإضافة إلى ذلك، هناك أرقام مقلقة فيما يتعلق بالأسرى، حيث يبلغ إجمالي عدد الأسرى في الضفة الغربية 9500 أسير وأسيرة، و200 طفل، وأكثر من 700 مريض. علاوة على ذلك، تواجه الحركة داخل المنطقة عقبات كبيرة، حيث يوجد أكثر من 900 نقطة تفتيش وحواجز تعيق التنقل بين المدن والقرى. وتؤكد هذه الإحصائيات الحاجة الملحة للاهتمام والتدخل لمعالجة الأزمة الإنسانية التي تتكشف في المنطقة.

هناك محاولات على الأرض لقدم حل الدولتين، حيث إن مناطق نفوذ المستعمرات الإسرائيلية تتجاوز 60% من مساحة الضفة الغربية، مع أن المبني فيها لا تتجاوز 1.6% من مساحتها. سلطات الاحتلال تعتزم إقامة 3300 وحدة استيطانية في مستعمراتها بالضفة الغربية، منها نحو 2350 في مستعمرة معاليه أدوميم شرقي القدس. يأتي ذلك في وقت كشف موقع "إحصائيات السكان اليهود في الضفة الغربية"، الداعم للاستيطان أن عدد المستعمرين ارتفع 3% ليبلغ 517 ألفا و407 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول الماضي. بينما وثقت هيئة الجدار والاستيطان الحكومية الفلسطينية 2410 اعتداءات نفذها مستعمرون بالضفة، أدت إلى استشهاد 22 فلسطينيا خلال 2023، وتهجير 25 تجمعا بدويا، جميعها بعد اندلاع الحرب في 7 أكتوبر/تشرين الأول، فضلا عن إقامة 18 بؤرة استيطانية، 8 منها بعد الحرب.

إنّ هذه الدوامة المستمرة من العنف والتي تقفز نسبة ضحاياها من النساء والفتيات الفلسطينيات عن السبعين بالمائة، مضافاً إليها ارتدادات صفقة القرن، وفيروس كورونا المستجد، شكلت تهديداً حقيقي للأمن الإنساني، وتقف حجر عثرة أمام إحراز أي تقدم ملموس على صعيد التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتعيق تقدم المرأة في مختلف المجالات.

ولمعالجة تلك القضايا الهيكلية والتحديات صاغت الحكومة التاسعة عشرة برنامجاً يركز على الإغاثة، وإعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي، ومنظومة الرعاية الاجتماعية، وتعزيز الصمود، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمكاشفة، والاستدامة المالية، والاستقرار الاقتصادي، وإعادة الهيكلة وتوحيد المؤسسات، ومحاربة الفساد، ورفع مستوى الخدمات والتحول الرقمي. مجددةً – الحكومة – احترامها للالتزامات الدولية. ومعربة في صميم جهودها عن رغبتها الجادة في التصدي لأوجه عدم المساواة بين الجنسين، والتغلب على الأسباب الجذرية لذلك.

إنَّ مئات الطائرات والدبابات الإسرائيلية تقصف دون رحمة منازل المواطنين في قطاع غزة دون توقف منذ السابع من أكتوبر وحتى يوم اعداد هذا التقرير منتصف شهر أيار من العام 2024، ومئات الآلاف من جنود الاحتلال الإسرائيلي المدججين بشتى أنواع الأسلحة واخطرها على الاطلاق يحرقون الأخضر واليابس، ويدفنون الشهداء في مقابر جماعية لإخفاء جرائمهم النكراء. حتى يومنا هذا أكثر من 36 ألف شهيد وأكثر من 80الف جريح، وأكثر من 10 ألف مفقود 70% منهم من النساء والأطفال وهذا يشكل 2% من مجمل السكان في قطاع غزة، والعالم لا يزال صامتا يشاهد قتل النساء والأطفال امام الكاميرات ودون تحريك ساكن ، في إبادة جماعية مكتملة الأركان وواضحة المعالم لعائلات بالكامل تم محوها من السجل المدني، اضافة الى تشريد ما يزيد عن مليون مواطن من اماكن سكناهم في شمال القطاع الى جنوبه، ولم تستثن هذه الإبادة احدا بما فيها

المنظومة الصحية ، في الوقت الذي كان يعتقد فيه السكان ان المستشفيات بمنأى عن آلة الحرب ما دفعهم للجوء اليها والاحتماء بها كبقعة أمان لهم ولعوائلهم بعد ان اصبحوا بلا مأوى ، عمد الاحتلال الإسرائيلي متحدياً أبسط أعراف القانون الدولي الانساني لقصف المستشفيات ومحاصرتها بالدبابات واعتقال الكوادر الطبية والتنكيل بها.

لم تكتفِ اسرائيل بعملياتها العسكرية المكثّفة ، بل لجأت الى قطع الماء والكهرباء والغذاء والدواء عن القطاع المحاصر أصلا منذ 17 عاما ، في إشارة واضحة الى ان 2 مليون مواطن محاصر فُرضت عليه سياسة العقاب الجماعي وفرض عليه الموت بشتى ألوانه ، فإن لم يقع ضحية لآلة الحرب سيلاحقه الموت والعذاب إما جوعا او مشردا بلا مأوى او مريضا بلا دواء او جريحا. وستبقى ويلات الحرب محفورة في جسده لعدم تلقيه العناية الطبية اللازمة نتيجة للدمار المتعمد لإنهاك المستشفيات وتدمير القطاع الصحي. ونتيجة لهذا الوضع المأساوي، تأثرت صحة ما يزيد عن 60 ألف امرأة حامل بشكل خاص، فقد حُرمن من تلقي خدمات الرعاية ما قبل الولادة او تلقي خدمات ولادة آمنة حيث اضطرت العديد منهن الى الخضوع لعمليات قيصرية دون تخدير فيما تعرضت نساء اخريات للولادات المبكرة والاجهاض اللاإرادي الامر الذي سيؤدي الى مضاعفة وفيات الامومة والاطفال .

وحتى بعد ان تهدأ نيران الشرّ والانتقام لدى الاحتلال الاسرائيلي وتسمح بوقف إطلاق نيرانها، لن تتوقف الويلات والنكبات والحروب النفسية والأزمات الانسانية التي سيعاني منها جميع السكان لأجل غير مسمى. وما ستخلفه الحرب من اوضاع معيشية قاهرة ستلقي بظلالها على نحو خاص على أكثر الفئات ضعفا من النساء والأطفال وكبار السن وذوي الاعاقة التي سترتفع معدلاتها بشكل ملحوظ بعد الحرب، ما سيُفضي إلى تقويض الجهود نحو تحقيق التنمية. وبموازاة ذلك، فرضت سلطات الاحتلال حصاراً خانقاً على المدن الفلسطينية في الضفة الغربية بالحواجز الاسمنتية والترابية والتفتيش المذل والضرب المبرح، واجتياح المخيمات بالدبابات الثقيلة/ وممارسة القمع بحق الاسيرات والاسرى وتهديدهن الدائم بالاغتصاب وارتكاب انتهاكات جسيمة بحقهن، وقطع امدادات الطعام عن الأسرى عموما مما فقد كل واحد من الأسرى والأسيرات أكثر من نصف وزنه.

ان مساعي العمل على ضمان تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في الوقت الذي يشهد فيه قطاع غزة جريمة إبادة وحشية وتنفيذ مخططات لإضعاف السلطة و نهب أراضيها وثرواتها، في حالة من الصمت الدولي المطبق وتأكيدا على ازدواجية المعايير الدولية، هي مساعي عبثية إذا لم يتم ضمان الامان على حياة الفلسطينيين ووقف إطلاق النار ولجم المستعمرين عن أعمال العربدة ووقف تدمير البنية التحتية بالمخيمات الفلسطينية

بالضفة الغربية، بل ان الاولوية القصوى هي العمل على ضمان تمتع الفلسطينيون بحقوقهم الانسانية بالعيش بكرامة كغيرهم من الشعوب.

في الوقت الذي تسعى سلطات الاحتلال الإسرائيلي لطمس الحقائق عن الجرائم التي ترتكبها، وممارساتها القمعية التي تقف عقبة كأداء تحول دون تحقيق التقدم والتنمية الانسانية، يأتي تقرير بيجين 30+ دليلا وشاهدا على الجرائم والممارسات القمعية المرتكبة بحق الفلسطينيين والفلسطينيات. ليظهر امام العالم الذي يستعرض إنجازاته واجراءاته لخمس سنوات ماضية بأن الاحتلال الإسرائيلي دمر كل شيء في أشهر قليلة.

في إطار إعداد تقرير بيجين 30+ ، وفي سياق توثيق الجهود الفلسطينية المبذولة لتمكين وحماية النساء والفتيات الفلسطينيات ، عقدت وزارة شؤون المرأة في مايو 2024 ورشتي عمل على يومين متتاليتين هدفت لإجراء المشاورات مع جميع الاطراف الوطنية في سبيل اجراء مراجعة شاملة على المستوى الوطني لتسليط الضوء على التقدم المحرز لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من أجل الوصول الى تقرير وطني يعكس أبرز الاجراءات المتخذة خلال السنوات السابقة ويبرز أثر الاحتلال على النساء والفتيات في تمتعهن بمستوى لائق من الحقوق على كافة الأصعدة.

تضمنت الورشة الأولى الأطراف الوطنية الحكومية من الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تتقاطع مجالات عملها مع مجالات الاهتمام الحاسمة التي يغطيها منهاج عمل بيجين ، بحضور ممثلين عن وزرات مثل وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة التعليم ، بالإضافة الى ممثلين عن قطاع العدالة من النيابة العامة والشرطة ووزارة العدل. وتم استعراض منهجية اعداد التقرير ومجالات الاهتمام الحاسمة التي يغطيها ، كما جرى تقسيم الحضور الى مجموعات عمل بما يتلاءم مع المحاور والاقسام الرئيسية التي ضمها التقرير واجراء النقاش والعرض الذي سينبثق بناء عليه المخرجات التي سيتضمنها التقرير لاحقا.

وتأكيدا على الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في إثراء التقارير الدولية ، ومن منطلق الحرص على الشراكة الحقيقية، عقدت وزراة شؤون المرأة جلسة ثانية مع مؤسسات المجتمع المدني الى جانب ممثلين عن هيئة الامم المتحدة للمرأة، ومنظمة الاسكوا. وتم فيها استعراض أهميه التقرير والدور الذي يلعبه المجتمع المدني في مراجعته واثراءه للخروج بتقرير شامل لدولة فلسطين. كما تم استعراض منهجية اعداد التقرير والاولويات الوطنية والتحديات للسنوات الخمس القادمة ، اضافة الى عرض لأبرز مخرجات الجلسة الأولى ضمن الاقسام الستة لمنهاج عمل بيجين حيث جرى حولها النقاش واضافة التغذية الراجعة.

وانطلاقا من مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، تنظر الحكومة إلى الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات المهمشة كأولوية، وتسعى الى معالجتها من خلال إجراء التعديلات على القوانين ذات العلاقة بمشاركة المرأة اقتصاديا، واجتماعياً وسياسياً واهمها: قانون العمل، والضمان الاجتماعي، والتقاعد، والمساعدة القانونية، وقانون حماية الأسرة من العنف. من جهة أخرى، من خلال اجراء مراجعات لقوانين الاقتصاد وتعديلها لتستجيب للنوع الاجتماعي مثل قانون الشركات الجديد 2020-2021، والتجارة الالكترونية، وقانون الاعسار للشركات المتعسرة وقانون الوكالات التجارية، وقانون المنافسة، وقانون حماية المستهلك، وقانون ضمان بالأموال المنقولة، واجراء مراجعات من منظور نوع اجتماعي لقانون تشجيع الاستثمار لتشريعات والقوانين الخاصة بالضريبة والجمارك. ونظام التأمين الصحي الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة رقم (2) لسنة 2021م الذي يمنح ذوي الإعاقة تغطية كاملة على بعض الأدوات المهمة، قرار بقانون رقم (30) لسنة 2021م بتعديل قرار بقانون رقم (4) لسنة 2016م بشأن حماية الأحداث، قرار بقانون رقم (33) لسنة 2021م بشأن تطوير انشاء الصندوق الفلسطيني للتشغيل الذي يقدم برامج تشغيلية للعاطلين والعاطلات عن العمل.

على مستوى الاجراءات، أطلقت وزارة شؤون المرأة وبالتنسيق مع الشركاء المرصد الوطني الالكتروني للعنف ضد المرأة على الموقع الالكتروني (www.gbvo.mowa.pna.ps) وتم تدريب ما لا يقل عن 300 من مدخلي البيانات وبدأ المرصد بالعمل رويداً رويداً في استخراج المؤشرات، لتشكل رقما وطنياً. ولتشجيع النساء على استخدام التكنولوجيا في مشاريعهن تم إطلاق المنصات الالكترونية لدعم النساء بالقطاع الاقتصادي حيث تم تطوير موقع لاستقطاب المبادرات الاقتصادية " oilinitiatives.ps ومنصة التسويق الالكتروني-E SOUQبالإضافة الى إطلاق برامج توعوية للنساء المزارعات وتدريبهن على استخدام التكنولوجيا في الزراعة العضوية والزراعة الآمنة والزراعة الحافظة.

ومن الأمثلة على أبرز الممارسات الجيدة والانجازات التي تم تحقيقها في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين:

1 .قرار بقانون رقم (21) لسنة 2019 بشأن رفع سن الزواج ليصبح 18 عام لكلا الجنسين حيث تم بموجبه إزالة التمييز بين الجنسين من حيث السن المحدد للزواج .

2 .قرار بقانون رقم (1) لسنة 2021م بتعديل قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007م بشأن الانتخابات العامة، بحيث اصبحت حصة النساء على القوائم كل أربعة أسماء امرأة بعد الثلاث الأولى، وبهذا سترتفع نسبة النساء في المجلس التشريعي من 12% الى 26.%

3 .قرار بقانون رقم (24) لسنة 2022م بشأن تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م وتعديلاته الذي يتضمن رفع إجازة الامومة من 70 يوم الى 90 يوم واحتساب ساعة الرضاعة ضمن استحقاق التقاعد، واجازة ابوة لمدة 3 أيام.

4 .منح جائزة سنوية للمرأة الاكثر تميزاً في القطاع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والحقوقي والاعلامي.

5 . قرار بقانون للحقوق الارثية الذي يسرع من إجراءات حصول المرأة على الميراث.

ومن أهم الدروس المستفادة في عملية المراجعة لمنهاج عمل بيجين هو تعزيز استجابة عمليات المتابعة والتقييم في المؤسسات الرسمية لقضايا المرأة والنوع الاجتماعي، وزيادة التنسيق والوضوح بين دوائر صنع السياسات وعقد لقاءات دورية تفضي إلى توضيح المفاهيم والرؤى. وبناء المقاربات.

ومن المجالات التي تحتاج الدعم في دولة فلسطين من حيث التمويل وبناء القدرات والمشورة في مجال السياسات وجمع البيانات وتحليلها والتكنولوجيا والشراكات هو تطوير سياسة الإغاثة والانذار المبكر لمعالجة القضايا المطلوبة بشكل عاجل كما يحدث في قطاع غزة من إبادة وما يحصل ضد مخيمات الضفة. بالإضافة الى تعزيز وحماية مشاركة المرأة في الاقتصاد والتكنولوجيا والقوى العاملة، من خلال الحوافز والمشاريع الريادية لتشغيل النساء في جميع القطاعات. وتوفير الدعم في عملية جميع البيانات وتصنيفها حسب الجنس حيث انه لا يوجد تشريع او نص قانوني في قانون الاحصاءات العامة يتناول صراحة انتاج ونشر الاحصاءات حسب الجنس، والتزام المؤسسات العاملة بمعايير العمل اللائق خاصة النساء في القطاع غير المنظم بما في ذلك الحد الادنى للأجور، والأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة .

وكذلك مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة، من خلال تهيئة بيئة تشريعية وسياسية، وتفعيل اجراءات عملية تتماشى مع المعايير الدولية للقضاء على العنف ضد النساء والقضاء على جميع اشكال التمييز. بما في ذلك حق المرأة في الميراث وحقها في الولاية على الاطفال بما في ذلك بعد الطلاق على نحو متساو مع الرجل. يشير الواقع الى غياب القوانين التي تحمي الاسرة وعدم توفر بيئة تشريعية حامية بشكل كامل، وتعزيز الثقافة والأعراف والانماط الاجتماعية السائدة لتتمتع النساء والفتيات بمجتمع خال من العنف ضدهن. وتمكين النساء الضحايا والناجيات من العنف من الحصول على الخدمات خاصة العدلية والصحية والتعليمية بشكل كامل .

وايضاً زيادة تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الحياة العامة ومواقع صنع القرار، من خلال زيادة نسبة مشاركة المرأة في السلطة ومواقع اتخاذ القرار خاصة في النقابات والاتحادات والهيئات المحلية، زيادة المعرفة، والتربية على الحقوق السياسية للمرأة لدى الشباب والشابات خاصة في الجامعات الفلسطينية. وتعزيز الرواية الفلسطينية بما يشمل النساء .

كذلك العمل بأجندة المرأة والسلام والأمن تطبيقاً لقرار 1325 لحماية المرأة من الاعتداءات والانتهاكات الاسرائيلية، وفي سبيل ذلك لا بد من العمل على: تعزيز خدمات الحماية وجهود الوقاية من آثار انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي وتوسيعها للنساء والفتيات، رصد جرائم الاحتلال الاسرائيلي ضد النساء وفضحها امام منظمات حقوق الانسان واجهزة الامم المتحدة والوكالات الدولية، توفير مقومات الصمود وخطط الاستجابة السريعة للنساء الأكثر تضررا من ظروف الاحتلال.

بالاضافة إلى تعزيز مأسسة المساواة بين الجنسين وتعميم احتياجاتهم في كافة القطاعات، من خلال تضمين وادماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع والموازنات من خلال ورصد مخصصات عامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن الموازنات القطاعية للمؤسسات الرسمية الرئيسية، تعزيز وتمكين الاعلام الفلسطيني ليستجيب لقضايا النوع الاجتماعي، توسيع وتعزيز التنسيق والتشبيك مع الآليات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة نحو قضايا المساواة بين الجنسين.

القسم الثاني: الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق

1. أهم الإنجازات والتحديات والعثرات في التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مدى السنوات الخمس الماضية

الانجازات: نشير بداية الى أهم الانجازات التي تم تحقيقها على المستوى الوطني والتي حققتهاالمرأة الفلسطينية نتيجة لجهودها وعملها، وجهود الحركة النسوية التي ساهمت في تمكين النساء في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن المهم الاشارة هنا الى أن كافة الانجازات التي حققتها المراة الفلسطينية في قطاع غزة قام الاحتلال الاسرائيلي بتدميرها تدمير كلي باستخدام ابشع الفظائع والمجازر والتي لا تزال مستمرة حتى كتابة هذا التقرير.

أولاً: ارتفعت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة من 16% عام 2020 الى 18% عام 2022 وتجدر الاشارة هنا الى أن نسبة النساء في القوى العاملة كانت في بداية العام 2019 20% ولكنها انخفضت في العام 2020 نتيجة جائحة كورنا التي أثرت على جميع مستويات الحياة ومن ضمنها مشاركة النساء

الاقتصادية، ونتيجة للجهود الحثيثة التي قامت بها الدولة بدأت النسبة بالارتفاع ثانية، وهذا يشير الى التأثير الهائل لجائحة كورونا على الاقتصاد الفلسطيني وتأثر النساء بشكل كبير. ومن المهم الاشارة هنا الى أن كافة الجهود التي بذلتها المؤسسات للنهوض بواقع المرأة الفلسطينية في قطاع غزة لمواجهة الحصار المفروض على القطاع منذ العام 2006 تبخرت بفعل الغارات والمتفجرات الضخمة التي قذفتها دولة الاحتلال الاسرائيلي على الشعب الاعزل في حرب الابادة المستمرة على شعبنا في القطاع.

ثانياً: ارتفعت نسبة النساء العاملات في القطاع الحكومي المدني من 45% عام 2020 الى 48% عام 2022، ومن هؤلاء فقد ارتفت نسبة النساء في منصب مدير عام فأعلى من 13% الى 14% كما وارتفعت نسبة النساء في درجة مدير (س) من 27% الى 29% لنفس الفترة الزمنية. وهذا يدل ان الحكومة تعتبر جاذبة لاستقطاب الايدي العاملة من النساء نظراً للإجراءات القانونية العادلة بين الجنسين، وكذلك كونها تضمن اجازات الولادة والمرضية دون اتخاذ اجراءات تعسفية بحق اي أمرأه.

ثالثاً: ارتفعت نسبة النساء من السفراء من 11% عام 2019 الى 17% عام 2023 هذا مؤشر آخر على أن النساء تخترق الحواجز في جميع المجالات للتمكين الفعلي والحقيقي المؤثر في عملية النهوض بتنمية المرأة نحو المساواة التامة.

رابعاً: ارتفع معدل اكتمال الاناث في المرحلة الثانوية من 71% في العام 2019 الى 78% عام 2022، في حين ارتفع المعدل للذكور من 51% الى 53% لنفس الاعوام وهذا يشير الى ان الفتيات لا تزال تتوجه الى التعليم بمستويات مرتفعة سيكون له انعكاسات ايجابية على واقعها في كافة المواقع كون أن التعليم حلقة مهمة واساسية للوصول للمجالات الحياتية الأخرى.

خامساً: انخفضت نسب الزواج المبكر (الزواج اقل من 18 سنة) من 20% عام 2019 الى 11% عام 2021، ويعود هذا الانخفاض بالأساس الى القرار بقانون بمنع زواج كل من الذكور والاناث الذين تقل اعمارهم عن 18 عام على الرغم من وجود بعض الاستثناءات بالطبع، وهذا ما يفسر وجود نسب من الزواج اضافة الى أن هذا القرار لم يطبق بالشكل المطلوب في قطاع غزة.

سادساً: انخفضت نسبة قتل النساء من مجموع الذين قتلوا عمدا وقصداً في المجتمع الفلسطيني حسب احصاءات نيابة حماية الأسرة من 30% عام 2019 الى 5% عام 2022، وهذا يعود الى الجهود الكبيرة التي بذلتها وزارة شؤون المرأة والوزارات الشريكة والمؤسسات النسوية والمنظمات الحقوقية للوقوف في وجه القتلة والمجرمين بحق النساء، وتخصيص برامج استراتيجية في سبيل القضاء على هذه الظاهرة وما شمله من حملات ضغط ومناصرة، وتطوير للتشريعات والقوانين خاصة قانون العقوبات.

سابعاً: ارتفعت نسبة النساء اللواتي تلقت دعم من مجموع القضايا الأسرية التي وصلت شرطة حماية الأسرة من 13% عام 2019 الى 30% عام 2022 والى 40% منتصف عام 2023 وهذا يشير بشكل

واضح النتيجة للجهود التي تبذلها الجهات الرسمية في توفير الحماية للنساء، ومعدل الزيادة المضطردة يشير الى الاهتمام الواضح والشعور بالمسؤولية اتجاه ظاهرة العنف ضد النساء.

التحديات والعوائق

التحديات: أما التحديات والعوائق التي واجهتها المؤسسات العاملة على قضايا المساواة بين الجنسين، فيمكن عرضها على النحو التالي:

إن الابادة الجماعية التي تقوم بها دولة الاحتلال الاسرائيلي في قطاع غزة، وما تمارسه من قتل وتدمير ممنهج في الضفة الغربية هو اقوى وأكبر التحديات ولا يمكن باي حال من الاحوال الحديث عن اي تمكين أو اية انجازات دون إنهاء الاحتلال. وما يزيد من حرمان المرأة الفلسطينية من ممارسة حقوقها هو العوائق التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي العسكري كحواجز التفتيش ومنع التجول وإغلاق المعابر والجدار العازل، كل هذه الأمور تؤثر سلبا على حقوق وكرامة المرأة الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى تسهيلات الرعاية الصحية والأمومة، كما يعمل الاحتلال على منع حرية الحركة، وحق الوصول الى التعليم والعمل، وفيما يلي تفصيل لكافة التحديات:

أولاً: على المستوى السياسي

1. الاحتلال الاسرائيلي هو المعيق الاساسي للتقدم بمكانة المرأة في جميع الاتجاهات وبكافة الوسائل، واستمراره في حرب الابادة جريمة حرب لا بد من وقفها. بالإضافة الى اعتداءاتها البيئية كتسرب النفايات الصلبة من المستعمرات على السكان الفلسطينيين.
2. تعطل المجلس التشريعي مما يؤثر بشكل مباشر على اقرار قوانين تحقق المساواة ما بين الجنسين وتشكل حماية للنساء، وهناك صعوبة كبيرة في الوصول الى اقرار قوانين تحمي النساء. فتنوع مصادر التشريعات السارية في الضفة الغربية وقطاع غزة ما بين أردنية ومصرية وعثمانية وانكليزية، وإسرائيلية عسكرية وفلسطينية، مما يستوجب توحيد التشريعات السارية بما يتلاءم مع خصوصية المجتمع الفلسطيني من جهة، والتزامات دولة فلسطين الوطنية بما يتوائم مع التزاماتها الدولية من جهة اخرى، ومواكبة التحديات الحياتية للمواطنين. ما زال هناك عقبات أمام إقرار القوانين الخاصة بالمساواة ولا سيما قانون العقوبات حيث لا يزال يطبق قانون العقوبات الأردني عام 1960 في الضفة الغربية والذي

فيه تمييز كبير، وكذلك الحال بالنسبة لقانون الأحوال الشخصية. وكذلك وعدم إقرار قانون حماية الاسرة من العنف.

3. الانقسام من أهم العوائق الاساسية في توحيد التشريعات بين الضفة وقطاع غزه، وذلك لصعوبة التواصل بين الجهتين أولاً، واعتبار قضية المرأة قضية ثانوية ثانياً.
4. ضعف التدابير القانونية والاجرائية المتخذة من قبل الاحزاب السياسة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية، وخاصة وصولها لمواقع صنع القرار.

ثانياً: الصور النمطية والثقافة التقليدية تحد من التقدم لجسر فجوات النوع الاجتماعي

1. الثقافة التمييزية التي تنتقص من حقوق المرأة تؤثر سلبا على مشاركة النساء في الحياة المدنية والسياسية وفي الشأن العام.
2. الصور النمطية حول دور النساء في المجتمع والتي تعزز استخدام العنف ضدها.
3. هيمنة الخطاب الذكوري وتنامي الخطاب المحافظ في المجتمع الفلسطيني بشكل عام.
4. العرف العشائري السائد يحد من تدخل الجهات الرسمية في حل مشاكل النساء.
5. ضعف الوعي المجتمعي بقضايا المرأة بشكل عام وقضايا النوع الاجتماعي بشكل خاص.

ثالثاً: على المستوى التعاون الدولي بتنفيذ تدخلات المساواة بين الجنسين:

1. تتعرض المؤسسات النسوية الفلسطينية من قبل المرصد الأهلي الاسرائيلي الى ضغط بشكل مستمر على شركائهم الدوليين والممولين من اجل سحب دعمهم للقضايا الحقوقية الفلسطينية عموماً والنسوية خاصة، ومحاربة المحتوى التضامني الدولي.
2. اعتقال رؤساء المؤسسات النسوية وقيادات المجتمع المدني الفاعلات على الحقوق النسوية ووضعهن تحت الاقامة الجبرية مما يضعف تحقيق البرامج التنموية المخصصة للمرأة، وتشويه صورتهن امام المجتمع الدولي.
3. فيما يتعلق بأعضاء لجنة الخبراء والفرق المتخصصة الدولية، وتعاملهم مع الآلية الوطنية على أنها آلية لإعداد التقارير الدورية للجان التعاقدية فقط، وعدم اعتبارها آلية وطنية لمتابعة تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان في دولة فلسطين، حيث الهدف من هذه الآلية تعزيز حالة حقوق الإنسان في فلسطين وتوطين مفاهيم حقوق الإنسان في جميع مؤسسات الدولة.

رابعاً: ضعف الاعلام المستجيب لقضايا المساواة بين الجنسين:

1. ضعف السياسات الإعلامية اتجاه تغيير الصورة النمطية للنساء، وخلق اعلام عام مساند لقضايا النساء.
2. ضعف تبوء النساء لمراكز صنع القرار في المؤسسة الاعلامية.
3. لم تحقق وسائل الاعلام الفلسطينية التوازن المطلوب في مشاركة النساء في البرامج المتعددة على الرغم من زيادة اعداد النساء في البرامج الاذاعية والتلفزيونية والصحافة المكتوبة والاعلام الالكتروني وبقيت مشاركة النساء كمحللات في الشأن السياسي والاقتصادي متدنية.
4. في ظل غياب قانون ناظم للإعلام الالكتروني، من الصعب التحكم فيما ينشر من صور تعزز من الصور النمطية للمرأة الفلسطينية..
5. ما زال الاعلام الفلسطيني ينشط على الصعيد المحلي أكثر من الصعيد الدولي الامر الذي يحتاج الى تحالفات اعلامية اقليمية ودولية لنصرة قضايا المرأة الفلسطينية وما تتعرض له من انتهاكات متواصلة من قبل قوات الاحتلال.

2. الأولويات الخمس الرئيسية لتسريع تقدم النساء والفتيات في دولة فلسطين على مدى السنوات الخمس الماضية من خلال القوانين والسياسات و/أو البرامج

عملت دولة فلسطين على مجموعة من الاولويات من اجل تسريع النهوض بالمرأة الفلسطينية نحو التنمية المستدامة والعادلة الشاملة، وكذلك من اجل جسر الفجوة بين الجنسين في قضيا المساواة والبرامج التنموية وفيما يلي توضيح للأولويات الخمس و لماذا نهتم بها وكيفية معالجتها.

- **المساواة وعدم التمييز بموجب القانون والوصول إلى العدالة**

تعتبر قضية المساوة وانهاء التمييز قضية اساسية في عمل وزارة شؤون المرأة والحركة النسوية لما لها أهمية في كسر الحواجز النمطية ضد النساء للوصول الى الغاية المرجوة منها في تحقيق العدالة المجتمعية لجميع فئات المجتمع، بالاضافة الى علاقتها المباشرة في تسريع وصول النساء للعدالة وتسهيل حصولها على حقوقها المشروعة.

- **القضاء على العنف ضد النساء والفتيات**

القضاء على العنف ضد النساء واجب وطني وحقوقي لما تمثله هذه الظاهرة من امتهان لحالة حقوق الانسان في الدولة، وتحد من كرامة المرأة وتمنع تطورها وتقدمها في المجال العام والخاص. وعملت الدولة بشكل خاص على قانون حماية الأسرة من العنف على طريق إقراره بشكل النهائي.

- **المشاركة والتمثيل السياسي**

التمثيل السياسي والوصول الى مواقع صنع القرار من الأوليات المهمة التي عملت عليها دولة فلسطين لتمكين النساء من اشغال مواقع رفيعة المستوى لتمكينها من القيام بدورها في خدمة مجتمعها وقضاياه المختلفة، وهو تفعيل حقيقي لطاقات الجميع. وعملت الدولة على زيادة المناقشات على تطوير قانون الانتخابات العامة لزيادة الكوتا للنساء بما يضمن جسر الفجوة مع الرجال.

- **الحق في الحصول على العمل والحقوق في مكان العمل (مثل الفجوة في الأجور بين الجنسين، والتفرقة المهنية، والتقدم الوظيفي وإيجاد فرص عمل)**

التمكين الاقتصادي وحصول النساء على حقوقهن العمالية من اهم الاولويات في زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة وزيادة دخلها الذي يمكنها من القيام بواجبها اتجاه ذاتها واطفالها واسرتها بشكل عام ويضمن لها العيش الكريم واستقلالية قرارها في حياتها.

- **أخرى، (انتهاكات دولة الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني خاصة ضد النساء وما يمارسه من حرب ابادة وتهجير وتهويد)**

انهاء الاحتلال الاسرائيلي للارض الفلسطينية وقيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس وتمكين مواطنيها من التحكم بحدودها ومعابرها ومواردها ومنتجاتها له أولى الأولويات وتبذل الحركة النسوية كل طاقتها للوصول الى ذلك مع ضمان تمتع الجميع بالحرية والعدالة.

3. الإجراءات المحددة التي اتخذتها دولة فلسطين لمنع التمييز وتعزيز حقوق الفئات المهمشة من النساء والفتيات على مدى السنوات الخمس الماضية

تستهدف الإجراءات التي تتخذها الدولة جميع الفئات دون تمييز، ولكنها تقوم بالمزيد من الإجراءات لاستهداف فئات محددة تعاني أكثر من غيرها نظراً لبعدها جغرافياً، أو لاستهدافها من الاحتلال بمصادرة ارضيها، او لتأثرها بالجوائح الصحية والمناخية، وفيما يلي أبرز الإجراءات لتلك الفئات حسب الفئة

- **النساء والفتيات اللاتي يعشن في المناطق النائية والريفية**

إنشاء خطوط خدمة للتجمعات المُهمشة وتلك التي تتعرض لهجمة شرسة ومُمنهجة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، ومنها إنشاء خطوط خدمة بالحافلات والمركبات العمومية للتجمعات السكانية المهمشة (مثال الخان الاحمر والحديثة والريحان)، وإعادة توزيع خطوط الخدمة بما يتلاءم والتقسيمات الادارية، ولا سيما قرى (سوسية/مسافر يطا). وتخصيص حافلات لنقل الطالبات والطلاب الى مدارسهم المحاذية للجدار والمهددة بالمصادرة والتهجير.

قرار صادر عن مجلس الوزراء باعتبار منطقة الأغوار والمناطق المسماة (ج) مناطق ذات أولوية تنموية، وتتولى لجنة وزارية تضم في عضويتها كل من (وزير الاقتصاد الوطني، ووزير الزراعة، ووزير العمل) صلاحية تحديد المناطق المعتمدة فيها للاستفادة من حزمة الحوافز الواردة في هذا القرار. وتستفيد المشاريع في المناطق ذات الأولوية التنموية من الحوافز الضريبية الواردة في القانون رقم (1) لسنة1998 م، بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين وتعديلاته، وحافز ضريبي لمدة خمس سنوات حسب الشريحة السارية على المشروع استناداً لما ورد في القانون، على النحو الآتي: المشاريع الجديدة أو القائمة أو المطورة التي يتم تنفيذها ضمن نطاق المنطقة المعتمدة. والمشاريع المستفيدة من الحوافز الواردة في القانون التي تنقل نشاطها إلى المنطقة المعتمدة. كما تُعامل جميع المشاريع ضمن نطاق المنطقة المعتمدة معاملة برامج التمويل المخصصة لتحفيز الشركات الصغيرة حسب قانون ضريبة الدخل وتعديلاته.

شكلت وزارة شؤون المرأة خلال جائحة كوفيد-19، (300) لجنة ميدانية في التجمعات الفلسطينية تحت عنوان "لجان الاسناد والارشاد والتوجيه" بمعدل 8 نساء في كل لجنة، بهدف تعزيز منعة النساء في التجمعات الفلسطينية خاصة المهمشة والبعيدة عند التعرض للاهتزازات والكوارث الصحية والاقتصادية، ولبناء قدرات تلك الفتيات للوصول الى مواقع صنع القرار.

تمكين المؤسسات النسوية في المناطق المهمشة في الضفة الغربية من ادارة المقاصف في المدارس المحيطة بهم وتدعيمها بالطعام الصحي وكذلك تعزيز السلوك الصحي والتغذي لطلبة المدارس وتوفير بيئة صحية وغذائية معززة في المقاصف المدرسية.

قرار من مجلس الوزراء بتخصيص قطعة أرض لإنشاء مركز فلسطين لتمكين المرأة (تراث)، والذي يخدم المرأة الريفية بشكل مباشر.

اعفاء انتاج المحاصيل الزراعية من ضريبة القيمة المضافة بما يعزز من الانتاج الزراعي والتنافسية السعرية للمنتج الزراعية. وبخصوص الموارد المتحصلة من الاسترداد الضريبي البالغة (16%) على مدخلات الإنتاج الحيواني، يتم تحويل (25%) من قيمتها إلى الحساب الخاص بصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية في شهر كانون الأول من كل سنة مالية، لتنفيذ أهدافه ومهامه، ويحول (50%) من قيمة الاسترداد الضريبي إلى صالح المزارع أو الشركة.

- **النساء والفتيات ذوات الإعاقة**

نظام التأمين الصحي الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة رقم (2) لسنة 2021م ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم في التأمين الصحي الشامل والمجاني. من خلال توفير سلة خدمات صحية لائقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم. واحترام التنوع في المجتمع الفلسطيني، وتعزيز القيم والحقوق المتساوية والاستقلال الذاتي للأشخاص ذوي الإعاقة. وتقديم الخدمات الصحية دون تمييز على أساس الإعاقة.

اتخاذ سياسات لتوظيف الافراد ذوي الاعاقة بالمؤسسات بما لا يقل عن 5% كما نص على ذلك قانون المعاقين رقم 4 لعام 1999 وقانون الخدمة المدنية، من خلال تخصيص إعلانات على موقع ديوان الموظفين العام لوظائف خاصة بذوي الإعاقة لضمان توظيفهم ضمن الكوتا المخصصة.

تطوير دليل إجراءات مؤتمر الحالة وموائمته ليصبح مستجيب لقضايا النساء من ذوات الإعاقة وتطبيقه من قبل مقدمي الخدمات.

إنشاء مركز لحماية النساء المعنفات/بيتونيا ليستقبل المركز فئتين ذات أولوية من الفئات المستثنية من نظام مراكز حماية المرأة المعنفة ، وهما : فئة انساء اللواتي وقعن في دائرة الاستغلال الجنسي و/او أجبرن على العمل بالجنس وفئة النساء اللاتي يستخدمن المخدرات وتم علاجهن أو تم استغلالهن في عمل مرتبط بالمخدرات ولا يوجد عليهن تهمة ويحتجن الى حماية من الخطر والتهديد الواقع عليهن من خلال تبني نهجا مهنيا شموليا قائم على مبادئ حقوق الانسان ، والمساواة بين الجنسين وعدم ترك أحد خلف الركب. يتضمن هذا النهج مواجهة مسببات وجذور

قضايا وظواهر التمييز الجندري والعنف المبني على النوع الاجتماعي، الى جانب الدفاع عن حقوق النساء على المستويين الشخصي والمجتمعي.

النساء الأصغر سناً

في إطار الاجراءات المتخذة لتعزيز الحماية الاجتماعية واصلاح برامجها: تم العمل على دمج الأطفال في الأسرة وتأهيلهم وتوعيتهم وارشادهم: والتأكد ان الحضانات تعمل ضمن قرار مجلس الوزراء رقم (11) لسنة (2011) بلائحة تنظيم دور الحضانة ، ومتابعة دور الحضانة بهدف الترخيص وتجديد الترخيص ، واما الاحتضان يتم العمل به من خلال قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة (2013) بنظام الأسر الحاضنة، الذي يضمن حماية ورعاية الأطفال مجهولي النسب والأطفال المولودين خارج إطار الزواج في أسر حاضنة، إضافة الى برامج الرعاية البديلة المؤقتة المخصصة للأطفال فاقدي الرعاية الاسرية وتوفير الرعاية اللازمة لهم وفق النظام والقانون.

النساء الأكبر سناً

تقوية مراكز الرعاية الاجتماعية وتأهيلها حيث تم انشاء بيت النقاهة للمسنات: يستوعب حوالي 30 مسنة، معظمهن من ذوات الحالات الاجتماعية الخاصة حيت تدفع بعضهن رسوما رمزيه وتقدم لهن العناية الصحية والتغذية والاجتماعية والترفيهية.

- **النساء والفتيات في الأوضاع الإنسانية**

قرار مجلس الوزراء اعتماد مشروع وطني للتمكين الاقتصادي للنساء العاملات في المستعمرات بهدف اخراجهن من سوق العمل الإسرائيلي وادماجهن في سوق العمل الفلسطيني، وشمل القرار على تشكيل لجنة وطنية من المؤسسات الحكومية برئاسة وزارة العمل، حيث تم تطوير خطة عمل لاستهداف 6,000 عاملة بمبلغ 36 مليون دولار.

تقديم خدمات التامين الصحي المجاني للأسر الفقيرة التي تنطبق عليها المعايير "توزيع بطاقات التأمين الصحي للمستفيدين من خدمة التأمين، والبالغ عددهم حوالي (40،000) بطاقة تقريباً/في الضفة".

4. أثر حدوث الأزمات المختلفة معاً على مدى السنوات الخمس الماضية على تنفيذ منهاج عمل بيجين في دولة فلسطين و التدابير التي اتخذتَها لمنع أثرها السلبي على التقدم المتعلق بالنساء والفتيات؟

فيما يلي تأثيرات الأزمات المختلفة على مجالات اهتمام حيوية محددة، والتدابير التي اتخذتها الدولة للحيلولة دون حدوث تراجع في التقدم المحرز والاستجابة بطريقة مراعية لمنظور المساواة بين الجنسين

- **كوفيد-19 وغيرها من الجوائح**

لعبت جائحة كورونا (كوفيد- 19) التي فاجأت العالم والتي قوضت كافة الخطط ولم يكن هناك خطط بديلة لحالات الطوارئ دوراً في اضعاف فرص الكثير من العمل المفترض ان يتم انجازه وأرهقت النساء في الأدوار الاجتماعية وخاصة الدور الإنجابي، كما إن الانقطاع الدوام الرسمي بسبب الجائحة الأمر الذي صَعّب من علاقات الاتصال والتواصل المباشر. وما رافقها من اقصاء النساء من المشاركة بفعالية في بداية مرحلة الطوارئ ومن المشاركة في لجان الطوارئ. اضافة لذلك، أثرت الجائحة بشكل سلبي على عمل العديد من القطاعات في المؤسسات الحكومية، وذلك بسبب الإجراءات الوقائية الصحية وسياسة الحجر الصحي التي اتبعتها الدولة، مما اضطر جميع المؤسسات الحكومية على العمل على نظام الطوارئ، والذي قلل من تواجد الموظفين على رأس عملهم، والعمل لساعات قليلة، واحياناً العمل من خلال المنزل، ولم يكن هناك خطة بديلة لحالة الطوارئ تلك، فقد تعطلت العديد من البرامج التي كان من المفروض تنفيذها في ذلك الوقت.

واهم التدابير التي اتخذت كانت كما يلي:

1. تخصيص الرقم 106 لوحدة حماية الاسرة بالشرطة الفلسطينية
2. انتداب قاضي شرعي بالمحاكم لمتابعة قضايا المشاهدة والنفقة
3. اجراءات خاصة للتعامل مع النساء المعنفات المصابات في كورونا في بيوت الأمان.
4. إجراءات من نيابة حماية الأسرة لضمان وصول النساء للعدالة وإنفاذ القانون
5. دعوة القطاع الخاص لدفع 50% من الراتب كحد أدنى للعاملات خلال الإغلاق
6. العمل على السماح للنساء العاملات التي لديها أطفال تحت سن ال10 سنوات العمل من البيت وعن بعد.
7. الحاق العاملات بالمياومة ورياض الاطفال، والمعنفات في بيوت الأمان لقائمة الاسر الفقيرة
8. اعادة تشغيل عيادات الصحة الانجابية وتحديداً رعاية الحمل الخطر وإيجاد بدائل للمتابعة والإشراف الصحي لهن.
9. تقديم الدعم النفسي ل (887) حالة، وتوفير الحماية بالتنسيق مع جهات الاختصاص لأكثر من 200 أمرأه.

10. تسهيل حصول الشركات غير الربحية للحصول على تمويل لنشاطات مرتبطة بتمكين النساء.
11. إعداد خطة استجابة طارئة للعنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء الطوارئ.

- **رد الفعل المضاد على أجندة المساواة بين الجنسين**

أن الثقافة المجتمعية السلبية والتي تجعل من المرأة تابع للرجل وليس شريك حقيقي في البناء والنضال والتنمية، والتي تخلق التطرف المجتمعي اتجاه قضايا وحقوق المرأة مما أعاق احداث تغيير في السياسات الاجتماعية التي تسهم في تعزيز المساواة، ويأجج المجتمع اتجاه المفاهيم الغير السليمة للمساواة والعدالة بين الجنسين. مما تعيق من ترجمة الاقوال الى افعال، وتبطئ من تنفيذ البرامج التنموية على كافة الصعد الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. ومن التدابير المتخذة لمواجهة ذلك **تنفيذ حملات توعوية، تتعلق** برفع وعي المواطنين من خلال اللقاءات الاذاعية (20 لقاء اذاعي) حول اليات الحماية واليات تعزيز المواطنات من النساء والفتيات والاشخاص ذوي الاعاقة الى الوصول الى موارد الحماية، واعداد برامج اعلامية توعوية مرئية ومسموعة بمعدل (48 حلقة) حول مجموعة من قضايا التي تهم النساء.

- **أزمات أخرى، الاحتلال الإسرائيلي**

يعتبر الاحتلال الإسرائيلي هو التحدي الاخطر لعمل الحركة النسوية الفلسطينية وما يفرضه على الارض من تقسيمات تعيق التواصل وتعيق احداث التنمية وتدمر مقوماتها المتمثلة في الضم والحواجز واغلاق غزة وتهويد القدس، وحجز الأموال الفلسطينية. كما أن التغيرات السريعة ومواكبتها في ظل تكنولوجيا المعلومات وما يحدثه من اغتراب ثقافي في ظل تماهي الهوية الثقافية الوطنية ومحاولة الطمس والتعدي والسرقة التي يتبعها الاحتلال يجعل المسؤولية كبيرة لضمان حمايتها.

5. الأولويات لتسريع تقدم المرأة والفتاة في دولة فلسطين على مدى السنوات الخمس المقبلة من خلال القوانين أو السياسات أو البرامج أو جميعها

نظراً لحرب الابادة الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة فإن الحديث عن الأولويات للخمس سنوات المقبلة يبدو فارغاً نظراً لضبابية الموقف وعدم معرفة الامور الى اين تتجه، ولكن بالمؤكد فإن مواجهة حرب الابادة واغاثة الناس في قطاع غزة واعادة بناءها من جديد هو الأولوية الأولى وهذا ما جاء ايضا في برنامج الحكومة التاسعة عشر ، عدا عن ما تقوم به الدولة اتجاه شعبنا في المحافظات الشمالية من اعادة بناء البنية التحتية نتيجة للهمجية الصهيونية والعقلية المجرمة التي يمارسها جنود دولة الاحتلال من تدمير كل شيء وحرق البيوت والمزروعات، وتفجير خطوط المياه وشبكات الكهرباء ومنع النساء من الوصول الى الخدمات، وأهمها الصحية. وفيما يلي إشارة لأهم محاور العمل ذات الأولوية.

الإغاثة وإعادة الأعمار لحرب الابادة الاسرائيلية اتجاه الشعب الفلسطيني

مع دخول العدوان على قطاع غزة شهره السابع وما تخلله من ارتكاب الاحتلال الاسرائيلي للمجازر والقتل والتنكيل بالسكان في قطاع غزة. فقد وصل عدد الشهداء في قطاع غزة 34094، منهم حوالي 14000 طفل، 9220 امرأة، عدا عن الانتهاكات المتواصلة والمستمرة في الضفة الغربية والقدس.

تشير البيانات الرسمية الى ان هناك ما يزيد على 360000 وحدة سكنية متضررة بشكل جزئي او كامل، الامر الذي ادى الى : انعدام الامن الاقتصادي للنساء وخاصة من شهدن القتل والدمار، وفقدان المعيل، والابناء، او فقد المنازل والبيوت، ما يبدد لديهن الشعور بالأمان والحماية، وتشرد حوالي 2 مليون شخص، من بينهم مليون امرأة لجأن مع اسرهن الى مراكز ايواء ومدارس تابعة للوكالة والى المستشفيات، مما ادى الى افقار الاسر وأدى الى تدنى مستوى المعيشية لها وللنساء على وجه الخصوص اللواتي يعانين من انعدام أمنهن الانساني[1] ، حيث عانين من: فقدان هؤلاء النساء خصوصيتهن لوجودهن خارج منازلهن، وغياب دور الوحدة الاجتماعية النمطية، وغياب سلطة القانون، زيادة الاعباء على النساء بتولي مهمة حماية افراد الاسرة وتوفير احتياجاتهن بشكل مضاعف عن الاوضاع الطبيعية على حساب الاهتمام الخاص، ارتفاع نسبة النساء المعيلات لوفاة المعيل، وتفاقم الاثار النفسية والعقلية التي تمتد لسنوات طويلة نتيجة لما تعرضت له النساء والفتيات من اهوال خلال الحرب.

يقدّر عدد النساء والفتيات في سن الانجاب في قطاع غزة حوالي 572 ألفا، وهناك 1 من كل 4 منهن يحتجن إلى الحصول على خدمات الصحة الانجابية، كما قدرّ عدد النساء الحوامل في قطاع غزة بـ60 ألفا، منهم ما يزيد عن 5 آلاف حامل وضعن حملهن خلال شهري نوفمبر وديسمبر، بقرابة 200 حالة ولادة يومية.[2] تبرز الفجوة الهائلة بين توفر خدمات الصحة الانجابية والجنسية والطلب عليها، مع عمل 9 مستشفيات فقط من أصل 36 مستشفى وخروج 45 مركز صحي عن الخدمة. ما فرض على النساء الحوامل أوضاعا صعبة فاقمت من معاناتهن وتعرضهن لمضاعفات الحمل والولادة وما بعدها، وجعلت منهن عرضة للولادة المبكرة او الاجهاض، في ظل ما يعايشنه من ظروف نفسية قاسية، بالإضافة الى المعاناة التي اضافتها كل من أزمة الكهرباء وشح الوقود والشح في الكوادر الطبية المتخصصة والمستلزمات الطبية والادوية وأزمة المياه والنزوح

[2] صندوق الأمم المتحدة للسكان

القسري للآلاف منهن، الأمر الذي قيّد من الحصول والوصول الآمن لهن على خدمات الصحة الانجابية.

تشير التقديرات الى ان معدلات البطالة في صفوف النساء ستتضاعف عما كانت عليه قبل الحرب (من 67% الى ما لا يقل عن 90%) بسبب توقف جميع الانشطة الاقتصادية وتراجع الطلب، بالإضافة الى التوقف التام للمشاريع النسائية التي تقدر اعدادها بحوالي 4787 مشروعا وما يترتب على ذلك من خسائر في الدخول ومستلزمات الانتاج وضياع فرص العمل. في ظل تردي الاوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، تعايش النساء اوضاعا صعبة مع زيادة العبء عليهن في توفير مستلزمات الحياة لأفراد اسرهن الذين نجوا من القصف وحمايتهم مما ادى الى انعدام الامن الغذائي للنساء وعائلاتهن وخصوصا النساء الحوامل ومن هن حديثات الانجاب ويهدد بإصابتهن واطفالهن بأمراض ناتجة عن سوء التغذية وتناول المياه الملوثة، مما يهدد يجعلن حياتهن وحياة اطفالهن بالخطر.

- **المساواة وعدم التمييز بموجب القانون والوصول إلى العدالة**

يشير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 1.0 % فقط من النساء ذهبن إلى مركز الشرطة أو وحدة حماية الأسرة لتقديم شكوى ضد الزوج أو طلب الحماية منه، غالبية الناس إما تحدثوا إلى أزواجهم (48.0 %) أو لجأوا إلى التحدث مع العائلة والأصدقاء (44.0 %)، بدلا من البحث عن مركز مساعدة نفسية أو اجتماعية أو قانونية (1.0 %). ومن اهم التحديات التي تواجه الوصول إلى نظام العدالة التجزئة الجغرافية التي تفرضها إسرائيل واتفاقات أوسلو، التي تحد من السلطة المدنية لحكومة فلسطين – ولا سيما للفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة (ج) والقدس الشرقية ومنطقة التماس.

ومن اهم الأسباب التي تحد من وصول إلى نظام العدالة التجزئة الجغرافية التي تفرضها إسرائيل واتفاقات أوسلو، التي تحد من السلطة المدنية لحكومة فلسطين – ولا سيما للفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة (ج) والقدس الشرقية ومنطقة التماس. وترتبط التحديات التي تواجه الوصول إلى النظام القضائي أيضا بالأعراف والممارسات الثقافية، بما في ذلك الضغط الذي تمارسه شخصيات المجتمع المحلي ذات النفوذ وأولئك الموجودين داخل النظام القانوني لعدم اتباع السبل الرسمية للانتصاف أو التسامح مع المواقف تجاه المعتدين، والتي لا تزال أبوية وتنتهك حقوق المرأة. هناك جانب آخر يمكن أن يساعد في تفسير انخفاض عدد الفلسطينيين الذين يبلغون عن

العنف، وهو نقص المعرفة فيما يتعلق بحقوقهم، وهي ظاهرة حادة بشكل خاص بين النساء في المناطق المهمشة.

جودة التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة للنساء والفتيات

تعتبر فلسطين من أعلى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في المنطقة، حيث يعتبر ما يقرب من 97.5 % من السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما فما فوق ملمين بالقراءة والكتابة. والمعدل مرتفع أيضا بين الإناث 96.2.% هناك ارتفاع في معدلات التحاق الإناث، التي تتجاوز الذكور في جميع مستويات التعليم. فعلى سبيل المثال معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية متقاربة بوجه عام، حيث تبلغ نسبة الإناث الملتحقات ب 99.8 % مقابل 98.2% من الذكور، وتتسع الفجوة إلى حد كبير في المدارس الثانوية. وإجمالا، فإن 88.9% من الإناث المؤهلات ملتحقات بالمدارس الثانوية، مقابل 69.6% فقط من الذكور وتشكل الإناث 53.0 % من كليات المجتمع المحلي، بينما تصل هذه النسبة في الجامعات إلى 62.0.% .

معدلات الالتحاق بالبرامج المهنية أعلى بين الذكور مقارنة بالإناث. وتبلغ نسبة التحاق الطلاب بالتعليم المهني خارج المرحلة الثانوية 5.10 % للذكور مقابل 1.36 % للإناث. من بين الأسباب التي تعكس انخفاض معدل مواظبة الذكور على الدراسة ارتفاع معدلات التسرب لدخول سوق العمل وكسب الدخل لأسرهم. نفس الاتجاهات واضحة في التعليم العالي، ومن المحتمل أن يعزى ان نسبة الذكور اعلى من الإناث بالالتحاق بالبرامج المهنية إلى التصورات الثقافية بأن العمالة المهنية، التي ينظر إليها على أنها عمل يدوي و"عملي" هي مجال طبيعي للرجال وغير مناسبة للمرأة لمتابعتها.

القضاء على الفقر، والإنتاجية الزراعية، والأمن الغذائي

بلغت معدلات الفقر في فلسطين حوالي 29.2% في العام 2017 (13.9% في الضفة، 53% في غزة) ويعاني 16.8% من الفقر المدقع (مسح إنفاق واستهلاك الاسرة، 2016). وتشير تقديرات البنك الدولي الى ان معدل الفقر في فلسطين قد وصل في عام 2020 الى 29.7%، كما تم تقدير معدلات الفقر لعامي 2021 و2022 بحوالي 27.3% و26.7% على التوالي (تقرير البنك الدولي – نيسان 2023)[3]، اي أن حوالي 1.25 مليون نسمة يعتبرون فقراء. ووفقا لمسح (الظروف

[3] تقرير البنك الدولي للاراضي الفلسطينية (نيسان /2023)، بالاستناد على الرابط https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-

الاجتماعية الاقتصادية، 2020) فان نسبة الاسر المصنفة بانها فقيرة بلغت 29.9%، وبلغت نسبة الاسر التي صنفت على أنها متوسطة 65.4%. **تعتبر** النساء هن أكثر الفئات تهميشا في المجتمع والاكثر حاجة لاستهدافهن ببرامج الحماية، كونها الاقل الى ان 12% من الاسر الفلسطينية تراسها نساء، ووصلت نسبة الفقر بين افراد هذه الاسر في غزة الى 54%، وفي الضفة 18.6% (الاحصاء، 2017). كما تشير الاحصاءات الى ان 35.3% من هذه الاسر صنفت على انها تتمتع بمستوى غذائي امن بشكل محدود، و10.3% منها صنفت بانها تعاني من انعدام الامن الغذائي بشكل متوسط. (معهد ماس، نشرة الامن الغذائي، 2022).

تكشف البيانات الصادرة عن التعداد الزراعي –2021 عن فجوة كبيرة بين الذكور والاناث في موضوع الحيازة الزراعية. حيث ان عدد الحائزين الزراعيين في فلسطين قد بلغ 137985 نسمة، فان نسبة الاناث من مجموع الحائزين لا تتجاوز 7.7%. ولا يوجد فروقات بين الضفة وغزة في هذا الامر. وتعتبر مناطق الاغوار الشمالية وطوباس واريحا من أقل المدن من حيث حيازة الاناث لموارد الانتاج الزراعية. (التعداد الزراعي–2021). وحول عمل النساء في القطاع الزراعي فانه وفقا للبيانات الرسمية فانه عمالة النساء في هذا القطاع لا يتجاوز 7.7% مقابل 6.5% للذكور (مسح القوى العاملة / 2022)، وهذه العمالة المسجلة رسميا وفقا لتعريف الاحصاء بانها تشمل العمالة في مشاريع زراعية منتجة وتدر دخلا ومسجلة بشكل رسمي في المؤسسات الرسمية. ان قلة وعي النساء بحقوقهن القانونية يعد من أكبر التحديات امام تمكين النساء اقتصاديا، اذ انه من المتعارف عليه في المجتمعات النامية تحديدا بان حيازة الاراضي هي ملك للرجال، ففي اغلب الحالات تتنازل المرأة عن حقوقها لصالح اقاربها الذكور، مما يعزز من وضع التبعية للمرأة. وذلك على الرغم من انها تسهم اسهاما كبيرا في الانتاج الزراعي، الا ان وضع التبعية يمنحها سلطة منخفضة جدا في صنع القرار، مما يحد من فرصتها في التمكين الاقتصادي.

القضاء على العنف ضد النساء والفتيات

من المبررات المهمة التي جعلت هذة القضية من الأولويات هو ما يشير له الواقع من تزايد لظاهرة العنف ضد المرأة، وبناء على نتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني للعام 2019، فإن 59.3% من النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج من الفئة العمرية (15 –64 سنة) تعرضن للعنف "على الأقل لمرة واحدة"، من قبل أزواجهن كيفما كان شكله. وقد كانت نسبة

العنف في قطاع غزة أعلى من الضفة الغربية، بواقع 52.3% في الضفة الغربية مقابل 70.4% في قطاع غزة.

كما أظهرت نتائج المسح، تباينا بين نسبة العنف الزوجي بناء على الفئة العمرية. أظهرت النتائج أن العنف الزوجي يتناقص كلما تقدمت المرأة في العمر تدريجياً. فكلما كانت المرأة أصغر سناً كلما كانت أكثر عرضة للعنف من طرف الزوج. وعند ربط العنف بالوضع الاقتصادي والمستوى التعليمي للنساء المتزوجات، اظهر المسح ان النساء العاطلات عن العمل أكثر تعرضا من العاملات بواقع 61.0% مقابل 45.7%.

وعند المقارنة ما بين العنف الاسري والعنف خارج المنزل، فقد اظهرت نتائج مسح العنف، أن 9.8% من النساء قد تعرضن للعنف خارج المنزل. وقد كانت الضفة الغربية أعلى من قطاع غزة، بواقع 10.1% في الضفة الغربية و9.3% في قطاع غزة. وكان الشارع أكثر الاماكن الذي تتعرض له النساء للعنف بواقع 4.5%، يليه المواصلات بواقع 4.4%.

أظهرت البيانات أن العديد من النساء يتعرضن للتهديد والابتزاز والتحرش عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وفقًا لمسح العنف للعام 2019، 9.6% من النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج (15 –64 سنة) في فلسطين تعرّضن لأحد أشكال العنف الالكتروني عبر إحدى وسائل التواصل الاجتماعي؛ بواقع 11.5% في الضفة الغربية، و6.0% في قطاع غزة. وتعرضت 8% من النساء إلى الإزعاج أو التهديد أو التخويف أو الابتزاز أو الشتم أو الإهانة من خلال الاتصالات (عبر المكالمات أو الرسائل)

الحصول على رعاية صحية جيدة بتكلفة معقولة، بما في ذلك حقوق الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنجاب

سيكون هناك تركيز في الفترة المقبلة على زيادة جودة خدمات الصحة الانجابية لضمان انخفاض وفيات الامومة خاصة ما يجري من غزة من تدمير للمستشفيات وعدم حصول النساء على ادوات المظافة المطلوبة للولادة أو ماقبلها أو ما بعدها، وكذلك العمل لتفعيل الشركاء لتخفيض حالات الانتحار بلغ معدل وفيات الأمهات، الذي يعرف بأنه وفاة المرأة أثناء الحمل أو في غضون 42 يوما من انتهاء الحمل حسب تقرير الصحة للعام 2021 في الضفة الغربية 31.4 لكل 100,000 ولادة حية وهي اعلى من قطاع غزة 24.3 لكل 100,000، ومن بين 32 حالة الوفاة التي سجلت في الضفة الغربية، كانت 25 حالة بسبب كوفيد-19.

اما الانتحار ومحاولات الانتحار: ففي عام 2021 تم الإبلاغ عن 209 حالات محاولة انتحار، بمعدل حدوث 7.4 لكل 100,000 شخص. تشير نفس البيانات إلى أن الإناث أكثر عرضة من الذكور لمحاولة الانتحار 140 للنساء مقابل 69 للرجال. وفي العام 2022، تم رصد 190 محاولة انتحار وبمعدل حدوث 6.6 لكل 100000 في الضفة الغربية من بين هذه الحالات 130 حالة بين الاناث و 60 حالة بين الذكور.(التقرير الصحي السنوي 2022)

المشاركة والتمثيل السياسي

لا تزال المشاركة والتمثيل السياسي للنساء ضعيفة مقارنة مع الرجل ولذلك كانت هذه من الأولويات لأهمية تعزيز المشاركة للنساء في ظل ما تتعانيه الدولة من تحديات استراتيجية تتطلب فعالية الجميع ومن الدلائل على ضعف هذا الواقع ما تشير له البيانات في القطاعات المختلفة حيث بلغت مساهمة النساء في القطاع المدني 48% من مجموع الموظفين، وتبرز الفجوة في نسبة الحاصلات على درجة مدير عام فأعلى التي بلغت 14% للنساء مقابل 86% للرجال .و12.5% من أعضاء مجلس الوزراء هن نساء، و11% نسبة السفيرات في السلك الدبلوماسي.

اضافة لذلك فقد بلغت نسبة النساء الفائزات في الانتخابات المحلية 2021 (المرحلة الأولى) نحو 21% مقابل 79% للرجال الفائزين، حيث كانت نسبة النساء المرشحات 26% من مجموع المرشحين، وكان هناك 9 قوائم أي ما نسبته 1% من إجمالي القوائم الانتخابية ترأسها نساء، 1% من رؤساء الهيئات المحلية في فلسطين هنَ من النساء وهذه النسبة للنساء الأعضاء تعود بالأساس للكوتا المقرة في الانتخابات.

وفي ما يتعلق بمنظمة التحرير تشكل النساء حوالي 23% من أعضاء المجلس المركزي، و0% من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وأظهرت بيانات 2021 إلى أن النساء تشكل 19% من أعضاء المجلس الوطني، كما أن هناك إمراه واحدة تشغل منصب محافظ من أصل 16 محافظ.

أما عن ادارة مجلس الغرف التجارية والصناعية والزراعية فقد بلغت النسبة 99% من الرجال، مقابل 1% فقط من النساء، فيما تبلغ نسبة تواجد النساء في مجالس إدارة النقابات المهنية باقل من 1%.

يضم المجلس القضائي 11 عضوا، منهم امرأة واحدة فقط، وفي الضفة الغربية، وحوالي 19% نسبة القاضيات، ونسبة وكيلات النيابة تبلغ 20%. ويعود سبب تدني نسب النساء بالمجلس

القضائي الى النمطية المجتمعية والأعراف الاجتماعية، مثل المعتقدات القائلة بأن المرأة عاطفية للغاية بسبب مزاجها لمثل هذه المناصب، فضلا عن الحواجز المؤسسية والممارسات التمييزية. بالإضافة إلى ذلك، بأنه لا توجد إرادة سياسية كافية من السلطات لإشراك المرأة في السلطة القضائية.

- **الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي/التوفيق بين الأسرة والعمل (مثل إجازة الأمومة أو إجازة الوالدية مدفوعة الأجر، وخدمات الرعاية)**

بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 19% وهي لا تبتعد كثيرا عن معدلات المشاركة في الدول العربية التي بلغت 18.4%، وهو المعدل الادنى مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 48% (منظمة العمل الدولية، 2021).

تعتبر معدلات البطالة بين النساء في فلسطين من اعلى المعدلات مقارنة مع العديد من الدول العربية. اذ بلغت 41% (24% في الضفة الغربية، و67% في قطاع غزة)، وتتركز بصورة أكبر بين الشابات (57% من العاطلات عن العمل هن من الفئة العمرية 25-34 سنة).

تشير البيانات الى ا ارتفاع معدلات البطالة بين الاناث من الخريجات من مؤسسات التعليم العالي، اذ بلغت 45.9% مقابل 18.3% للذكور في العام 2022. ان توجه الاناث نحو تخصصات تهيئهن للعمل في قطاع الخدمات التعليمية جعل السوق يصل الى حد الاشباع منها، (80% من الملتحقين والخريجين في التخصصات التعليمية هن أناث). كما وتعكس البيانات أن ارتفاع معدلات البطالة بين النساء في التخصصات المهنية كالهندسة والتصنيع والصحافة اذ وصلت الى أكثر من 50%.

أما بالنسبة للنساء العاملات فقد بلغ عددهن 185,429 امرأه يعملن في مختلف القطاعات، 146,248 امرأة في الضفة الغربية و38,640 امرأة تعمل قطاع غزة، ويساهم القطاع الخاص في تشغيل النسبة الاكبر من النساء الفلسطينيات (65.7%) ، فيما يساهم القطاع العام في تشغيل ما نسبته 33.2% من النساء العاملات.

ريادة المرأة في مجال الأعمال ومشاريع المرأة

تشير البيانات الصادرة عن الاحصاء الفلسطيني الى ان نسبة سيدات الاعمال المشغلات لم تتجاوز 2.1%، اما صاحبات المشاريع فبلغت نسبتهن 11.6%. فيما كان قطاع الخدمات هو القطاع الاقتصادي الاكبر الذي يستوعب حوالي 84% من النساء، وخاصة قطاع التعليم الذي تعمل فيه 70% من النساء الفلسطينيات العاملات، حيث ان العمل في هذا القطاع من أكثر القطاعات المقبولة اجتماعيا كونها تتناسب مع دور المرأة "النمطي" الذي رسمه لها المجتمع في رعاية ابنائها وأسرتها، من حيث عدد ساعات العمل، والاجازات السنوية مدفوعة الاجر واجازات الامومة. فيما بلغت نسبة العاملات في قطاع الصحة 15% فقط. أما بالنسبة للنساء اللواتي يعملن في قطاعي الصناعة والزراعة فلم تتجاوز نسبتهن 6.6% و7.7% على التوالي، و2% من النساء يعملن في قطاع النقل والاتصالات. ووفقا للتقارير والدراسات التي تناولت موضوع طبيعة الوظائف التي تشغلها النساء الى انه عالميا يوجد خلل في توزيع النساء على المهن، هناك 20 مهنة لا تمارسها النساء من أصل 118 مهنة، وهناك 60 مهنة تضم اقل من 100 امرأة، في حين أن أكثر من نصف النساء تعمل في قطاعات محددة وخاصة التعليم ورياض الاطفال وفي اعمال السكرتارية وصناعة الملابس. (تقرير حول واقع تواجد النساء العاملات في القطاعات والمهن، 2021).

تعزيز المساواة بين الجنسين كجزء من الاستدامة البيئية، واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره

وفقًا للأمم المتحدة، يعاني ما يقدر بنحو 1.6 مليون فلسطيني في فلسطين من عدم كفاية الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة (WASH). وأفادت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أنه اعتبارًا من عام 2022، تواجه 11٪ من الأسر التي تعيلها نساء في فلسطين تحديات في الوصول إلى المياه. وفي غزة، أفاد ما يقرب من 85٪ من العائلات بوجود فرد واحد على الأقل من أفراد الأسرة مصابًا بمرض ينتقل عن طريق المياه في السنوات الخمس الماضية بسبب أنظمة الصرف الصحي السيئة. كما ان 63.4٪ من مرافق الرعاية الصحية في الضفة الغربية غير متصلة بشبكات الصرف الصحي. اضافة الى انه يتم إعادة استخدام 2٪ فقط من النفايات في

فلسطين، و1٪ يتم إعادة تدويرها، بينما يتم التخلص من الغالبية في مكبات النفايات البلدية أو مكبات النفايات غير القانونية. مما يزيد من مشكلة تلوث المياه.

أدى الصراع والاحتلال إلى تدهور بيئي في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القيود الاسرائيلية على البنية التحتية لادارة النفايات، مما أثر على جودة الموارد الطبيعية. يشمل وهذا التدهور الحق الضرر بالأراضي الزراعية، وأدى الى تلوث مصادر المياه، وتدمير الموارد الطبيعية.

القسم الثالث: التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر

يشمل هذا القسم التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر لمنهاج عمل بيجين. حيث تم تجميع مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر في ستة أبعاد شاملة تسلط الضوء على محاذاة منهاج عمل بيجين مع خطة عمل عام 2030. ويهدف هذا النهج إلى تيسير التأملات حول تنفيذ كلا الإطارين بطريقة تعزز من بعضها البعض لتسريع تحقيق التقدم لجميع النساء والفتيات.

التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق

مجالات الاهتمام الحاسمة:

A. المرأة والفقر

F. المرأة والاقتصاد

I. الحقوق الإنسانية للمرأة

L. الطفلة الأنثى

6. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العمل (بما في ذلك العمل غير النظامي وغير التقليدي وكذلك ريادة الأعمال) على مدى السنوات الخمس الماضية؟

فيما يلي تقديم تفاصيل للإجراءات المتخذة، بما في ذلك الأهداف ونطاق التدابير والسكان

- **تعزيز/إنفاذ القوانين وما يتعلق بسياسات وممارسات في أماكن العمل التي تحظر التمييز في توظيف النساء والاحتفاظ بهن وترقيتهن في القطاعين العام والخاص، والتشريعات المتعلقة بالمساواة في الأجور**

1. لمنح المرأة العاملة حقوقا متساوية مع الرجل وتمتعها بامتيازات متكافئة بما فيها حقها في توريث راتبها التقاعدي لمورثيها أسوة بالرجل، تم إجراء تعديل على قانون التقاعد رقم (7) لسنة 2005، بموجب القرار بقانون رقم (48) لسنة 2022م/ حيث منح المرأة الحق في توريث راتبها التقاعدي ضمن معايير عدم الازدواجية في استفادة الورثة من الراتب التقاعدي لمورثيهم.
2. ولتشجيع مشاركة النساء الأمهات في سوق العمل على قدم المساواة مع الرجل وضمان استمرارية وجودها فيه، ومنع انقطاعها عنه لما تفرضه متطلبات الأمومة، تم تعديل قانون الخدمة المدنية بموجب القرار بقانون رقم (24) لسنة 2022، فعُدِلت الفقرة (6) من المادة (79) حيث نصت على منح إجازة الأبوة. وعُدلت المادة (88) "تمنح الموظفة الحامل إجازة براتب كامل لمدة (90) يومًا متصلة قبل الوضع وبعده، ويمنح الموظف إجازة براتب كامل لمدة ثلاثة أيام متصلة لمرافقة زوجته عند الوضع لا تحسم من إجازته السنوية. وللموظفة المرضعة الحق في الانصراف من العمل قبل موعد انتهاءه بساعة واحدة ولمدة سنة من تاريخ مولد الطفل، ولها الحق في إجازة دون راتب لمدة عام لرعايته. وتم إجراء ذات التعديل على قرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2011 بنظام موظفي هيئة مكافحة الفساد.
3. تم تشكيل لجنة وطنية لتعزيز الانصاف بالأجور وضمان الأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة في عام 2022، برئاسة وزارة شؤون المرأة وعضوية وزارة العمل (نائبا لرئيس اللجنة)، وعضوية الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومقرر اللجنة الوطنية لتشغيل النساء، وممثلين عن العمال، وعن أصحاب العمل، والمجلس الأعلى للأشخاص ذوي الإعاقة، وأكاديميين. بهدف دراسة وتحليل الأدبيات ذات العلاقة ولتطوير السياسات والتنسيق لتنفيذ حملات توعية حول قضايا الإنصاف بالأجور، وإعداد الأبحاث والدراسات اللازمة. ومتابعة وتحليل المؤشرات الدولية ذات العلاقة لتوفيرها على المستوى الوطني.
4. تشكيل لجان ثنائية ما بين المؤسسات فعلى سبيل المثال عقدت لجنة مشتركة ما بين وزارتي الزراعة والسياحة لمناقشة السياسات والقوانين الداخلية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية للمرأة وأفضل الممارسات والتعاون المحتمل مع النساء في المناطق الريفية، حيث تم اعداد ندوة بعنوان "دعم وتعزيز حقوق المرأة الريفية الاقتصادية" بالشراكة مع وزارة الزراعة.
5. تم توعية صاحبات المشاريع حول الخدمات المصرفية والشمول المالي وأهمية تسجيل الشركات والانتساب للغرف التجارية الصناعية، والجمعيات والاتحادات، وخلال الفترة (2018 – 2022) تم استهداف ما لا يقل عن 1000 سيدة. في مجال الحرف التقليدية والصناعات الغذائية والتجميلية المنزلية.

6. تم اعداد دليل استرشادي حول تنظيم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وتوثيقهم.

- **تقديم/تعزيز سياسات سوق العمل النشطة وإيجاد الوظائف المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين (مثل التعليم والتدريب والمهارات والإعانات)**

1. لتشجيع المرأة والفتاة الفلسطينية على ريادة الاعمال وتمكينهن اقتصاديا، أطلقت وزارة شؤون المرأة الموقع الالكتروني لـ**(مبادرة تمكين النساء)** كنافذة لاستقطاب مبادرات النساء الفردية والجماعية بمختلف محافظات الوطن الشمالية والجنوبية بتنفيذ من قبل وزارة شؤون المرأة وبتمويل من الشركاء الدوليين، بقيمة اجمالية تقدر ب5،000 يورو بالمعدل على ان تكون المشاريع متعلقة في دمج التكنولوجيا في أعمالهن الانتاجية والخدماتية، انسجاماً مع استراتيجيات الوزارة والخطط الحكومية. يمكن الوصول إلى رابط المبادرة من خلال الرابط https://www.oilinitiative.ps
2. تطوير عمل الصندوق الفلسطيني للتشغيل بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (33) لسنة 2021 الذي يهدف لتوفير فرص تشغيل مؤقتة او دائمة وتوفير فرص تدريب على رأس العمل مدفوعة الأجر من خلال المشاريع التي يقدمها بتمويل من الشركاء الدوليين، أو من خلال ربط الباحثين عن عمل بالمشغلّين، وذلك بإضافة عضوية وزارة شؤون المرأة واعداد دليل لسياسات النوع الاجتماعي في الصندوق.
3. تم منح مزايا متساوية للرجال والنساء في فرص العمل اللائق وتوفير فرص عمل دائمة للنساء، على سبيل المثال ،52% من المستفيدين من برامج التشغيل هم إناث.
4. توقيع اتفاقيات الشراكة مع 11 مؤسسة فلسطينية مستهدفة ضمن **برنامج النسوية** من أجل الحقوق الاقتصادية للمرأة والذي يوفر مساحة آمنة للنساء والجمعيات المستهدفة لحشد الطاقات والجهود من أجل الضغط على صناع وصانعات القرار لتوفير بيئة مستجيبة للحقوق الاقتصادية للنساء الفلسطينيات.
5. قرار بقانون رقم (4) لسنة 2021م بشأن إنشاء الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني.
6. إقرار الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2020-2025.

- **اتخاذ تدابير لمنع التحرش الجنسي، بما في ذلك في مكان العمل**

1. تم إجراء مراجعة لقانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000، من قبل وزارة العمل وأطراف الانتاج الثلاث، لتضمين الاتفاقية الدولية لحظر العنف والتحرش في عالم العمل ضمن عملية مراجعة القانون واعتماد تعريف منظمة العمل الدولية لمفهوم التمييز وادماجه في المشروع وفرض عقوبات على ممارسته، وتضمين تعريف التحرش الجنسي وجمع معلومات احصائية عنها. اضافة الى ان افعال التحرش الجنسي من أفعال المداعبة المنافية للحياء أو توجيه كلام وإشارات تم تجريمها في قانون العقوبات.

2. تم تعزيز دور مجالس التشغيل في المحافظات من خلال التنسيق معها وتنفيذ مشاريع مشتركة و اطلاق دراسة حول التحرش الجنسي في عالم العمل "التحرش الجنسي ضد النساء في أماكن العمل بين غياب النص القانوني والانكار التقليدي"

- **دعم الانتقال من العمل غير الرسمي إلى العمل الرسمي، بما في ذلك التدابير القانونية والسياسية التي تعود على المرأة بالنفع في التوظيف غير الرسمي**

1. لزيادة انخراط النساء في مجال العمل المنظم تم تضمين أحكام تنص على إعفاء النساء من دفع ضريبة القيمة المضافة عن المشاريع التي لا تتجاوز حجم مبيعاتها السنوية (20) ألف دينار بدلا عن (12) ألف دينار ضمن مشروع قرار بقانون ضريبة القيمة المضافة، باستثناء أصحاب المهن الحرة، والتدرج بنسبة فرض هذه الضريبة على المبلغ والخدمات تبعا لمدى ضروريتها أو كمالياتها. وإعفاء المؤسسات غير الهادفة للربح وكافة انشطتها من دفع هذه الضريبة، وتم تنفيذ حملات توعية للسيدات صاحبات المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر حول هذه التعديلات المقترحة وكيفية الاستفادة منها.

2. ولتشجيع النساء على تسجيل مشاريعهن بشكل رسمي في السجل التجاري، تم تخفيض رسوم التسجيل في السجل التجاري للإناث، من 10 دنانير إلى 4–2 دينار حسب درجة تصنيف المنشأة. وبلغت نسبة تسجيل النساء في السجل التجاري 24.4% عام 2022، وتم تسجيل (314) امرأة، مقابل (252) عام 2021، وبلغت نسبة النساء 5.7% من اجمالي عدد المسجلين في السجل التجاري. بالإضافة إلى إمكانية تسجيل العلامات التجارية الجماعية للجمعيات التعاونية والخيرية، بحيث يكون هناك علامة تجارية واحدة باسم الجمعية التعاونية

وتحمي جميع منتجات الأعضاء في هذه الجمعية، وبلغ عدد الجمعيات النسوية التي منحت علامة تجارية جماعية 25 جمعية.

3. قرار بقانون الشركات رقم (42) لسنة 2021، الذي تضمن أحكاماً من شأنها زيادة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي حيث تم إضافة الشركة ذات المسؤولية المحدودة، وإزالة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال للشركات باستثناء الشركات المساهمة العامة. واتاح تأسيس الشركات من قبل شخص واحد لبعض أنواع الشركات، وسمح للشركات بممارسة نشاطاتها والعمل من المنزل، وإمكانية تسجيل الشركة من خلال محامي أو كاتب العدل. ومنح الحق في إقامة دعاوى مباشرة لدى المحكمة المختصة للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، والحق في إقامة دعاوى فرعية نيابةً عن الشركة، وهذا يوفر حماية لصغار المساهمين، واشترط تمثيل كلا الجنسين في تشكيل مجلس إدارة الشركة، بحيث يكون ثلث الأعضاء على الأقل من النساء إن أمكن. وامكانية التسجيل الالكتروني للشركات عبر الإنترنت
4. يتم العمل على إعداد مشروع قانون التجارة الالكترونية لضبط الاقتصاد الرقمي وتعزيز فرص ريادة الأعمال وخفض معدل البطالة، وحماية حقوق المستهلكين، والتجار، وحقوق الدولة من رسوم وضرائب.
5. تم اعادة تعريف وتصنيف المنشآت الاقتصادية وتشمل 5 فئات وهي متناهية الصغر، صغيرة جداً، صغيرة، متوسطة، وكبيرة). بموجب قرار مجلس الوزراء في حزيران 2021، ويساهم هذا التصنيف بتوفير الدعم في مجالات (التسجيل، التأهيل والتدريب، والتسويق، والتمويل، وقد اعتمد التصنيف على مؤشر عدد العاملين ودوران رأس المال.

7. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية للاعتراف بـ و/أو الحد من و/أو إعادة توزيع الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتعزيز التوازن بين الحياة المهنية والأُسَرية وتعزيز حقوق العاملين في مجال الرعاية مدفوعة الأجر؟

- **تقديم أو تعزيز إجازة الأمومة/الأبوة/الوالدية أو أي نوع آخر من الإجازات العائلية**

1. تم إقرار إجازة ابوة لمدة 3 أيام

2. منح إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة لا تقل عن 14 أسبوعاً، وضمان امتثال القطاع الخاص لهذا الأمر، وتعزيز تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات الأسرية على قدم المساواة سيتم معالجة ذلك ضمن تعديلات قانون العمل المدرج في خطة الحكومة لعام 2023.
3. إعادة الاعتبار للأدوار الإنجابية الغير مدفوعة الأجر عن طريق دفع مستحقات احكام أجرة الحضانة للحاضنات من الامهات والجدات بمبلغ حوالي 2 مليون شيكل خلال الخمس سنوات الماضية.

- **تعزيز العمل اللائق للعاملين في مجال الرعاية المدفوعة الأجر، بمن فيهم العمال المهاجرون**

لضمان حصول النساء العاملات في المشاريع الأسرية الزراعية والقطاع الرسمي والعاملات في المنازل على الحقوق الواردة في قانون العمل الفلسطيني مثل الأجر، تحديد عدد ساعات العمل اليومي، الاجازات، مكافئة نهاية الخدمة، وحمايتهن من الاستغلال تم اجراء تعديلات على قانون العمل رقم (7) لسنة 2000 (المادة (3)) بهدف ادراج هذه الفئات في قانون العمل الفلسطيني وهو مدرج ضمن الخطة التشريعية للحكومة.

- **إجراء حملات أو أنشطة لزيادة الوعي لتشجيع مشاركة الرجال والفتيان في الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي**

زيادة وعي المجتمع لأهمية عمل النساء في الانشطة **غير التقليدية** من خلال انتاج وبث افلام قصيرة وحلقات اذاعية عن نماذج غير تقليدية

8. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الماضية لتقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين؟

- **تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في سياسات التحول الرقمي الوطنية**

تم إطلاق منصة التسويق الالكترونية E-SOUQ لدعم وترويج منتجات المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وخاصة التي تقودها النساء. وتم إدراج ما لا يقل عن 120 مشروع على هذه المنصة.

- **طرح أو تعزيز برامج لتوفير ربط شامل هادف للنساء والفتيات، لا سيما في المناطق المحرومة**

تطوير البوابة الالكترونية "البوابة الفلسطينية للتشغيل" لتسهيل تسجيل الباحثين عن عمل ومتابعتهم ورصد انجازات التشغيل (تم الاعلان عن 384 وظيفة شاغرة، 53% من المتقدمين لها هم اناث)

- **طرح أو تعزيز برامج لزيادة مستوى المعرفة والمهارات الرقمية لدى النساء والفتيات** مشروع استخدام التكنولوجيا لاستثمار الإمكانيات لدى النساء والشباب (TECH UP) بهدف إشراكهم في مهن تكنولوجية لتسهيل حصولهم على فرص العمل، ودعم نمو الشركات الناشئة، حيث تم تدريب 200 متدرب/ متدربة في مجال البرمجة و CODING، و271 متدرب/ متدربة في مجال الأعمال الحرة وتقديم منح ل35 شركة ناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- **اتخاذ تدابير لتهيئة الظروف لبيئات التعلم الرقمية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين** تطوير المصادر البشرية والمالية بما يتناسب مع احتياجات قطاع التشغيل في فلسطين، تعزيز روح المبادرة والتشغيل الذاتي وذلك من خلال إطلاق مشروع لدعم التشغيل الذاتي عبر الانترنت والذي ساهم **في إطلاق المنصة الفلسطينية للتشغيل**، وخلق المنافسة في مشاريع الشباب" / المجالس المحلية للتشغيل والتدريب والتعليم التقني في رام الله، نابلس، غزة.

9. تأثير بيئة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية على تنفيذ منهاج عمل بيجين على مدى السنوات الخمس الماضية، وما هي سياسات الاقتصاد الكلي التي اتّبعتها دولتك لدعم اقتصاد يحقق قدراً أكبر من المساواة بين الجنسين؟

السياسات المالية المتخذة لزيادة فرص حصول المرأة على القروض وسائر أشكال التمويل، وتحسين إلمامها بالشؤون المالية، وتعزيز فرصها في الأنشطة المدرة للدخل والأعمال الحرة.:

1. أصدر رئيس سلطة النقد التعليمات رقم (5) لسنة 2023 بشأن ضوابط السوق وحماية حقوق العملاء استناداً لأحكام القرار بقانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن المصارف لاسيما المواد (2، 40، 43، 72) ونصت المادة (11/البند 7 ، 6) منه "يجب على المصرف بذل العناية الواجبة وإفهام طرفي العلاقة الزوجية بتداعيات كفالة الزوج أو الزوجة في حال الانفصال. ويحظر على المصرف قبول كفالة الزوج أو الزوجة في قروض الرهن العقاري وقروض السكن إلا في حال تسجيل العقار أو الأصول موضع الرهن باسم الزوجين".

2. تم إصدار قرار بقانون من رئيس دولة فلسطين لإنشاء "المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي" التي تهدف لتمكين العائلات والأفراد من الفئات الهشة من شباب ونساء وذوي اعاقة ونقلهم من حالة الفقر الى حالة الاستقلال المادي التام.

القضاء على الفقر، والحماية الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية

مجالات الاهتمام الحاسمة:

A. المرأة والفقر
B. تعليم المرأة وتدريبها
C. المرأة والصحة
I. الحقوق الإنسانية للمرأة
L. الطفلة الأنثى

10. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة للحد من/القضاء على الفقر بين النساء والفتيات؟

- **تعزيز وصول النساء الفقيرات إلى العمل اللائق من خلال سياسات سوق العمل النشطة (مثل التدريب على العمل، والمهارات، وإعانات التشغيل، وما إلى ذلك) والتدابير الهادفة**

قدمت مؤسسة التمكين الاقتصادي الدعم للنساء من الفئات المستهدفة (ذوي الاعاقة ، العاملات في المستعمرات ،صغار المزارعين) في انشاء/تطوير مشاريع صغيرة مدرّة للدخل من كافة المحافظات، حيث تم استهداف 279 سيدة بنسبة 56% من اجمالي المستفيدين ،وتم تقديم خدمات التمكين الاقتصادي (مالية وغير مالية): تقديم خدمات التدريب وبناء القدرات في ادارة المشاريع وتحضير دراسات الجدوى الاقتصادية وخطط الأعمال (تم تدريب 33 من الاناث بنسبة 46% من اجمالي المستفيدين)، وتوفير التمويل اللازم لإنشاء/تطوير المشاريع حيث تم انجاز العديد من المشاريع منها مشروع (إرادة) بتمويل من التعاون الإيطالي وبالشراكة مع وزارة التنمية حيث تم استهداف 70 سيدة بواقع 5000 يورو لكل مشروع. ومشروع همم، الذي يهدف لتقديم الدعم المالي والفني ل 15 انثى من ذوي الهمم من مختلف المحافظات.. وتطوير مهارات وقدرات الشباب والرياديين في مواضيع المشاريع المدرة للدخل والتسويق والتفكير

الإبداعي. ودعم وتطوير الفكر الريادي لدى الفئات المستهدفة وترجمتها الى مشاريع اقتصادية ومن ذلك إطلاق مسابقة "حلّق".

توفير فرص العمل اللائق بما يشمل الأجور وشروط الصحة والسلامة بالتركيز على النساء وفئة الشباب العاطلين عن العمل وذلك من خلال تقديم خدمات التمهير والتشغيل والتشبيك بين الباحثين عن عمل والمشغلين (تم توفير 1300 فرصة عمل من خلال التشبيك)
تم توفير فرص عمل دائمة للنساء وتقديم تدريبات وبرامج بناء قدرات شارك فيها أكثر من 65% من النساء بالإضافة الى 60% ضمن برامج التدريب مدفوع الأجر. بالإضافة الى اتخاذ تدابير تهدف لتطوير المهارات والقدرات في سوق العمل للشباب وخريجي الجامعات ومعاهد التدريب المهني.

- **دعم أنشطة تطوير ريادة المرأة في مجال الأعمال والمشاريع والوصول إلى الأسواق**

1. من خلال تنفيذ مشروع تمكين الشابات الرياديات في القطاع الزراعي (نجاحها)، بهدف الحد من العوائق التي تعترض سبيل مشاريعهن عبر تقديم المنح على شكل معدات ومواد خام للمشاريع في المحافظات (نابلس، جنين، طولكرم، طوباس، والأغوار، وقطاع غزة) حيث بلغ عدد المستفيدات منه (119 شابة)، وتم تقديم منحا إلى (8) جمعيات تعاونية تقودها نساء، وقدم صندوق التجسير (Bridging Fund) منحا إلى (40) شخص، وقدم صندوق الابتكار الاخضر (Green innovation Fund) منحا إلى (14) مشروعا.
2. تم اطلاق جائزة التميز للمنتجات النسوية في قطاع الصناعات التراثية والتقليدية، وقطاع الصناعات الغذائية، واستهدفت هذه الجوائز المنتجات النسوية الريفية، حيث فازت 5 نساء ريفيات و2 من مشاريع الجمعيات وحصلن على جوائز عينية 5 اجهزة لابتوب و2 تابلت وفازت 10 نساء في قطاع المنتجات الغذائية وحصلن على جوائز معنوية، ومالية بقيمة (5000 $، 3000$، 1500$، 1000$،) .
3. التشغيل بأجر والتمهير وذلك من خلال توفير التدريبات اللازمة للشباب والشابات الخريجين/ات على رأس العمل بالشراكة مع الهيئات المحلية ومؤسسات القطاع الخاص والعام ، حيث تم خلق 15479 فرصة عمل بين دائمة ومؤقتة مباشرة وغير مباشرة و

3071 فرصة تشغيل ، من خلال مشارع الصندوق وبتمويل من الحكومة النرويجية والوزارة الاتحادية الالمانية، حيث بلغت حصة النساء منها 39% خلال الخمس سنوات الماضية.

4. فرص اقتصادية للنساء اللواتي يترأسن أسرهن عبر تزويدهن بالدورات المهنية غير التقليدية (مثل صياغة الذهب) والتدريبية المتنوعة لصقلهن بمهارات الادارة والانتاج والتسويق الضرورية للنهوض بمشاريعهن وتعزيز مشاركتهن بسوق العمل. ومن أبرز هذه الدورات تلك التي عقدت بشراكة الصندوق مع الوكالة اليابانية للتنمية الدولية والغرف التجارية والقطاع الخاص وجمعية الشابات المسيحية، الأمر الذي يساهم في خروج هذه الفئات من حالة الاعتمادية الاقتصادية إلى توفير دخل مستقل ومستدام

- **إدخال أو تعزيز برامج الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات (مثل التحويلات النقدية للنساء اللاتي لديهن أطفال، وخطط ضمان الأشغال العامة/التوظيف للنساء في سن العمل، ومعاشات كبيرات السن)**

1. توفير حزمة من المشاريع المدرة للدخل لدعم وتمكين النساء اقتصاديا، حيث بلغت 100 مشروع لعام 2019 للنساء في الضفة الغربية و92 مشروع للنساء في قطاع غزة وهي مشاريع تجارية وصناعية وزراعية وإنتاج زراعي وحيواني، و100 مشروع في الضفة و 110 في قطاع غزة لعام 2020. و 220 مشروع للنساء في الضفة الغربية لعام 2021 وعام 2022 كانت 496 مشروع للنساء في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2. تم منح 71 مشروع من المشاريع المدرة للدخل للأسر التي ترأسها نساء في الربع الأول والثاني من عام 2023 من أصل 100 مشروع. وتقديم 50 مشروع من مشاريع التمكين الاقتصادي الموجهة للنساء في المناطق المهمشة والتجمعات البدوية والعاملات في المستعمرات وفي مناطق الأغوار، وذلك لعام 2021.

3. دعم المشاريع الصغيرة والريادية للأفراد والأسر المتدنية الدخل خاصة الفئات المهمشة من النساء والأشخاص ذوي الإعاقة (نسبة الاستفادة من ذوي الاعاقة ما يزيد عن 6% في المشاريع المختلفة)، عبر مجموعة من المشاريع التي تعمل على: تقديم التمويل (تم تمويل 597) مشروع على شكل منح وقروض من ذلك المشروع الايطالي ستارت اب بتمويل من

الوكالة الإيطالية. وتقديم التدريبات العملية والنظرية والمهارات الحياتية والاستشارات لـ 1333 مستفيد، 65% من المستفيدين هم اناث.

4. قدم صندوق النفقة ضمن برنامج الحد من الفقر والتمكين الاقتصادي خدمات متنوعة بين نقدية وعينية للأكثر احتياجا وبقيمة بلغت 409 الاف شيكل بالشراكة مع القطاع الخاص، والهيئات المحلية بلدية وقروية، كما أفراد من المجتمع المحلي

11. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية لتحسين الوصول إلى الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات؟

- **توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي (مثل الإعانات المالية للمشاركة في المخططات القائمة على الاشتراكات، والإدماج في المخططات غير القائمة على الاشتراكات)**

- تم إطلاق مركز خيطان، لدعم قطاع الملابس والمنسوجات، وتعزيز قدرات النساء في مجال تصميم الملابس كونهن يتركزن في هذا القطاع وبالتالي هن المستفيدات بالدرجة الأولى من هذا المشروع، وتم تدريب 250 من النساء بما يشمل ذوات الإعاقة لغاية إيجاد فرص عمل لهن.
- بموجب النظام رقم (2) لسنة 2021، يتم منح الأشخاص ذوي الإعاقة بما يشمل النساء والفتيات خدمات التأمين الصحي المجاني .
- أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (8) لعام 2021م بالمصادقة على آلية الشراء الخاصة بخدمات الفئات الضعيفة والمهمشات بما يشمل نساء وفتيات البدو، وتقديم كافة الخدمات اللازمة بما يشمل التوظيف، والتعليم والرعاية الصحية، والغذاء والمياه، وخدمات الصرف الصحي والكهرباء وشق الطرق والارشاد الزراعي.

12. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية لتحسين النتائج الصحية للنساء والفتيات في بلدك؟

- **تعزيز حصول النساء على خدمات صحية من خلال توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة أو خدمات الصحة العامة**

1.اجراءات لتسهيل الوصول الى الخدمة الصحية حيث تم العمل على حوسبة نظام التأمين الصحي الحكومي وربطه مع أنظمة وزارة الصحة والمستشفيات الحكومية ونظام التحويلات الطبية، وإضافة فئات جديدة، وتم الربط مع وزارة الداخلية، ووزارة العمل، مما يساهم في أرشفة جميع الوثائق الكترونيا.

2.انشاء مراكز صحي طارئة لضمان حصول النساء في المناطق النائية والمناطق المهددة بالإزالة من قبل الاحتلال على الرعاية الصحية .

- **توسيع خدمات صحية محددة للنساء والفتيات، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وخدمات صحة الأم، وخدمات فيروس نقص المناعة البشرية**

1.تم اعتماد استراتيجية وطنية للصحة الإنجابية والجنسية والاستراتيجية الوطنية لصحة المراهقين. واستراتيجية علاج الأمراض المنقولة جنسياً STIs ، وأدلة تدريبية تتعلق بالتعامل مع حالات الحمل الخطر، ودليل سن الأمان، ودليل تنظيم الأسرة. وتحديث كتيب صحة الأم والطفل، ودليل الوقاية وعلاج سرطان الثدي، وبرتوكول سكر الحمل، وتم تعميم برنامج العيادات الصديقة للشباب لتقديم الخدمات للشابات في مديريات الصحة في مختلف المحافظات، وتم إدماج مؤشرات التقصي عن اكتئاب ما بعد الولادة وخلال الحمل للسيدات في ملفات الأم والطفل.

2.تقديم كافة الخدمات الصحية بما يشمل الصحة الجنسية والإنجابية دون تمييز وبما يشمل ذوات الإعاقة وتتضمن هذه الخدمات ما يلي: توعية الأزواج الشابة وتقديم المشورة قبل الزواج، خدمات ما قبل الحمل ورعاية الحمل والولادة الآمنة، خدمات تنظيم الأسرة بما يشمل وسائل منع الحمل الحديثة، خدمات خفض العمليات القيصرية والرعاية ما بعد الولادة، ورعاية حديثي الولادة، خدمات مراضة الامهات والكشف المبكر عن سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم.

3.قدمت وزارة الصحة خدمات الارشاد والوقاية والعلاج وإعادة التأهيل، وتشمل خدمات تنظيم الأسرة في 263 مركزاً ويوجد عيادات طبية تخصصية في 219 مركز، وخدمات صحة الفم والاسنان 36 مركز وخدمات الحمل الخطر في 75 مركز وخدمات تصوير الثدي الشعاعي في 13 مركز. ويبلغ عدد مراكز الرعاية الأولية 493 مركز لعام 2022 وبلغ عدد السكان لكل مركز حوالي 6435 مواطن، وتم توسعة أقسام الحضانات بإضافة 17 حاضنة جديدة، وإضافة أسرة في بعض المستشفيات (39 سرير جديد). وتطوير خدمة القسطرة القلبية وجراحة القلب في (2 مستشفى).و تطوير خدمات السرطان (افتتاح تشغيل قسم الأورام في مجمع فلسطين الطبي والعمل على تشغيل التصوير النووي في مجمع فلسطين الطبي، وتجهيز وتشغيل قسم الأورام في بيت جالا26 سرير منهم للعناية المكثفة لمرضى السرطان)، تطوير وتوسعة أقسام الطوارئ في 6 مستشفيات.

4.تنفيذ تدريبات على لبروتوكول الوطني لخدمات حديثي الولادة ، توفير المزودات التغذوية للطفل والأم.

5.إعداد الخطة الوطنية المقترحة لخدمات الصحة الإنجابية والجنسية في حالة الطوارئ الخاصة بجائحة كوفيد-19 للعام 2020/2021م، بالتنسيق مع الشركاء الصحين في القطاع الصحي.

6.إعداد البروتوكول الوطني (professionals health for Protocol-pregnancy in infectio -19COVID)، وذلك لضمان جودة واستمرارية تقديم الرعاية الصحية للنساء أثناء فرة الحمل والوالدة وما بعد الوالدة خال جائحة كوفيد

7.اقرار نظام التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة بقرار رقم "2" لسنة 2021

8.اقرار نظام التأمين الصحي للعاطلين عن العمل.

- اتخاذ تدابير لدعم الصحة العقلية للمرأة، بما في ذلك الحصول على الخدمات والاستشارات المتخصصة

1.تقديم خدمات الصحة النفسية من خلال 22 عيادة، منها 15 عيادة في الضفة الغربية، ويوجد مركز متخصص بالصحة النفسية للأطفال واليافعين في مديرية صحة شمال الخليل، و 6 مراكز في قطاع غزة. وبلغ عدد الحالات الجديدة المسجلة في فلسطين (4078) حالة عام 2022 ، وكانت نسبة الذكور 56.8%، أما الإناث فكانت النسبة 43.2%، وبلغت النسبة للفئة العمرية (5 – 24) سنة (39.6%)، وتردد على مراكز الصحة النفسية والمجتمعية في الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة في فلسطين 184,884 مراجعا.

2.يلتزم صندوق النفقة الفلسطيني سنويا بالاهتمام بالجانب النفسي والتعلمي للنساء المستفيدات من الصندوق وأطفالهن من خلال عقد أيام ترفيهية بلغت 13 يوما ترفيهيا لأكثر من 5000 مستفيدة واطفالهم بهدف توفير مسارات آمنة للعب والمشاركة في أنشطة ثقافية وإبداعية لما له من أثر إيجابي على صحتهم الأمهات وأطفالهن، وتنمية روح الابتكار والمخيلة لديهم، بما يخدم اندماجهم وتفاعلهم ضمن محيط الاجتماعي بشكل أكثر إيجابية.

3.اقرار وزارة الصحة بروتوكول خاص بضبط حالات الانتحار.

- **تقديم تدريب على مراعاة المنظور الجنساني لمقدمي الخدمات الصحية**

لتقديم الخدمة بكفاءة وجودة يتم استهداف مقدمي الخدمات (أطباء/وإداريين) في مراكز رعاية الأمومة والطفولة والعيادات والمستشفيات في دورات تدريبية كل حسب اختصاصه ومجال عمله

لبناء قدراتهم، وتدريبهم على أدلة وبروتوكولات العمل، خاصة كيفية التعامل مع ضحايا العنف من النساء والفتيات، وحالات الطوارئ وانتشار الأوبئة والأمراض السارية.

13. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية لتحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات، بما في ذلك في القطاعات التي تعاني من ضعف التمثيل؟

- **اتخاذ تدابير لزيادة فرص وصول الفتيات إلى التعليم الابتدائي والثانوي ومواصلة دراستهن واستكمالها**

1.لمنع التسرب من المدارس وتيسير إعادة الاندماج في التعليم تم توفير برامج للتعليم المساند وللتعافي من ضعف التحصيل الأكاديمي، وتم تدريب 12833 معلما ومعلمة على هذه البرامج واستفاد منها 196200 طالبا وطالبة.

2.تم فتح مدارس الإصرار (في المستشفيات وعددها (3)، ومدارس التحدي فيما يسمى بالمناطق (ج) وفي التجمعات البدوية بواقع 220 مدرسة، وتم توفير 29 مركبة لنقل الطلبة من المناطق الأكثر عرضة للانتهاكات الاحتلال، حيث بلغ عدد الطلبة المستفيدين 2297 طالب وطالبة منهم 871 طالبة، وهناك حافلات وسيارات دفع رباعي مملوكة لوزارة التربية لنقل طلبة التجمعات البدوية بمجموع 23 حافلة، وتم استئجار(10) حافلات لتأمين وصول الطلبة إلى المدارس وبخصوص المدارس في القدس تم استئجار (18) حافلة لنقل الطلبة.

اعتمدت وزارة التربية والتعليم سياسة موائمة المدارس مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن معايير البناء المدرسي، علما أن جميع المدارس الحكومية تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة وفق سياسة التعليم الجامع التي أقرتها الوزارة وبلغ عدد ذوي الإعاقة 9290 منهم 4554 طالبة.

3.استنادا للقانون ، يكفل صندوق النفقة الفلسطيني الحق بالتعليم للطلبة المتروكين من قبل المكلفين بالإنفاق عليهم ، اذ دفع لهذه الفئات خلال فترة التقرير حوالي 2 مليون شيكل للتعليم الاساسي والابتدائي والثانوي بالإضافة إلى مبلغ حوالي 80 الف شيكل لتغطية نفقات الدراسة الجامعية لهن ، هذا بالإضافة الى تخفيف العبء الاقتصادي على النساء اللواتي يترأسن هذه الأسر عبر توفير القرطاسية واللوازم المدرسية خصوصا ما تطلب فترة التعليم عن بعد من اجهزة الحاسوب وحزم الانترنت من وزارة الاتصالات للفئات الاكثر هشاشة .

- **اتخاذ تدابير لزيادة وصول الفتيات إلى التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET)، وبرامج تنمية المهارات، ولمواصلة دراستهن واستكمالها**

1.تم فتح (75) وحدة مهنية جديدة خاصة بالإناث أو مختلطة. وفتح (**3**) مدارس مهنية للإناث ليصبح العدد (**23**) مدرسة، وتم استحداث التعليم المهني في الصف العاشر.

2.تم اصدار القرار رقم (4) لسنة 2022 الذي بموجبه يتم منح حوافز للفتيات للالتحاق بالتعليم المهني الجامعي.

3.تم تجهيز صفوف للطلبة ذوي الإعاقة في المدارس الأساسية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعددها 451 صف وتم تعين 155 معلم ومعلمة من خلال عقود عمل. ودمج 3643 طالبة و3730 طالب من ذوي الإعاقة في التعليم وفتح 156 غرفة مصادر صفية جديدة من أصل 370 غرفة.

- **تعزيز المناهج التعليمية لزيادة مراعاة المنظور الجنساني والقضاء على التحيز، على جميع مستويات التعليم**

1.إنشاء المركز الوطني للمناهج بموجب القرار بقانون رقم (27) لسنة 2021. ولتفعيل عمل المركز أصدر مجلس الوزراء قرار في عام 2023 بتشكيل أعضاء مجلس إدارة المركز الوطني للمناهج منهم وزارة شؤون المرأة.

2.تم مواءمة المناهج المدرسية إلى نظام بريل تتواءم مع الإعاقة البصرية، وتحويل المناهج المدرسية لتكون مسموعة من خلال القارئ الصوتي، وتكبير الخط لمن يعانون من ضعف البصر الشديد، وتأمين الأدوات والوسائل المساندة للطلبة ذوي الإعاقة مثل السماعات، والكراسي المتحركة.

14. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين لضمان أن يكون التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19 موجَّهاً نحو سد الفجوات بين الجنسين من حيث الفقر أو التوظيف أو الحماية الاجتماعية أو التعليم أو الصحة أو جميعها التي تسببت الجائحة في تفاقمها؟

أعلن رئيس الدولة حالة الطوارئ في شهر آذار 2020، لمدة 30 يوما وفوض الحكومة الفلسطينية باتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الوباء، وفقاً لتوصيات وبرتوكولات منظمة الصحة العالمية والإجراءات الواجب

اتباعها لمواجهة الجائحة، وتم تشكيل لجان طوارئ في كافة المحافظات لمتابعة تطورات الوباء والأوضاع المعيشية للمواطنين.

اجراءات لتسهيل التوظيف والعمل في ظل جائحة كورونا :

1)أصدر مجلس الوزراء عدة قرارات خلال عام 2020 لتخفيف آثر الجائحة على الواقع الاقتصادي للمواطنين وهي:

- قرار رقم (8) باعتماد برنامج (صندوق مساعدة العمال) في وزارة العمل وتُرصد له موازنة بالاتفاق بين الحكومة والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.
- قرار رقم (7) بإنشاء صندوق وقفة عز والذي من خلاله استفاد نحو 2000 عائلة متضررة بنحو (2 ميلون) شيكل تقريبا، ومنهم النساء أصحاب المشاريع الريادة التي تضررت خلال فترة الجائحة، بالإضافة إلى استفادة ما يقارب 4000 طالب من كلا الجنسين.

حيث قدمت الحكومة الفلسطينية مساعدات نقدية طارئة للمتضررين من كوفيد 19 ضمن صندوق وقفة عز في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك عام 2020/ ل 30,394 أسرة، و 23,990 أسرة فقيرة/ منكشفة، منها (223) حالة من النساء ضحايا العنف و5,057 إلى مربيات الحضانات ورياض الأطفال، و1,124 أسرة في القطاع الخاص

- قرار بخصوص منحة العمال المخصصة من البنك الدولي (كورونا) بواقع 700 شيكل للفرد من العمال.

2) رصد الواقع الاقتصادي المعاش للنساء الفلسطينيات في ظل انتشار وباء كورونا وذلك من خلال إعداد دراسة تحديد احتياج لأكثر الفئات تضررا من الجائحة وتشمل:

- النساء العاملات في القطاع العام والخاص بسبب زيادة الأعباء عليهن خاصة الأمهات.
- النساء العاملات بالميأومة وذوات الدخل المحدود.
- النساء ربات الأسر والفقيرات
- النساء العاملات في القطاع الصحي والأمني بسبب الالتزام بالدوام يومياً وعلى مدار 24 ساعة. من خلال المنأوبات

3) رصد أثر الجائحة على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية وفي سبيل ذلك نفّذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسحاً للأسر من حيث التوزيع النسبي للمعيلين الرئيسين حسب الخصائص والخلفية وواقع العمل (حزيران – كانون أول) 2020. وللمزيد من المعلومات من خلال الرابط https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2585.pdf

- وعلى الرابط الخاص بالتقرير عن الفترة (آذار – أيار) 2020 – https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2554.pdf

3)دعم المنشآت النسوية والريادية المتضررة من الجائحة وفي سبيل ذلك :

–تم إنشاء صندوق التضامن ضمن مشروع GROW بتمويل كندي، الذي يهدف لتقديم الدعم الفني من خلال توفير متطلبات الانتاج والتسويق الآمن للمنتجات وفحص منتجات الرياديات الغذائية مجاناً لتقديمها كحزم اغاثية للأسر المتعففة بالتعأون بين وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة التنمية الاجتماعية والغرف التجارية وشكلت قيمة المنتجات المصنعة من قبل النساء ما لا يقل عن 44 % من القيمة الكاملة للحزم، وفي المرحلة الأولى تم شراء 1100 حزمة غذائية من 33 منشأة تديرها سيدات رياديات، بقيمة تتراوح ما بين (200–250) شيكل لكل حزمة وتم تقديم هذه الحزم كمساعدات للاسر المتعففة والتي تعيلها نساء وفي المرحلة الثانية تم دعم مالا يقل عن 55 سيدة يعملن في مجال الصناعات الغذائية.

–تقديم منح عينية للمشاريع الريادية في كافة المجالات ، وفي سبيل ذلك تم تأسيس صندوق التمكين الاقتصادي بقيمة 100 الف دولار بتمويل من UN Women لدعم المشاريع الريادية النسوية المتضررة من الجائحة في كافة القطاعات، ومن خلاله تم تقديم منح عينية كمدخلات الانتاج ل 90 مشروع ريادي نسوي في كل من الضفة والقدس وقطاع غزة، وبلغت نسبة المشاريع المستهدفة في القدس وقطاع غزة 9 %، وبلغت نسبة المنح للمشاريع بما فيها تكنولوجيا المعلومات في القطاع الزراعي (حيواني ونباتي) حوالي 45 % وباقي النسب توزعت على قطاع الصناعات التراثية التقليدية مع الاشارة ان المشاريع النسوية الريفية، ووذوات الإعاقة والأسر المتعففة التي تقودها نساء، كانت المستفيد الأول من هذه المنح.

4) توفير بيئة محفزة للنساء للإنتقال للقطاع المنظم وفي سبيل ذلك تم إعفاء المواطنين من رسوم تسجيل الشركات الجديدة ، وبموجبه تم تسجيل 1921 شركة جديدة بلغ عدد الاناث المالكات أو المساهمات فيها 682 سيدة، عام 2019 وفي العام 2020 بلغ العدد 808 سيدة ،

<u>اجراءات للحماية الاجتماعية للنساء والحماية من الفقر في ظل جائحة كورونا:</u>

1)تقديم مساعدات نقدية للأسر المنكوبة في قطاع غزة والتي أصبحت تعيلها نساء نتيجة الحرب بواقع 700 شيقل لـ 687 أسرة ، كما قدمت الحكومة الفلسطينية مساعدات طارئة نقدية وعينية من الطرود الغذائية والصحية للاسر المتضررة من الوباء في الضفة الغربية حيث بلغت 162,124 أسرة.

2) تقديم مساعدات نقدية للأسر المتضررة من الجائحة بمبلغ 700 شيقل لـ 1541 امرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة من أصل 13,000 أسرة حصلت على المساعدات ضمن مشروع الحماية الاجتماعية الطارئ الممول من البنك الدولي.

3)نفّذت الحكومة الفلسطينية بتمويل دولي ومحلي مشترك برنامج التحويلات النقدية وهو البرنامج الرئيس في وزارة التنمية الاجتماعية المختص بتقديم المساعدات الاجتماعية للأسر الفقيرة والمهمشة غير القادرة علىتلبية احتياجاتها الاساسية حيث تساهم الحكومة في تمويل (55%) من قيمة البرنامج في حين يساهم الاتحاد الأوروبي بتمويل ما نسبته (45%) وفي الفترة الممتدة (2018 – 2022) لم يحصل انتظام في الدفعات بسبب الأزمة المالية المتلاحقة التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية

المكون الأول	عدد المستفيدين	نسبة الإناث
التحويلات النقدية الطارئة للعائلات المتضررة من كوفيد-19	73,694	%42
برنامج التحويلات النقدية للأسر الفقيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة	28,444	%41
المكون الثاني	عدد المستفيدين	نسبة الإناث
المال مقابل العمل	3,937	%85

_ولدعم النساء في القطاع الزراعي اثناء الجائحة تم تنفيذ مبادرة المليون شتلة مما ساهم في توفير الحد الأدنى للأمن الغذائي العائلي. وتم تقديم الدعم للمزارعين المتضررين من المنخفض الجوي. وتوزيع 19 فرازة عسل كهربائية و327 صندوق نحل فارغ و110 خلايا نحل عسل ضمن مشروع الاستجابة القطاعية لجائحة كوفيد19 بدعم من الشعب الياباني وال UNDP شملت محافظات اريحا والأغوار وطوباس. وتوزيع مستلزمات انتاج بعلي ومروي ،(اسمده ومبيدات وبذار) ل 2806 دونم بعلي ومروي على مرحلتين (مرحلة أولى في شهر أب /2020 بقيمة 712,273 الف دولار) و(مرحلة ثانية في شهر تموز/2021.

27 وبتمويل من الحكومة الايطالية تم تنفيذ عدة مشاريع وهي

المشروع الأول: **Startup Palestine** . حيث بلغ اجمالي التمويل (20 مليون يورو) منها (14 مليون يورو) موجهة لمؤسسات الاقراض الصغير لمنح قروض ويشترط أن يستفيد من هذه القروض ما نسبته 50 % من النساء وهناك مشروع فرعي (إصرار) بمبلغ (500.000 ألف يورو) موجه فقط للنساء ويهدف إلى توفير فرص

عمل للنساء ودعم العائلات الفقيرة في المناطق المهمشة والريفية للبدء بتنفيذ مشاريع خاصة بهم أو توسيع مشاريعهم القائمة، وتوفير مصدر تمويل مستدام لهن.

- المشروع الثاني: **GEWE – SI**، مجموع التمويل لهذا المشروع (150.000 يورو) والهدف منه بناء قدرات الوزارات والسلطات العليا في ادماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والتخطيط والموازنات وفي عملية المساءلة لاحقا.
- المشروع الثالث: **OIL** بهدف تعزيز ادراك المساواة بين الجنسين وحقوق الانسان في فلسطين حيث تهدف هذه المبادرات لتحقيق المساواة الجندرية من خلال مأسسة ادماج قضايا النوع الاجتماعي في وضع السياسات والتخطيط والموازنات وعند تقديم الخدمات وتبلغ القيمة الاجمالية لهذا المشروع (934.000 يورو).

<u>إجراءات لتوفير خدمات الحماية والصحة لضحايا العنف خلال الجائحة :</u>

1)أصدر مجلس الوزراء بتاريخ 2020/4/27 قراراً خاصاً بإجراءات تحويل وحماية النساء ضحايا العنف شملت إدماج حماية النساء والفتيات ضحايا العنف ضمن أولويات الحكومة في خطة الطوارئ. وإلزام المؤسسات بإجراءات التحويل المعتمدة، وقيام وزارة الصحة بإجراء فحص "الكورونا" لجميع النساء ضحايا العنف وأطفالهنّ قبل تحويلهنّ إلى مراكز الحماية بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية ووحدات حماية الأسرة في الشرطة، لتوفير مكان آمن لهنّ إلى حين صدور نتائج الفحص، وتخصيص أماكن آمنة للحجر الصحي في حالة الإصابة بالفيروس. وإعطاء الموافقة لتحويل المنتفعات إلى مراكز الحماية من قبل وزارة الصحة، بعد التأكد من سلامتهنّ وتحديد الخارطة الوبائية لمخالطيهنّ، قبل استضافتهنّ في مراكز الحماية. وزيادة عدد ضباط وحدات حماية الأسرة ومرشدات حماية المرأة، وتوفير الخدمات اللازمة لهن، وبما يضمن سرعة الاستجابة وجودة الخدمة والحفاظ الخصوصية والسرية، وذلك بالمتابعة والتنسيق مع وزارة الصحة. وتعميم أسماء وأرقام هواتف الأشخاص المعينين (Focal Persons) من قبل الجهات المختلفة لتسهيل التواصل الدائم وسرعة تقديم الخدمة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة. وتقوم الجهات المختصة الحكومية وغير الحكومية بتدريب طواقم مراكز الحماية على كيفية التعامل مع فيروس "كورونا" واتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة خاصةً أثناء حجر أو عزل النساء داخل المراكز، وتوفير مواد التعقيم والكمامات والقفازات لمراكز الحماية ووحدات حماية الأسرة في الشرطة، والمؤسسات الاخرى.

2)تم تطوير نموذج تقييم الخطورة لحالات العنف بما يتناسب مع إعلان حالة الطوارئ، وتزويد طواقم العمل بكافة وسائل الحماية والوقاية، كما صدرت مجموعة من القرارات عن النائب العام تعطي الأولوية في التحقيق لقضايا العنف ضد النساء والأطفال، مع الاستمرار في تقديم الخدمات في مرافق النيابة

العامة دون تعطيل بشكل يتماشى وخطة الطوارئ المعلنة، والاستمرار في تقديم الحماية اللازمة من خلال الاشتراك في مؤتمرات الحالة عن بعد.

3) تدريب مقدمي الخدمات على برتوكولات التعامل مع المصابين بالوباء خاصة النساء والفتيات ضحايا العنف، وعلى إدارة الازمات، وتم تخصيص غرف حجر للمعنفات في المستشفيات ومركز الخدمات الموحد وتوفير كافة مستلزمات الوقاية والعلاج، بالإضافة الى تدريبهم على تقديم الاستشارات والدعم النفسي عبر الهاتف.

4)رصد أثر الجائحة على النساء المعنفات في ظل حالة الطوارئ والحجر الصحي المنزلي و النساء اللواتي لا يستطعن الوصول إلى خدمات الحماية والرعاية الصحية وخدمات العدالة وغير ذلك وذلك من خلال إعداد دراسة لتحديد احتياجات هذه الفئات.

5)عملت إدارة حماية الأسرة والأحداث وفي جميع مديريات الشرطة في المحافظات الشمالية وعلى مدار 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع حيث تم تقديم الخدمة خلال عام 2019 – 2022 إلى حوالي 15142 قضية، وتم تقديم الدعم لحوالي 3962 امرأة. ولتسهيل الخدمة تم موائمة بعض مقراتها لمتطلبات استقبال ذوات الاعاقة وحجر الحالات المصابة.

6)أنفقت وزارة الصحة مبلغ 34 ألف دولار، بدل إعفاء النساء المعنفات من رسوم العلاج والإسعاف الأولي واستكمال تجهيز عيادات الإرشاد الأسري الشامل في المستشفيات الحكومية ومديريات الصحة وعددها 29عيادة، وإعداد تقارير طبية خاصة بحالات الاعتداءات الجنسية والعنف المبني على النوع الاجتماعي التي يتم استقبالها في مراكز وزارة الصحة، وتوفر حبوب منع الحمل الطارئة لحالات ضحايا العنف الجنسي.

<u>إجراءات التعافي من الجائحة لسد الفجوات في مجال الصحة :</u>

1)اعتمدت الحكومة خطة تتناسب مع إعلان حالة الطوارئ، تركز على الحد من انتشار الوباء وتخفيف حدة تداعياته على المواطن وتوفير كافة مستلزمات الوقاية والعلاج والتعقيم، واللقاح، وتيسير وصول الخدمات ومقومات الحياة الأساسية للمواطن والحفاظ على الأمن والسلم المجتمعي.

2)أصدر مجلس الوزراء عدة قرارات لتخفيف اثر الجائحة على المواطنين منها :

- قرار رقم (2) لتمديد فترة سريان التأمين الصحي الحكومي تلقائياً خلال فترة الطوارئ.
- قرار رقم (3) بتخصيص موازنة طارئة لتغطية الاحتياجات اللازمة للتعامل مع "فيروس كوفيد 19

3)وضمن جهود وزارة الصحة فقد تم إجراء فحص الإصابة بالوباء (PCR) إلى (1.736.287 شخص) حيث بلغ عدد الإصابات بكوفيد – 19 (645063) حالة خلال (2020–2022) وكانت نسبة الاصابة بين الذكور أعلى منها لدى الإناث حيث بلغت 51.1% ، وبلغ عدد الوفيات في نفس الأعوام 6663 حالة وفاة, وكان حسب التقرير الصحي السنوي 2022 لوزارة الصحة عدد حالات وفيات النساء في عمر الإنجاب في الضفة الغربية هو 29 حالة وفاة وهي تشكل ما نسبته 8% من مجموع وفيات النساء في عمر الانجاب 2022 , مقارنة بالعام 2021 حيث كانت النسبة 30.1%. وبلغ العدد الاجمالي لمن تم تلقيحهم 1323716 مواطن، حيث بلغت نسبة الذكور (56%) من النسبة الاجمالية في حين بلغت نسبة الإناث 44%.

4) ولتسهيل تقديم خدمة التطعيم أنشأت وزارة الصحة منصة الكترونية للتسجيل للحصول على اللقاح، ولاستصدار شهادة التطعيم الرقمية من خلالها، واطلقت أيضاً منصة الكترونية لمعرفة نتيجة فحوصات كوفيد19. وتم اعداد بروتوكول لمواجهة الوباء خلال الحمل والتدريب عليه، وتوفير الخدمات للحوامل عن بُعد ولرعاية الأمهات ما بَعد الولادة.

5)وأنفقت وزارة الصحة في العام 2021–2022 لمواجهة الجائحة (350) مليون دولار كموازنة إجمالية لفتح مختبرات PCR–RT لفحص الكورونا، وتوفر أجهزة ومعدات وأدوية ومستهلكات طبية، وتوفر527سريرا لعلاج مرضى كوفيد 19، وتعين 1147 كادراً صحياً بعقود سنوية أو على بند المياومة، وأنشأت مراكز للحجر الصحي وعلاج المصابين بفيروس كوفيد 19 في كافة المحافظات. واستكملت بناء وإعادة تأهيل مراكز صحية ومستشفيات بقيمة 4.8 مليون دولار، وتم توفير الخدمات الرئيسية في مراكز الرعاية الصحية الأولية والصحة العامة بتكلفة مالية (53) مليون دولار، ووفرت الخدمات الأساسية في المستشفيات حيث بلغ مجموع إدخالات المرضى المؤمنين في المستشفيات الحكومية 811,197 حالة، وتم شراء خدمات طبية غير متوفرة في المرافق الصحية الحكومية، وتم تشغيل عيادة الليزر لاستقبال المرضى من جميع المحافظات، وتعزيز الصحة الإنجابية بتكلفة مالية 9.24 مليون دولار.

ولمواجهة الأوبئة في ظل انعدام الأمن الغذائي:

1)أولت وزارة الصحة الأهمية تجاه المحافظة على سلامة الغذاء والمياه وتعزيز صحة البيئة من خلال الحد من الأمراض المنقولة عن طريق المياه والغذاء أو الملوثات البيئية، ومعالجة النفايات الطبية بالطرق الآمنة، والالتزام ببرامج مكافحة الأمراض المعدية، وبرامج التوعية حول السلوكيات الصحية الآمنة، والتأكد من الالتزام بمبادئ السلامة العامة في أماكن العمل، والرقابة على سلامة المنتجات الغذائية المتوفرة في الأسواق الفلسطينية.

2)منح الأولوية لمواجهة الأوبئة والمخاطر الصحية العالمية والأمراض السارية ضمن أولويات العمل في الخطة الاستراتيجية للقطاع الصحي للأعوام (2024 – 2030) لتشمل تحسين البنية التحتية للقطاع الصحي، وتطبيق اللوائح الصحية الدولية في مواجهة الأوبئة العالمية، واستخدام برامج الصحة الإلكترونية والتطبب عن بعد، وتعزيز نظام الرصد الصحي للأوبئة والأمراض المعدية.

3)أصدر مجلس الوزراء قرار بإنشاء مشروع صوامع القمح ضمن الاستراتيجيات على المدى البعيد.

4)التوعية ودعم البحث العلمي وتعزيز خدمات الطوارئ، وإنشاء العيادات المتنقلة في القرى والأماكن النائية وفتح مستشفيات جديدة أو توسعة المستشفيات الحالية، وتوفير خدمات التأمين الصحي للمواطنين في القدس والمناطق المهمشة والتجمعات البدوية. وضمان وصول الخدمة للنساء والمراهقين، وكبار السن، وذوي الإعاقة خاصة خدمات الصحة النفسية.

إجراءات للتعافي من الجائحة في مجال التعليم :

- أثناء جائحة كوفيد تم تفعيل محطة الفضائية التعليمية لعرض أهم ما يتعلق بالمحتوى التعليمي للمواد الاساسية، وتدريب 41000 معلم ومشرف ومدير على المنصة الالكترونية وتصميم التعليم الالكتروني.
- ولضمان استمرار العملية التعليمية في المدارس والجامعات اعتمدت الحكومة سياسة التعليم عن بعد، من خلال تسجيل فيديوهات تعليمية لشرح المنهاج الدراسي والتواصل مع الطلبة بشكل مباشر عبر وسائل التواصل على شبكة الانترنيت.
- عقد صندوق النفقة الفلسطيني تفاهمات مع وزارة الاتصالات الفلسطينية من أجل توفير حزم الانترنت بتكلفة رمزية للطلبة الاكثر انكشافا في الاسر التي تتراسها النساء في جميع محافظات الوطن

التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية

مجالات الاهتمام الحاسمة:

D. العنف ضد المرأة

ط. الحقوق الإنسانية للمرأة

J. المرأة ووسائل الإعلام

L. الطفلة الأنثى

15. أشكال العنف ضد النساء والفتيات، التي أعطتها دولة فلسطين الأولوية للعمل في السنوات الخمس الماضية؟

- **عنف الزوج، بما في ذلك العنف الجنسي والاغتصاب في إطار الزواج**

بناء على نتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني للعام 2019، 59.3% من النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج من الفئة العمرية (15 –64 سنة) تعرضن للعنف "على الأقل لمرة واحدة"، من قبل أزواجهن كيفما كان شكله. وقد كانت نسبة العنف في قطاع غزة أعلى من الضفة الغربية، بواقع 52.3% في الضفة الغربية مقابل 70.4% في قطاع غزة. كما أظهرت نتائج المسح، تباينا بين نسبة العنف الزوجي بناء على الفئة العمرية. أظهرت النتائج أن العنف الزوجي يتناقص كلما تقدمت المرأة في العمر تدريجياً. فكلما كانت المرأة أصغر سناً كلما كانت أكثر عرضة للعنف من طرف الزوج. وعند ربط العنف بالوضع الاقتصادي والمستوى التعليمي للنساء المتزوجات، اظهر المسح ان النساء العاطلات عن العمل أكثر تعرضا من العاملات بواقع 61.0% مقابل 45.7%.

اعتمدت الدولة هذه الأولوية لكون الأسرة السليمة هي نواة المجتمع الجيد ورافعة لأمنه وتنميته المستدامة، ولما للعنف بين الأزواج من أثار سلبية تؤدي إلى التفكك الأسري وتُعرض الأطفال للخطر ولأثار نفسية سلبية تحول دون قدرتهم على التعبير عن أنفسهم بشكل سليم وتعيق نموهم نمواً سليماً وتحرمهم من التعليم وتجبرهم على الدخول إلى ميدان العمل مبكراً مما يؤدي إلى تعرضهم للاستغلال الجنسي والاقتصادي والإجرام المنظم والتسول.

- العنف المنزلي الذي يرتكبه أفراد آخرون في العائلة أو الأسرة المعيشية

اعتمدت الدولة هذه الأولوية لأن العنف متعدد الأسباب والأشكال ويقع على أكثر من شخص داخل الأسرة وقد يكون مباشراً أو غير مباشر، وللحيلولة دون تفاقمه من خلال العمل مع ضحايا العنف وجميع أفراد الأسرة ولتوسيع نطاق المسائلة. وبما يشمل الفئات المهمشة مثل خدم المنازل والأشخاص ذوي الإعاقة.

- **التحرش الجنسي والعنف في الأماكن العامة، وفي البيئات التعليمية وأماكن العمل**

ليس هناك أحكام بشأن الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية في حالات التحرش الجنسي في مكان العمل ولا لمعاقبة فصل صاحب العمل العاملَ بدافع الانتقام. **والعمل جاري على أن يكون** هناك أحكام بشأن الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية في حالات التحرش الجنسي في مكان العمل، فضلاً عن أحكام لمعاقبة فصل صاحب العمل العاملَ بدافع الانتقام. لا يتضمّن قانون العمل حكماً محدّداً يحظّر التحرش الجنسي في مكان العمل، غير أن أحكاماً عامة أخرى قد تجرّم هذا الفعل. **والعمل جاري على** أحكام محدّدة في قانون العمل تحظّر صراحةً التحرش الجنسي في مكان العمل.

تبنت الدولة هذه الأولية تلبية لالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها، ولما للتحرش الجنسي في المجتمع من أثار سلبية تحد من دخول الفتاة والمرأة إلى مختلف ميادين الحياة وبشكل خاص في بيئة التعليم والعمل وتحد من حرية التنقل. ولأن قبول هذا السلوك دون إدراك من أنه يشكل اعتداء خاصة من قبل الطفلات قد يؤدي إلى تمادي مرتكبه وتفاقم طبيعة الفعل وصولا إلى اعتداءات جنسية أكبر أكثر خطورة.

- **العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسّره التكنولوجيا (مثل التحرش الجنسي عبر الإنترنت، والمطاردة عبر الإنترنت، والمشاركة غير الرضائية للصور الحميمة)**

أظهرت البيانات أن العديد من النساء يتعرضن للتهديد والابتزاز والتحرش عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وفقًا لمسح العنف للعام 2019، 9.6% من النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج (15 –64 سنة) في فلسطين تعرّضن لأحد أشكال العنف الالكتروني عبر إحدى وسائل التواصل الاجتماعي؛ بواقع 11.5% في الضفة الغربية، و6.0% في قطاع غزة. وتعرضت 8% من النساء إلى الإزعاج أو التهديد أو التخويف أو الابتزاز أو الشتم أو الإهانة من خلال الاتصالات (عبر المكالمات أو الرسائل)

ليس هناك في القانون أي أحكام تتناول على وجه التحديد العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات، لكن هناك أحكام يمكن تطبيقها على كلّ من الرجال والنساء و/أو على العنف على شبكة الإنترنت وخارجها، والعمل جاري على أن يكون هناك أحكام في القانون تجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات.

- **قتل الإناث/وأد الإناث/قتل النساء والفتيات على أساس النوع الاجتماعي**

الجرائم بادعاء الدفاع عن الشرف: ألغي بعض الأحكام التي تسمح بتخفيف العقوبة في جرائم قتل الإناث، ولكن لا تزال هناك ثغرات، **وجاري العمل على** نصّ لا يجيز تخفيف العقوبة في جرائم قتل الإناث، بما فيها ما يسمى جرائم "الشرف"

- **زواج القاصرات والزواج المبكر والزواج القسري**

هناك اهتمام عالي في الزواج المبكر من قبل الدولة، وحيث انه صدر قرار بمنع الزواج في سن اقل من 18 عام الا انه سيتواصل العمل على تحديد الاستثناءات التي نص عليها القرار والعمل على معالجة الثغرات في ذلك.

- **الاتجار بالنساء والفتيات**

تُجرَّم بعض الأشكال المتمايزة للاتجار، مثل الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي، ولكن لا يلزم القانون باتخاذ تدابير حمائية ووقائية، **والعمل جاري على** قوانين شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر تنصّ على تجريم وتعريف الاستغلال الجنسي واشكاله كما تم في تعديل قانون الاحداث.

- **أشكال أخرى من العنف أو السلوكيات المؤذية، النساء المتضررات من عنف الاحتلال الإسرائيلي ومستعمريه**

إسرائيل تواصل قتل الشعب الفلسطيني: خلال الفترة 2020–2023، بلغ عدد الشهداء نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 331 فلسطينيًا (بينهم 64 امرأة) كما بلغ عدد الشهداء في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية 421 شهيدا (من بينهم 12 امرأة)، معظمهم بالرصاص الحي. كما بلغ عدد الجرحى خلال نفس الفترة الزمنية 2784 جريحا في قطاع غزة ، و 11249 في الضفة الغربية من بينهم 449 امرأة.

الاعتقال: بحسب بيانات هيئة شؤون الأسرى والمحررين، فإنه حتى تاريخ 2023/4/17 بلغ عدد الأسرى في السجون الإسرائيلية 4900 أسير بينهم (31) امرأة. من بينهم الأسرى الإداريين الذين تجاوز عددهم الألف وهو أعلى معدل منذ عام 2003. ومنذ بداية العام الجاري، تم تسجيل (2300) حالة اعتقال بينهم(350) قاصر معظمهم من القدس بالإضافة إلى (40) امرأة كما سجلت أعلى نسبة اعتقالات في القدس مقارنة بالضفة الغربية بـ (3000) حالة في الضفة الغربية من أصل (7000) حالة في فلسطين.

عنف المستعمرين وإرهابهم مستمر: تعاني النساء وخاصة اللاتي يعشن في مجتمعات ريفية صغيرة في المنطقة (ج) التي تقع بالقرب من المستعمرات الإسرائيلية، والنساء في البلدة القديمة في الخليل، ولا سيما في (H2)، من التعرض للخطر المستمر لمضايقات المستعمرين وعنفهم والذي يسهم في تقويض دور المرأة الانتاجي ومشاركتها عن طريق حصرها بالمنزل.

عمليات الهدم والإخلاء القسري والتهجير: تتعرض النساء اللاتي يواجهن تهديدات بالهدم خصوصاً في القدس الشرقية والمنطقة "ج"، والتجمعات البدوية للإيذاء الجسدي واللفظي من قبل القوات الإسرائيلية والمستعمرين الإسرائيليين. في الفترة من 1 يوليو / تموز 2020 إلى 30 يونيو / حزيران 2022، تم هدم ما مجموعه 1834 مبنى ، بما في ذلك المنازل والمعيشة والهياكل الزراعية ، مما أدى إلى نزوح 2317 شخصًا (من بينهم 561 امرأة و 571 فتاة). في سنة 2023 ، تم هدم ما مجموعه 564 مبنى ونزوح 680 شخصا.

اعتداء إسرائيلي على مؤسسات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان: واجهت منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة، تقلص المساحة المدنية بسبب الإجراءات القمعية التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية والتي أعاقت هذه المنظمات عن أداء عملها في توثيق انتهاكات حقوق الانسان.

إسرائيل تواصل حصارها واعتداءاتها على قطاع غزة: تعيش النساء في قطاع غزة في خوف دائم من التصعيد والهجمات الإسرائيلية. وكمثال على ذلك الهجوم الإسرائيلي الذي استمر 11 يوما على غزة في عام 2021 حيث أدى القصف على مدى 11 يومًا إلى خسائر فادحة لحوالي 1000 مشروع زراعي مملوك للنساء في غزة. وتأتي هذه الجولة في أعقاب ثلاث

جولات تصعيد سابقة في 2008–2009 و2012 و2014. مع استمرار الانتهاكات للأعوام 2022 و2023.

نظام طويل ومعقد للعلاج خارج غزة قبل حرب الإبادة التي بدأت في أكتوبر 2023: نتيجة الحصار الطويل إلى حد كبير، يعاني سكان قطاع غزة بما فيهم النساء والفتيات، من نظام التصاريح المعقد والمطول، حيث لا تتم الموافقة على تصاريح العلاج الطبي تلقائيًا بل يحتاج المرضى للتقدم بطلب للحصول على تصريح جديد لكل موعد طبي. خل ل فترة حزيران 2020 الى حزيران 2022 تم تأخير أو رفض 30٪ من طلبات المرضى.

أزمة الوقود والكهرباء: تتأثر النساء والفتيات في غزة بأزمة الوقود ومحدودية ساعات الكهرباء المتاحة كل يوم (12–14 ساعة في اليوم، وتنخفض إلى 8–12 ساعة خلال ذروة الشتاء والصيف. نظرًا لأن الكهرباء لا تتوفر في كثير من الأحيان إلا في الليل فقد اضطرت النساء إلى قطع ساعات نومهن أو البقاء مستيقظات طوال الليل لتتمكنّ من القيام بالأعمال المنزلية، أثر مخلفات المستعمرات على التركيز على المناخ وتأثيرها على النساء.

16. الإجراءات التي وضعتها دولة فلسطين على رأس الأولويات في السنوات الخمس الماضية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات؟

- **تقديم أو تعزيز قوانين مناهضة العنف ضد المرأة، وتطبيقها وتنفيذها**

1. إصدار القرار بقانون رقم (29) لسنة 2023 بشأن تعديل قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960، الساري في المحافظات الشمالية، والقرار بقانون رقم (30) لسنة 2023 بشأن تعديل قانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936 الساري في المحافظات الجنوبية، والقرار بقانون رقم (31) لتعديل قانون العقوبات الثوري لسنة 1979، وكلها تتضمن تعريف وتجريم للتعذيب وغيره من أشكال العقوبة القاسية أو المعاملة الانسانية أو المهينة وتم فيها ادماج تعريف للتمييز.
2. القرار بقانون رقم (43) لسنة 2022 المُعدِل لقانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004 وتضمن تعريفاً للإتجار بالأطفال والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق، وجرم الاستغلال الجنسي للأطفال، كذلك أدرج تعديل يعاقب على الاستغلال الاقتصادي والاجرام المنظم أو في التسول.

3. إصدار القرار بقانون بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب رقم (39) لسنة 2022 حيث تضمن تجريم أفعال الاتجار بالبشر في المواد (91، 92، 93)
4. الغاء أو تعديل أي قوانين قد تخفف العقوبة، مثل المواد 99 و100 من قانون العقوبات رقم (1960) والمادة 18من قانون العقوبات رقم (74) لسنة (1936) وضمان الملاحقة والعقاب.
5. لكفالة الملاحقة القضائية لمرتكبي الجرائم ومعاقبتهم يتم ذلك وفقاً للتشريعات العقابية وقانون الإجراءات الجزائية وما تضمنه دليل التقاضي الاستراتيجي لأعضاء النيابة العامة من رؤساء ووكلاء نيابة، من حيث المعايير والإجراءات والإرشادات أثناء إعداد ملفات القضايا بما يشمل إعداد لائحة الاتهام وأدلة الإثبات والترافع أمام المحاكم، خاصة ما يتعلق بقضايا الاعتداءات الجنسية والجسدية، مع الاخذ بعين الاعتبار مستوى تقييم الخطورة، وتاريخ العنف والوضع النفسي للضحية وعدم وجود تضارب المصالح، والتدريبات التي استهدفت أعضاء النيابة العامة، كل ذلك يضمن الملاحقة والعقاب وبما يتناسب مع طبيعة الاعتداء وجسامته.
6. قامت وزارة الصحة بإجراء دراسات استقصائية عن العنف الجنساني ضد المرأة أثناء الحمل للبحث حول عوامل الخطورة وتم تنفيذ الدراسة في عيادات الرعاية الصحية الأولية واستهدفت 1000 من المنتفعات من خدمات رعاية الحمل وما بعد الولادة. وأعدت مسودة دليل إجراءات لمقدمي الخدمات الصحية أثناء التعامل مع حالات العنف وتم تضمين الصحة النفسية والترتيبات التيسيرية والخدمات الداعمة لذوات الإعاقة والخدمات المقدمة لضحايا العنف اللواتي يتعاطين المخدرات، وتم إطلاق العمل بخطة الطوارئ الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية التي تشمل مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي. وتم اعتماد نموذج التقرير الطبي الخاص بحالات العنف الجسدي والجنسي ليفي بالأغراض القضائية وذلك بالتعاون مع أطباء (الطب العدلي/ والطوارئ، واخصائي نسائية وتوليد)، وتجري حوسبته على النظام الالكتروني في المستشفيات وتم تدريب 35 طبيب عليه.
7. تم التعميم على كافة الأقسام بالمستشفيات والعيادات بالرعاية الصحية الأولية بقائمة اسماء لضباط اتصال برنامج العنف من مقدمي الخدمات الصحية للتنسيق معهم عند استقبال الحالات المعنفة.

8. تم دمج برنامج مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي في تدخلات وحدة مكافحة وعلاج الإدمان، ونفذ ضباط الاتصال لهذا البرنامج نشاطات توعوية للكوادر والفئات المجتمعية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي والخدمات التي توفرها الوزارة من أجل حماية النساء والفتيات والاطفال منه بمعدل30 نشاط سنويا خلال الاربعة سنوات الماضية.
9. تعمل إدارة حماية الأسرة والأحداث لمكافحة العنف الجنساني بكافة أشكاله وخاصة المتعلقة بقضايا قتل الاناث من خلال استقبال البلاغات والشكاوى على مدار الساعة والمشاركة في كافة التدخلات التي تستدعي وجود الشرطة فيها وتأمين الحماية للعاملين في المؤسسات إضافة إلى الضحايا اللواتي يتم احالتهن إلى مراكز الحماية، ومن خلال المتابعة وعمليات التحري وجمع الاستدلات حول مرتكبي الجرائم يتم تحويل ملف الشكوى إلى النيابة العامة.
10. ضمان لجوء ضحايا العنف الجنسي الى القضاء من خلال تدابير تيسير تقديم الشكاوى في حالات العنف الجنساني ضد النساء والفتيات، والقيد على رفع شكوى وفقاَ للمادة 334 (2) من قانون العقوبات رقم رقم (16) لسنة (1960) إلا للضحايا أنفسهم والتثبت من إدراك الضحية لكل الاجراءات المتخذة، وعدم تضارب بالمصالح مع من يمثلها حسب المادة 9 من قانون الإجراءات الجزائية خصوصا إذا كانت الضحية طفلة أو من ذوات الإعاقة، والحرص على إعداد الدفوع الجوهرية تحسبا لسحب الشكوى ضد المتهم وتقديم طلب للقاضي باستكمال الملاحقة القضائية بناء على الادلة الاخرى بالملف. وتقيم مستوى الخطورة والتقييم النفسي وتاريخ العنف، وكذلك الإجراءات المتبعة للتعامل مع النساء ضحايا العنف.
11. عقد مؤتمر الحالة لتقييم الخطورة وفقا لنظام التحويل الوطني للنساء المعنفات ووضع خطة تدخل من قبل الشركاء واطلاع المرأة المعنفة وتوعيتها حول الإجراءات القانونية التي بإمكانها إتباعها ومن ضمنها رفع الشكوى لملاحقة مرتكب العنف وتبعات اسقاط الحق الشخصي وأثره على حفظ الملف.
12. تعمل إدارة حماية الأسرة والأحداث على إحالة ملفات قضايا العنف الجنسي إلى النيابة العامة، وبدورها تقوم باتخاذ ما يلزم من إجراءات بما يشمل التحقيق وإعداد لائحة الاتهام وجمع الادلة والمرافعة أمام المحاكم مع منح الاعتبار الأول للمصلحة الفضلى للمرأة

والطفل، والتوصية بإحالة ضحايا العنف في حالات الخطر إلى مراكز الحماية وفقا للإجراءات المعتمدة في نظام التحويل الوطني وبموافقة خطية من الضحية.

13. بخصوص التهم التمييزية المتعلقة بالجرائم الجنسية، فإنه تبعا لأحكام الفصل الخامس بالمادة 82 من دليل اجراءات العمل الموحدة للتعامل مع النساء ضحايا العنف لأعضاء النيابة لسنة 2018 يتم اتخاذ التدابير للتأكد من صحة الشكوى وعدم كيديتها، قبل اتخاذ أي إجراء قانوني، حرصاً لعدم رفع مستوى الخطورة بشأن الضحية وأطفالها. بالإضافة إلى أنه يتم التوسع بالتحقيقات، والتأكد من عدم وجود إكراه أو نقص نفسي أو استغلال، ولا يتم منح قيمة قانونية لإرادة الطفلات بالعلاقة الجنسية واعتبارها جريمة اغتصاب وفقا لما ورد في قانون العقوبات الذي شدد من العقوبة في حال وقع الاعتداء الجنسي على الأطفال.

14. تم اعتماد تشريع يجرم الاستغلال الجنسي للنساء والفتيات واستغلال الأطفال في المواد الإباحية. حيث يُجرّم فعل البغاء بأحكام الفصل الثاني من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960ضمن الحض على الفجور والتعرض للأخلاق والآداب العامة في المواد 309–318 ، إضافة إلى ما ورد في القرار بقانون رقم (43) لسنة 2022 المُعدِل لقانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004 وتعديلاته فقد تضمنت المادة (2) منه تعريفاً للإتجار بالأطفال والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق، وجرمت المادة (3) منه الاستغلال الجنسي للأطفال، كذلك أدرجت تعديل يعاقب على الاستغلال الاقتصادي والاجرام المنظم أو في التسول، وافردت المادة (4) منه على العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على خمسة عشر سنة وبغرامة مالية لا تقل عن عشرة الاف دينار ولا تتجاوز اربعين الف دينار اردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونا أو بغرامة مساوية لقيمة ما عاد عليه من نفع ايهما أكثر. وتم تجريم الاتجار بالبشر في المواد (91، 92، 93) من القرار بقانون رقم (39) لسنة 2022 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.

15. تم تقديم خدمات حماية المرأة من كافة أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي ، حيث عملت وزارة التنمية الاجتماعية على تقديم خدمات الحماية والرعاية والإيواء وإعادة الاندماج من خلال مرشدات الحماية العاملات في المديريات ومراكز الحماية التابعة لها والشريكة حيث تعاملت مع (3465) امرأة من ضحايا العنف وكانت كالتالي:

في العام 2019 (396) في العام 2020(393) في العام 2021 (694) في العام 200 (935) في العام 2023 (908) في الربع الأول للعام 2024 (193).

- **تقديم خطط عمل وطنية أو تحديثها أو توسيعها بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات**

1. أعدت وزارة شؤون المرأة الخطة الاستراتيجية لمناهضة العنف ضد المرأة للأعوام (2024 – 2030) وقد تمت المصادقة عليها من مجلس الوزراء، ويتكون أعضاء اللجنة من ممثلي للوزرات والمؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ويتم تنفيذها من خلال الميزانيات والكوادر البشرية لكل منها.
2. اعداد الخطة الوطنية للصحة الجنسية والانجابية التي تشمل مناهضة العنف ضد المرأة

- **تقديم أو تعزيز الخدمات المقدمة للناجيات من العنف (مثل مراكز الحماية، وخطوط المساعدة، والخدمات الصحية المخصصة، والخدمات القانونية، وخدمات العدالة، والمشورة، والإسكان، وإعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي)**

1.صادق مجلس الوزراء على نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات رقم 28 لسنة 2022، وتم نشره في الجريدة الرسمية والذي يهدف لتقديم خدمات الحماية، والتوعية والمساعدة القانونية للمنتفعة و إرساء قواعد اساسية ملزمة لكافة الشركاء أثناء كافة الخدمات الشمولية التي تحتاجها المنتفعة مثل خدمات الحماية، والتوعية والمساعدة القانونية، والإحالة لتلقي خدمات التقاضي/نظامي/ شرعي/ كنسي/ عسكري، والطب العدلي، والتمكين الاقتصادي، والعلاج الصحي بما يشمل الصحة النفسية، ويتعامل بحرص شديد على تقديم الخدمات اللازمة للنساء ذوات الإعاقة.

2.تم تخصيص خط هاتف مجاني على مدار 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع لدى شرطة حماية الأسرة والأحداث. وذلك ساهم في الحد من تفاقم العنف من خلال سرعة الاستجابة للبلاغات والشكاوى ونداء الاستغاثة والسرعة في التنسيق والتعاون مع الجهات الأخرى خاصة النيابة العامة لتوفير ملاذ أمن وتوفير الحماية وملاحقة مرتكب العنف.

يتم ملاحقة مرتكبي الجرائم ومعاقبتهم وفقاً للتشريعات السارية وما تضمنه دليل التقاضي الاستراتيجي لأعضاء النيابة العامة من حيث المعايير والإجراءات والإرشادات أثناء إعداد ملفات القضايا بما يشمل إعداد لائحة الاتهام وجمع أدلة الإثبات والترافع أمام المحاكم، خاصة

ما يتعلق بقضايا الاعتداءات الجنسية والجسدية خاصة على الأطفال أو ذوات الإعاقة، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى تقييم الخطورة، وتاريخ العنف والوضع النفسي للضحية وعدم وجود تضارب المصالح.

يتم تقديم الخدمات للطفلات ضحايا العنف وفقاً لأنظمة العمل وللأدلة الإجرائية المعتمدة الخاصة بالطفولة، ويتم استقبالهن في مركز مختص برعاية الفتيات، للمزيد من الحد من تفاقم العنف او تعرض الفتيات لخطر الانحراف يتم النص على عدم اختلاط الفتيات ضحايا العنف مع الفتيات على خلاف مع القانون بموجب قرار من النيابة العامة المختصة و/أو قاضي الأحداث.

إعداد دليل إجراءات لمقدمي الخدمات الصحية أثناء التعامل مع حالات العنف وتم تضمين الصحة النفسية والترتيبات التيسيرية والخدمات الداعمة لذوات الإعاقة والخدمات المقدمة لضحايا العنف اللواتي يتعاطين المخدرات.

اعتماد نموذج التقرير الطبي الخاص بحالات العنف الجسدي والجنسي ليفي بالأغراض القضائية وذلك بالتعاون مع أطباء (الطب العدلي/ والطوارئ، واخصائي النسائية والتوليد).

- **تقديم أو تعزيز استراتيجيات وتدخلات لمنع العنف ضد النساء والفتيات (على سبيل المثال في قطاع التعليم، ووسائل الإعلام، والتعبئة المجتمعية، والعمل مع الرجال والفتيان)**

تقديم خدمات الحماية والرعاية واعادة الاندماج للفتيات المعنفات بحسب نظام التحويل الوطني وفقا لأنظمة العمل الخاصة بالطفولة ، ويتم استقبالهن في مركز رعاية الفتيات في الضفة الغربية التابع لوزارة التنمية الاجتماعية، ويتم النص على عدم اختلاط الفتيات ضحايا العنف مع الفتيات على خلاف مع القانون بموجب قرار النيابة العامة المختصة و/أو قاضي الأحداث علما أنه تم تأمين الحماية ل 5 فتيات في مركز رعاية الفتيات في بيت جالا خلال عام 2022، وتم حماية 34 فتاة خلال عام 2022 في قطاع غزة من قبل مركزي حياة وبيت الأمان التابع للحكومة.

– اتخذ صندوق النفقة الفلسطيني استراتيجيات متنوعة لإثراء عملية التوعية بالحقوق والواجبات بشكل شمولي لجميع فئات المجتمع وتطوير خطاب حقوقي نوعي متميز متعلق بقضايا الأحوال الشخصية عبر إنتاج مواد إعلامية سمعية، وبصرية، ومكتوبة تتلاءم مع تعدد فئات الجمهور المستهدف. وتم بناء علاقات استراتيجية مع وسائل الإعلام عبر تدريب أكثر من 100 إعلامي

وإعلامية في محافظات الوطن لغايات تعزيز وعيهم بقضايا الأحوال الشخصية وإنتاج مواد أكثر عمقا وتحليلا. وما يميز هذا التدريب جلسات تواصل وجاهية بين الاعلاميين /ات وبين النساء المستفيدات لخلق مساحات إعلامية آمنة لتمكينهن من التعبير عن تجاربهن وقضاياهن بأصواتهن باعتبارهن مصادر أصيلة للمعلومة.

- **رصد وتقييم الأثر، بما في ذلك توليد الأدلة وجمع البيانات**

1.بدأ العمل على جمع المعلومات في المرصد الوطني الالكتروني للعنف ضد المرأة.

2. نفذت وزارة شؤون المرأة بالتعاون مع الاسكوا دراسة التكلفة الاقتصادية من العنف الزوجي.

3.تم انجاز مسح العنف الاسري في المجتمع الفلسطيني في نهاية العام 2019.

4.يتم رصد ومتابعة حالات العنف التي تقع داخل المؤسسات التعليمية سواء الحكومية والمدارس الخاصة والمدارس التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) من قبل شبكة حماية الطفولة التي تديرها وزارة التنمية الاجتماعية وبعضوية الشركاء ذات العلاقة.

17. الاستراتيجيات التي طبقتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات؟

- **العمل مع النساء والرجال والأزواج لتحسين مهاراتهم في التواصل بين الأفراد وإدارة الخلافات والتشارك في اتخاذ القرارات**

1.استهداف الكادر البشرى من أطباء وموظفين إداريين في المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة والمستشفيات خاصة في أقسام الطوارئ حول مفاهيم النوع الاجتماعي، وكيفية التعامل مع حالات العنف ضد المرأة. وحقوقهن وفقاً للمرجعيات الدولية.

2.توعية الأزواج الشابة وتقديم المشورة للمقبلين على الزواج حول الأثار المترتبة عليه والحقوق والواجبات وأهمية المشاركة الزوجية في أداء الأدوار وتحمل المسؤوليات المختلفة .

3.في حالات النزاع الأسري يتم تحويل الأزواج إلى دائرة الاصلاح والارشاد الأسرى لدى المحاكم الشرعية لحل الخلاف بشكل ودي دون اللجوء إلى إجراءات التقاضي أمام المحاكم المختلفة .

4.إشراك مرتكب العنف في برامج للعلاج النفسي والاجتماعي من قبل اخصائيين.

- **تمكين النساء والفتيات لتعزيز استقلالهن الاقتصادي وحصولهن على الموارد، وتعزيز التكافؤ في العلاقات داخل الأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع**

1.تم تقديم الرعاية والحماية للنساء والفتيات ضحايا العنف وإعادة اندماجهن في الأسرة والمجتمع خاصة الأطفال (تدخلات مركز حياة في قطاع غزة)، فقد بلغ عدد النساء اللواتي حصلن على سلة الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية والقانونية وتم إعادة اندماجهن في المجتمع 29 امرأة عام 2019، و32 امرأة و16 طفل عام 2020، و32 امرأة و5 أطفال عام 2021، و52 امرأة عام 2022.

2.تم تخصيص خط ساخن لدى إدارة حماية الاسرة والأحداث تموّله الحكومة ويعمل 24 ساعة طيلة ايام الاسبوع لاستقبال الشكاوى والبلاغات الخاصة بالعنف، وتدريب ضباط حماية الأسرة على كيفية التعامل عند استقبال هذه البلاغات. كما تم استحداث تطبيق خاص بشرطة حماية الأسرة والأحداث على الأجهزة الخلوية.

3.تم اعتماد دليل خاص بصحة اليافعين/واليافعات لمرشدي ومرشدات الصحة المدرسية، وللعاملين في المؤسسات الصحية والمجتمعية (الصحة الجنسية والإنجابية) للوقاية من العنف بين الطلبة، وترتكز الأنشطة والفعاليات فيه على المهارات الحياتية، والتغيرات الصحية والنفسية والاجتماعية التي يمرّ فيها اليافعين، وتزويدهم بالمعارف والمهارات للتعامل مع هذه المتغيرات ويشمل أيضاً مفاهيم ذات علاقة بالصحة الإنجابية (وأثر الزواج المبكر، وزواج الأقارب، والنوع الاجتماعي، وسبل الوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا). وتم تدريب الطلبة عليه وتوعيتهم من خلال الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين حول الأثر السلبي للعنف داخل المدرسة وفي الأسرة والمجتمع.

4.يتم رصد ومتابعة حالات العنف التي تقع داخل المؤسسات التعليمية سواء الحكومية والمدارس الخاصة والمدارس التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) من قبل إدارة حماية الأسرة والأحداث وبالشراكة مع المؤسسات ذات العلاقة وتتعامل مع جميع الحالات الواردة ضمن الإجراءات القانونية المعتمدة.

5.يتم تنفيذ أعمال التسوية على الأراضي غير المسجلة على اسم مستحقيها خاصة في المناطق الريفية مما ساهم في زيادة ملكية النساء للأرض.

5.أصدر رئيس سلطة النقد التعليمات رقم (5) لسنة 2023 بشأن ضوابط السوق وحماية حقوق العملاء استناداً لأحكام القرار بقانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن المصارف، لاسيما المواد (2، 40، 43، 72)، ونصت المادة (11/البند7، 6.) منه على أنه "يجب على المصرف بذل العناية الواجبة وإفهام طرفي العلاقة الزوجية بتداعيات كفالة الزوج أو الزوجة في حال الانفصال. ويحظر على المصرف قبول كفالة الزوج أو الزوجة في قروض الرهن العقاري وقروض السكن إلا في حال تم تسجيل العقار أو الأصول موضع الرهن باسم الزوجين".

7.تضمن قرار بقانون الشركات رقم (42) لسنة 2021، أحكاماً من شأنها زيادة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي؛ حيث تم إضافة الشركة ذات المسؤولية المحدودة، وإزالة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال للشركات باستثناء الشركات المساهمة العامة. وأتاح تأسيس الشركات من قبل شخص واحد لبعض أنواع الشركات، وسمح للشركات بممارسة نشاطاتها والعمل من المنزل، وإمكانية تسجيل الشركة من خلال محامي أو كاتب العدل. ومنح الحق في إقامة دعاوى مباشرة لدى المحكمة المختصة للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، والحق في إقامة دعاوى فرعية نيابةً عن الشركة، وهذا يوفر حماية لصغار المساهمين، واشترط تمثيل كلا الجنسين في تشكيل مجلس إدارة الشركة، بحيث يكون ثلث الأعضاء على الأقل من النساء إن أمكن، مع إمكانية التسجيل الالكتروني للشركات عبر الإنترنت.

8.قام صندوق النفقة الفلسطيني بتقديم الرعاية والحماية للنساء والفتيات المتروكات وإعادة اندماجهن في الأسرة والمجتمع وذلك بدفع أحكام النفقة بأنواعها المختلفة (من نفقة مسكن، مأكل ، مشرب ، تعليم ،صحة) والبالغة قيمتها تقريبا 24 مليون شيكل ل79 ألف مستفيد/ة جلها من الاسر التي تتراسها النساء ، كما قدم خدمات نوعية للفئات الأكثر تضررا من الاطفال والنساء خصوصا اللواتي يترأسن أسرهن ضمن برامجه المختلفة برنامج الحماية والادماج برنامج الحد من الفقر والتمكين الاقتصادي وبرنامج المساعدة القانونية.

9. صدر تعميم عن قاضي قضاة فلسطين (المجلس الأعلى للقضاء الشرعي) يحمل الرقم: (2021/17) ويقضي بسرعة البت في قضايا النفقات بأنواعها والحضانة، والمشاهدة، والاستضافة، والضم.

18. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية لمنع العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسّره التكنولوجيا والتصدي له (مثل التحرش الجنسي عبر الإنترنت والمطاردة عبر الإنترنت والمشاركة غير الرضائية للصور الحميمة)؟

- **تقديم أو تعزيز التشريعات والأحكام التنظيمية**

1. عالج قانون الجرائم الالكترونية فعل المشاركة غير الرضائية لأي محتوى ذا دلالات جنسية حميمية سواء كانت بشكل مباشر أو بالمحاكاة أو بالصور أو الصوت أو رسومات. وكذلك أفعال التهديد والابتزاز أو المطاردة. ولا يعتد برضى الأطفال وتعتبر هذه الأفعال ظرف لتشديد العقوبة
2. تدريب قوات انفاذ القانون وأعضاء النيابة العامة والقضاة حول كيفية التعامل مع هذه القضايا بما يحفظ الخصوصية والسرية للحد من تعريض حياة الضحية لخطر أكبر.
3. تطوير دليل إجراءات للتعامل مع هذه القضايا خاصة من حيث كيفية جمع أدلة الاثبات الالكترونية وتم تطوير استمارة لرصد العنف الالكتروني .
4. التوعية عبر وسائل الإعلام حول مخاطر الاستخدام السلبي لوسائل التواصل الالكتروني والإجراءات القانونية في حال تعرضهم لمثل هذه الأفعال .
5. تم تطوير إجراءات التقاضي من حيث تفعيل آليات التعاون القضائي الدولي لتيسير ملاحقة الجناة في حال كان مرتكب الجريمة من خارج الدولة.

- **جمع بيانات للتوصل بشكل أفضل إلى حجم العنف الذي تيسّره التكنولوجيا ودوافعه وعواقبه**

يتم جمع المعلومات من خلال مسح العنف الاسري، ومن خلال رصد الشكاوى من النساء في المرصد الوطني للعنف ضد المرأة.

- **تنفيذ مبادرات لرفع مستوى الوعي تستهدف عامة الناس وبيئات التعليم لتوعية الشباب ومقدمي الرعاية والمعلمين بالسلوك الأخلاقي والمسؤول عبر الإنترنت.**

1.عقدت إدارة حماية الأسرة والأحداث في الشرطة الفلسطينية العديد من الدورات التدريبية استهدفت الكادر البشري حول سلامة الإجراءات القانونية إثناء إعداد ملفات القضايا بما يشمل إجراءات التحقيق والتعامل مع الجرائم الالكترونية ضد الأطفال والنساء، والتعامل مع ضحايا العنف الأسري خاصة ذوات الإعاقة، والتدريب حول نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، وبلغ عدد المستهدفين بالتدريب حوالي 90 موظف منهم 21 موظفة.

2.رفع كفاءة مفتشي العمل لتفعيل دورهم أثناء زيارتهم الميدانية للتفتيش على منشآت العمل وللكشف عن وجود مؤشرات لاعتداءات جنسية بما يشمل التحرش ولرصد مثل هذه الأفعال أو من خلال استقبال الشكاوى بشأنها إلى الجهات المختصة.

وضمن تعديلات قانون الطفل تم تجريم أشكال الاستغلال الجنسي للأطفال أو الاتجار بهم، علما أن قانون العمل يحظر تشغيل الأطفال لمن هم أقل من عمر 15 سنة.

3.تنفيذ برامج للتوعية في بيئة التعليم ورفد المؤسسات التعليمية بمرشدين اجتماعيين ونفسيين للحد من هذه السلوكيات وتقديم الخدمات النفسية والحماية لمن تعرض لمثلها.

4.تم مراجعة قانون العمل رقم (7) لسنة 2000 من قبل لجنة موائمة التشريعات مع الاتفاقيات الدولية ومن قبل وزارة العمل وأطراف الانتاج الثلاث، وقد تم إدماج المبادئ الحقوقية للاتفاقية الدولية لحظر العنف والتحرش الجنسي في عالم العمل، واعتماد تعريف منظمة العمل الدولية لمفهوم التمييز وفرض عقوبات على ممارسته.

19. التدابير التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية لتوفير الموارد للمنظمات النسائية التي تعمل على منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له؟

1.بموجب المادة (245) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001، تقديم المساعدة القانونية للمدافعات عن حقوق الإنسان "تعمل المحكمة على انتداب محام للدفاع عنهن في حال عدم توفر المقدرة المالية لديهن". إضافة إلى أن النيابة العامة ملزمة بتقديم الحماية في القضايا ذات الشق الجزائي وقد تم تقديم شكوى إلى النائب العام بتاريخ 1 تموز 2021 من قبل المؤسسات الحقوقية لملاحقة المتورطين في الجرائم التي ارتكبت في 27 حزيران 2021، فتم احالة الشكوى إلى وزارة الداخلية لإجراءات التحري والاستدلال لتحديد المشتبه بهم، واحالتهم للمحاكمة أمام القضاء العسكري صاحب الاختصاص الاصيل بموجب قرار المحكمة الدستورية.

1. **2.وفي سبيل توفير المساحة الآمنة والحرة للمدافعات عن حقوق الانسان ،والتحقيق في حالات خطاب الكراهية ضدهن**

1. كفل قانون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات رقم (37) لسنة 2021، والقرار بقانون بشأن الجرائم الالكترونية رقم (10) لسنة 2018 وتعديلاته، الحماية للمدافعات فنصت المادة (24) " كل من انشأ موقعا أو تطبيقا أو حسابا الكترونيا أو نشر معلومات على الشبكة الالكترونية أو أحد وسائل تكنولوجيا المعلومات، بقصد عرض أي كلمات مكتوبة أو سلوكيات من شأنها أن تؤدي إلى إثارة الكراهية العنصرية أو الدينية أو التمييز العنصري بحق فئة معينة بسبب انتمائها العرقي أو المذهبي أو اللون أو الشكل أو

بسبب الاعاقة، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة، أو بغرامة لا تقل عم مائتي دينار أردني، ولا تزيد على ألف دينار أردني أو ما يعادلها العملة المتداولة قانونا، أو بكلتا العقوبتين".

2. تم نشر اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة أو اللاإنسانية بموجب القرار بقانون رقم(25) لسنة 2023 في الجريدة الرسمية. (إضافة رابط الجريدة الرسمية) .
3. تم إصدار قانون بشأن الآلية الوطنية لمناهضة التعذيب. وتم تعديل قانون العقوبات بشأن تعريف وتجريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة أو اللاإنسانية .
4. تم نشر العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بموجب القرار بقانون رقم (18) لسنة 2023.
5. مرسوم رقم (5) لسنة 2021م بشأن تعزيز الحريات العامة من خلال تعزيز مناخات الحريات العامة في أراضي دولة فلسطين كافة، بما فيها حرية العمل السياسي والوطني، وفقاً لأحكام القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة. وتأكيد على حظر الملاحقة والاحتجاز والتوقيف والاعتقال وكافة أنواع المساءلة خارج أحكام القانون، لأسباب تتعلق بحرية الرأي والانتماء السياسي. وإطلاق سراح المحتجزين والموقوفين والأسرى والسجناء على خلفية الرأي أو الانتماء السياسي أو لأسباب حزبية أو فصائلية كافة، في أراضي دولة فلسطين. وتفير الحرية الكاملة للدعاية الانتخابية بأشكالها التقليدية والإلكترونية كافة، والنشر والطباعة وتنظيم اللقاءات والاجتماعات السياسية والانتخابية، وتمويلها وفقاً لأحكام القانون. وتوفير فرص متكافئة في وسائل الإعلام الرسمية لكافة القوائم الانتخابية دونما تمييز وفقاً للقانون. كما تتولى الشرطة الفلسطينية بلباسها الرسمي دون غيرها من الأجهزة والتشكيلات الأمنية، مهمة حماية مراكز الاقتراع والعملية الانتخابية في أراضي دولة فلسطين، وضمان سيرها بنزاهة وفقاً لأحكام القانون. وتوفير الدعم الكامل والتسهيلات المطلوبة للجنة الانتخابات المركزية وطواقمها، للقيام بمهامها على النحو الذي رسمه القانون.

20. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية لمعالجة تصوير النساء والفتيات و/أو التمييز و/أو التحيز ضد المرأة في وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي؟

- **سَنّ إصلاحات قانونية وتعزيزها وإنفاذها لمكافحة التمييز و/أو التحيز على أساس الجنس في وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي**

1. اصدار قرارات بقوانين بشأن نشر الاتفاقيات الدولية التي انضمت لها دولة فلسطين (العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، اتفاقية مناهضة التعذيب، اتفاقية حقوق الطفل .
2. تم اعتماد تعريف للتمييز ضمن التعديلات على التشريعات العقابية بشأن تجريم التعذيب، وتكون ممارسة الفعل بناء على التمييز ظرف لتشديد العقوبة .

3. تعديل التشريعات الناظمة للأحوال الشخصية بشأن توحيد سن الزواج في فلسطين لمن اتم 18 سنة شمسية لكلا الجنسين .
4. وضع نص واضح في مسودة مشروع قانون الاعلام لمنع نشر اية إعلانات تمس صورة المرأة ومخالفة مرتكبيها.
5. توفير التدريب للإعلاميين للتشجيع على إنشاء الصور غير النمطية والمتوازنة والمتنوعة للنساء والفتيات في وسائل الإعلام واستخدامها، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي

- **توفير التدريب للإعلاميين للتشجيع على إنشاء الصور غير النمطية والمتوازنة والمتنوعة للنساء والفتيات في وسائل الإعلام واستخدامها، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي.**

تم تدريب الاعلامين من الشباب على مواجهة الصور النمطية للمرأة

من أهم التوجّهات الاستراتيجية التي تبناها صندوق النفقة الفلسطيني لإحداث نقلة نوعية بأدوار النساء في العمل الاجتماعي والتنموي الفلسطيني، أسس الصندوق شبكة النساء الداعمات للمستفيدات من صندوق النفقة" شبكة مدد ". ولضمان تفعيل أدوارهن في الشبكة، تم تعريض أكثر من 70 مستفيدة لمسارات تنشئة ثانوية وفرص معرفية ومهاراتية وإعداد دليل ارشادي لهن ليكنّ وكيلات تغيير في مجتمعاتهن المحليّة والمجتمع الأوسع، وذلك لخلق النموذج الفلسطيني الميداني على مستوى الشراكة والمساءلة الاجتماعية.

- **تعزيز مشاركة وقيادة النساء في وسائل الإعلام**

سعى صندوق النفقة الفلسطيني لإدماج الفئات المستفيدة وتمكينها اجتماعيا ونفسيا من وبناء شخصياتها ومشاركاتها عبر وسائل الإعلام المتلفزة والاذاعية ووسائل التواصل الاجتماعي، ومن أبرزها إبرام الصندوق مذكرة تفاهم مع إذاعة بيت لحم لعقد حلقة اسبوعية منذ 3 سنوات. إذ تتولى المستفيدات بالتخطيط والاعداد والمشاركة بحضورهن في هذه الحلقات بعد صقلهن بالمهارات اللازمة لذلك. وقد ساهمت هذه الأنشطة بتعزيز فرصهن وقدراتهن وصولا إلى مجتمع متكافئ بين جميع أفراده بدون أي تمييز وبشكل يضمن إدماج هذه الفئات في جميع النواحي الحياتية عبر وسائل الاعلام.

إنشاء أو تعزيز خدمات حماية المستهلك لتلقي الشكاوى المتعلقة بمحتوى الوسائط أو التمييز/التحيز القائم على نوع الجنس في وسائل الإعلام ومراجعتهاو تم ادراج هذا المحتوى في المرصد الوطني للعنف ضد المرأة.

21. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية والمصمَّمة خصيصاً للتصدي للعنف ضد الفيَّات المهمشة من النساء والفتيات؟

وفقا للتشريعات السارية والإجراءات المتبعة أمام المحاكم فإنه يتم تشديد العقوبة في حال وقعت الجريمة على الأطفال أو ذوات الإعاقة بالإضافة إلى ما ورد في نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات بخصوص التعامل مع ذوات الإعاقة من حيث منحهن الأولوية في تقديم الخدمة لهن، وتوفير الترتيبات التيسيرية والخدمات الداعمة وخدمات الصحة النفسية ويتم أخذ حالتهن الصحية بعين الاعتبار عند تقييم مستوى الخطورة وفي حال وجود تضارب مصالح مع المعتدي أو من يمثلهن.

- ☐ النساء اللاتي يعشن في المناطق النائية والريفية
- ☐ نساء الشعوب الأصلية
- ☐ النساء ذوات الإعاقة
- ☐ الفتيات والمراهقات والنساء الأصغر سناً
- ☐ النساء الأكبر سناً.
- ☐ النساء في الأوضاع الإنسانية
- ☐ أخرى (النساء المتروكات المستحقات للنفقة واللواتي يرأسن أسرهن)

المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني

مجالات الاهتمام الحاسمة:

G. المرأة في السلطة وصنع القرار

H. الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة

I. الحقوق الإنسانية للمرأة

J. المرأة ووسائل الإعلام

L. الطفلة الأنثى

22. الإجراءات والتدابير التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار؟

- **اعتماد تدابير خاصة مؤقتة، مثل الحصص، والمقاعد المحجوزة، والمقاييس والأهداف التي تعزز مشاركة المرأة في السياسة، خاصةً على مستوى صنع القرار**

تم رفع نسبة الكوتا إلى 26% تقريباً بدلا عن 20% بموجب القرار بقانون رقم (1) لسنة 2021م المعدل للقرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، فنصت المادة (5) " تلغي الفقرة (3) من المادة (5) من القانون الأصلي حيث كانت تنص "يجب أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات حداً أدنى لتمثيل المرأة لا تقل عن امرأة واحدة من بين كل من 1. الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة، 2. الأسماء الأربعة التي تلي ذلك، 3. كل خمسة أسماء تلي ذلك" لتصبح على النحو الآتي "كل أربعة أسماء تلي ذلك".

- **إقرار أو زيادة الأهداف والمقاييس المتعلقة بالتدابير التشريعية الخاصة المؤقتة، مثل الحصص أو المقاعد المحجوزة، لتعزيز التوازن بين الجنسين والتكافؤ بين الجنسين في الهيئات التشريعية (بهدف أن تشغل النساء 40 في المائة أو أكثر من المقاعد)**

صادق مجلس الوزراء على الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، بموجب القرار رقم (6) لسنة 2023. والتي تهدف إلى مواءمة التشريعات الفلسطينية، والتربية على الحقوق السياسية للمرأة، وتعزيز التعاون على المستوى الوطني والاقليمي والدولي بين المؤسسات النسوية الفلسطينية والمؤسسات الحقوقية الاقليمية والدولية. وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الاعلام. وتفعيل المشاركة السياسية للطالبات في الجامعات.

- **إقرار قوانين أو سياسات للمساواة بين الجنسين على مستوى الحكومة بأكملها أو مجلس الوزراء تنص على أن تشغل النساء نصف مناصب صنع القرار تقريباً**

تم إصدار مرسوم رئاسي بتاريخ 30/9/ 2021 بتشكيل محكمة قضايا انتخاب مجلس الهيئات المحلية وتتكون المحكمة من (15) قاضٍ منهم قاضيتان. وتختص المحكمة بالنظر في جرائم الانتخابات وتمثل النيابة العامة الحق العام أمام المحكمة.

أصدر الرئيس القرار رقم (31) لسنة 2021 بشأن تعيين امرأة تشغل منصب قاضي وهي أيضا نائباً لرئيس المحكمة العليا/ محكمة النقض، ونائباً لرئيس مجلس القضاء الأعلى. والمرسوم الرئاسي رقم (8) لسنة 2021م بشأن تشكيل محكمة قضايا الانتخابات العامة وتعينها رئيساً للمحكمة.

- **اتخاذ تدابير لمنع العنف ضد المرأة في المجال السياسي والحياة العامة والتحقيق بشأنه وملاحقة من يقوم به ومعاقبته**

1.تم إطلاق مدونة سلوك لمنع ومناهضة المساس بحقوق المرأة في الانتخابات بمشاركة ممثلين عن الأحزاب والقوى السياسية والوطنية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية وصحفيين وناشطين في قضايا المرأة وحقوق الإنسان.

2.تم نشر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الجريدة الرسمية.

تم اتخاذ إجراءات بحق القوائم الانتخابية التي لم تلتزم بنشر صور المرشحات أثناء فترة الدعاية الانتخابية بعدم بث دعايتها الانتخابية عبر وسائل الإعلام الرسمي.

3.اقرار مدونة السلوك لموظفي الهيئات المحلية في 2022.

4.تطوير "ميثاق النزاهة النوع الاجتماعي" لدعم وتعزيز دور المرأة في الهيئات المحلية ودمج معايير ومبادئ النزاهة.

- **تشجيع المساواة في المشاركة السياسية لجميع النساء، بما في ذلك الشابات والفئات ضعيفة التمثيل مثل نساء الشعوب الأصلية، من خلال تنفيذ برامج لبناء القدرات وتنمية المهارات والتوعية والإرشاد**

1.تم تطوير برامج لبناء قدرات القيادات الشابة

2.برنامج توجيه عضوات الهيئات المحلية 2020-2021، استفادت منه 20 عضوة مع 15 موجهة.

3.صدور قرار من مجلس الوزراء بشأن الاماكن العامة للهيئات المحلية لعام 2024

4.تشكيل لجان الطوارئ" إسناد" خلال جائحة كورونا عام 2020 ، من خلال وزارة شؤون المرأة ووزارة الحكم المحلي.

- **تعزيز آفاق المجتمع المدني وحماية الحركات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان**

كفل قانون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات رقم (37) لسنة 2021، والقرار بقانون بشأن الجرائم الالكترونية رقم (10) لسنة 2018 وتعديلاته، الحماية للمدافعات فنصت المادة (24) " كل من انشأ موقعا أو تطبيقا أو حسابا الكترونيا أو نشر معلومات على الشبكة الالكترونية أو أحد وسائل

تكنولوجيا المعلومات، بقصد عرض أي كلمات مكتوبة أو سلوكيات من شأنها أن تؤدي إلى إثارة الكراهية العنصرية أو الدينية أو التمييز العنصري بحق فئة معينة بسبب انتمائها العرقي أو المذهبي أو اللون أو الشكل أو بسبب الاعاقة، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة، أو بغرامة لا تقل عم مائتي دينار أردني، ولا تزيد على ألف دينار أردني أو ما يعادلها العملة المتداولة قانونا، أو بكلتا العقوبتين".

- **جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك في المناصب المشغولة بالتعيين والانتخاب**

اعتمد مجلس الوزراء بقراره رقم (98) لسنة 2021 توصيات الدراسة التي أعدتها وزارة شؤون المرأة حول النساء في مواقع صنع القرار بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وشمل القرار تكليف وزير شؤون المرأة تقديم مشاريع قوانين معدلة مثل قانون الهيئات المحلية، وقانون السلك الدبلوماسي، وقوانين النقابات المهنية والاتحادات تتضمن أحكاماً تسمح باعتماد التدابير الخاصة المؤقتة لتعزيز وصول النساء إلى مراكز القيادية بالتنسيق مع وزارة الحكم المحلي والمؤسسات ذات العلاقة، وإعداد استراتيجية تهدف إلى التغلب على ضعف تمثيل المرأة في مختلف مراكز صنع القرار وتعزيز مكانة المرأة الفلسطينية ومأسسة برنامج للقيادات الشابة في المؤسسات التعليمية.

23. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية لزيادة تمكين المرأة من التعبير والمشاركة في صنع القرار في وسائل الإعلام، بما في ذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)؟

- **تعزيز توفير التعليم والتدريب على الصعيدين الرسمي والتقني المهني (TVET) في وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك في مجالات الإدارة والقيادة**
- اتخاذ تدابير لتعزيز الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولتوفيرها بتكلفة ميسورة والتمكين من استخدامها للنساء والفتيات (على سبيل المثال، مراكز خدمة الواي فاي المجانية، المجانية ومراكز التكنولوجيا المجتمعية)

اصدار سياسة من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتوصيل خدمات الاتصالات وخدمات الانترنت للمناطق الريفية والنائية والاغوار وللمدارس المهمشة.

- إدخال لوائح لتعزيز المساواة في الأجور، والاحتفاظ بالمرأة وتقدمها الوظيفي في مجال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- التعاون مع أرباب العمل في مجال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين السياسات الداخلية وممارسات التوظيف على أساس طوعي
- تقديم الدعم للشبكات والمنظمات الإعلامية للمرأة

24. يوصف الأجهزة الوطنية الحالية المعنية بالمرأة في دولتك (هيئة حكومية مخصصة فقط لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) ووصف التدابير التي اتخذتها دولتك على مدى السنوات الخمس الماضية لإنشاء هذه الأجهزة و/أو تعزيزها.

- **ان الجهاز الوطني للنهوض بالمرأة هي وزارة شؤون المرأة ، التي بذلت جهودا حثيثة مع الشركاء لتطوير واعتماد استراتيجية جديدة؛** الاستراتيجية الوطنية للنوع الاجتماعي للأعوام (2024 – 2029). **لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين (2017–2022)، وفي سبيل** تنسيق الجهود وللعمل بشكل مشترك لتنفيذ ما تضمنته الخطة من أهداف. وقعت وزارة شؤون المرأة ما لا يقل عن (40) مذكرة تعاون مع مختلف المؤسسات على المستوى المحلي والاقليمي، ومن خلال التنسيق والتعاون مع كافة الشركاء المحليين والدوليين قامت الوزارة ولدعم ومناصرة قضايا المرأة ولحشد التمويل اللازم للتنفيذ بعقد العديد من الاجتماعات والورشات وللتوعية حول أهداف الخطة وأهمية تنفيذها وأثرها الإيجابي على المجتمع.

التدابير المتخذة لحشد الدعم والمناصرة الدوليين لقضايا المرأة الفلسطينية وتحقيق المساواة بين الجنسين ، وتعزيز أداء الجهاز الوطني للنهوض بالمرأة

- **شاركت** وزارة شؤون المرأة في الندوات والمؤتمرات الوطنية والاقليمية والدولية وفي اللجان خاصة لجنة وضع المرأة في نيويورك ولجنة المرأة لدى جامعة الدول العربية، ولجنة المرأة لدى منظمة دول التعاون الإسلامي، واجتماعاتها مع الهيئات الدولية التي تعنى بقضايا المرأة، ومع السفراء والقناصل وممثلي الدول العربية والأجنبية، ومن خلال الكلمات وأوراق العمل ، بهدف نقل صورة حية لواقع المرأة الفلسطينية المُعاش وما تعانيه بسبب الاحتلال الاسرائيلي وجرائمه المخالفة للقانون الدولي الانساني وأثرها في محدودية امتداد الولاية القانونية والقضائية على كامل أرض دولة فلسطين ما يشكل عوائق في احراز التقدم الذي تدعوا اليه الاتفاقيات الدولية فيما بقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين .

- أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (3) لسنة 2023 بتشكيل المجلس الاستشاري للمرأة برئاسة وزير شؤون المرأة، ويتولى المجلس تحديد الأولويات، ومراجعة واقترح السياسات العامة وتطوير التشريعات، وتقديم المشورة لتعزيز مكانة دولة فلسطين على المستوى الدولي، وتحديد البرامج التنموية لمختلف القطاعات واسناد الإرادة السياسية بتوصيات للمضي قدما نحو تحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين.
- اعتمد مجلس الوزراء هيكل تنظيمي جديد لوزارة شؤون المرأة ينسجم مع مسؤولياتها تجاه قضايا المرأة في مختلف المجالات وفقا للاستراتيجية الوطنية للنوع الاجتماعي والاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف والاستراتيجية الوطنية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، والمرجعيات الدولية خاصة اتفاقية سيداو، وقرار مجلس الأمن رقم 1325 والهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة. واعتماد برنامج "التمكين" على ميزانية وزارة شؤون المرأة مما يعزز من قدرتها المالية لممارسة اختصاصاتها.
- اعادة تشكيل اللجنة الوطنية للموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي لعام 2022.
- استحداث وحدات نوع اجتماعي في بعض المؤسسات والوزارات الحكومية مثل(هيئة مكافحة الفساد، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات...).
- إجراء تدقيق تشاركي في بعض المؤسسات مثل وزارة المالية ، هيئة مكافحة الفساد، القضاء الشرعي.....
- اطلاق مبادرة "اليوم الدولي للفتيات" في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحدث بشكل سنويا.
- المصادقة على توصيات اللجنة الوزارية لتكريم النساء الفلسطينيات المميزات في مختلف القطاعات.
- المصادقة على آلية منح جائزة فلسطين للإبداع والتمييز السنوي.
- اعتمد مجلس الوزراء بقراره رقم (8) لسنة 2021 الدراسة التي أعدتها وزارة شؤون المرأة حول السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي خلال 20 عام مضت، وتضمن القرار

أ. إعداد نظام إجراءات عمل للوزارة.

ب. مراجعة دور وحدات النوع الاجتماعي في مجال تطوير السياسات وإعداد الموازنات.

ت. تطوير منهجية التخطيط ونظام المتابعة والتقييم. نماذج الموازنة العامة بما يستجيب لاحتياجات الجنسين.

ث. تشكيل لجنة وطنية لمراجعة السياسات الاقتصادية من منظور نوع اجتماعي وتخصيص برامج اقتصادية لسد الفجوات الاقتصادية في السياسات والقوانين والأنظمة.

ج. تطوير آليات لربط الباحثين والمختصين في قضايا النوع الاجتماعي مع الجامعات الفلسطينية للاستفادة من المكتبات والمجلات المحكمة لتعميق المعرفة العلمية والعملية.

ح. عقد مؤتمر سنوي لتحديد الأولويات السياساتية حول "مطالب واحتياجات المرأة الفلسطينية". وتطوير مؤشرات مرتبطة بالسياسات وتقيمها بشكل دوري وإنشاء آلية خاصة بالتحليل.

25. الآليات والأدوات الأخرى التي استخدمتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية لتعميم المساواة بين الجنسين على مستوى القطاعات؟ (على سبيل المثال، جهات التنسيق المراعية للمنظور الجنساني في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، وآليات التنسيق المشتركة بين الوزارات، وعمليات التقييم المؤسسي المراعية للمنظور الجنساني، والمشاورات مع المنظمات النسائية)

1. تم زيادة عدد الشرطيات في إدارة حماية الأسرة إلى 55 في عام 2022 مقارنة 31 شرطية عام 2019.
2. تم اعداد مشروع قرار بقانون التأمين الصحي العسكري وبموجبه يتم منح ذات الحقوق لكل منتسبي قوى الأمن ذكور وإناث.
3. تم اعتماد دليل إجراءات عمل موحدة لجهات إنفاذ القانون المفوضية بحماية الأُسرة، بما في ذلك جهاز الإدعاء العام، والقضاء، والشرطة المدنية. يهدف الدليل، إلى تعزيز فرص وصول النساء والفتيات للعدالة، وخدمات مؤسسات إنفاذ القانون، وتحسين فرص الانصاف وجبر الضرر.
4. يشارك القضاة الشرعيين نساء ورجال في حلقات إذاعية وتلفزيونية وورش عمل مع المجتمع المدني والهيئات المحلية ومكاتب المحافظين، بصفتهم قضاة وقادة دينيين لرفع الوعي المجتمعي حول قضايا المرأة الحقوقية والعنف الأسري والسلم الأهلي والمجتمعي وطبيعة الخدمات المقدمة والجهود المبذولة لتحسينها.
5. وقع القضاء الشرعي مذكرة تفاهم مع المحكمة الدستورية العليا لرفع وعي القضاة حول الحقوق والحريات والثقافة الدستورية، ووقع أيضاً عدد من مذكرات التفاهم مع مؤسسات المجتمع المدني لغايات نشر الوعي الحقوقي الأسري وبذل الجهود المشتركة لتحقيق العدالة الأسرية.
6. جاري العمل على إعداد دبلوم للإرشاد الأسري لتطوير قدرات طاقم دوائر الإرشاد والإصلاح الأسري في التوسط والتوفيق في النزاعات الأسرية قبل الشروع في إجراءات التقاضي، وتم تشكيل لجنة لإعداد مشروع قانون التحكيم الشرعي.
7. تحرص وزارة التربية والتعليم على إشراك الفتيات في المسابقات المحلية والدولية، وضمان ادماج الأشخاص ذوي الإعاقة. حيث شارك 1200طالبة في المسابقات المركزية وحدها. ويتم التركيز على النشاطات

الرياضة في مدارس المناطق النائية والمهمشة والبدو ومناطق المسماة (ج) وضمان مشاركة الاناث حيث شارك 2000 طالبة في النشاطات المركزية.

8. ولتسليط الضوء على قصص نجاح النساء في المؤسسة الأمنية أعدت وزارة الداخلية فيديوهات عن عمل النساء العسكريات في الميدان. وتم إعداد منهاج تدريبي موحد للنوع الاجتماعي لوزارة الداخلية والمؤسسة الأمنية لتعزيز مفاهيم النوع الاجتماعي وتم اعتماده كمرجع في جامعة الاستقلال وهيئة التدريب العسكري لتدريب المنتسبين الجدد علما بأن المنهاج يحتوي على فصل كامل عن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وقرار مجلس الأمن رقم 1325.
9. عقد تدريب مدربين حول مفاهيم النوع الاجتماعي استهدف 20 منتسب ومنتسبة من الأجهزة الأمنية، وورشات عمل حول مفاهيم النوع الاجتماعي وحقوق الانسان استهدفت ما يقارب 431 لكلا الجنسين من منتسبي الأجهزة الأمنية.
10. عقدت تدريب نظري حول التدقيق التشاركي استهداف (20) منتسب ومنتسبة للأجهزة الأمنية قاموا فيما بعد بإجراء التدقيق التشاركي بشكل عملي استهدف (4) أجهزة أمنية، وتم اعلان نتائجه من قبل وزير الداخلية. وأيضا تم إنشاء مبنى خاص لمنتسبات المؤسسة الأمنية للمنامات في هيئة التدريب العسكري في مدينة أريحا، ومواءمة بعض المقرات لاحتياجات ذوي الإعاقة.

26. إذا كانت هناك مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في دولتك، فما التدابير التي اتخذتها لمعالجة انتهاكات حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين؟

استناد الى التفويض الممنوح لها، كمؤسسة وطنية لحقوق الانسان، وكديوان مظالم، فان الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تعمل منذ تأسيسها على تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتصدي للانتهاكات الماسة بهن.

انطلاقا من ذلك فان الهيئة اتخذت التدابير التالية:

- على مستوى التدابير المتعلقة بتعزيز المساواة وتحفيز دولة فلسطين على تبني السياسات والتشريعات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتمكين المرأة امام اللجان التعاقدية: حيث شاركت الهيئة في الحوار البناء امام لجنة القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة، من خلال اعداد وتقديم تقريري الظل الخاصين بالاتفاقية، وتقديم المداخلات، والاسهام في تطوير النقاش مع الحكومة الفلسطينية، وبلورة التوصيات.

- استخدام الاليات الدولية غير التعاقدية لمحاسبة الدولة القائمة بالاحتلال على انتهاكاتها المستمرة واعتداءاتها بحق الشعب الفلسطيني، وبالأخص النساء الفلسطينيات ودعوة مؤسسات المجتمع الدولي لتوفير الحماية لهن.
- التشبيك والتنسيق مع الهيئات الوطنية العربية والإقليمية والدولية في قضايا المساواة بين الجنسين، وإثارة القضايا الحقوقية التي من شان تبنيها من قبل المؤسسات ان يسهم في بلورة سياسات وتدخلات لتصحيح وضعية المرأة محليا وعالميا.
- اصدار المواقف والبيانات المتعلقة بانتهاكات الاحتلال بحق النساء الفلسطينيات.
- على مستوى التدخلات الوطنية: تتابع الهيئة بشكل مستمر بمتابعة التشريعات من قرارات بقوانين ومشاريع قرارات بقوانين، وأنظمة وتعليمات، وتقوم بدراستها وتحليلها انطلاقا مع المعايير الدولية لحقوق الانسان وخاصة اتفاقية سيداو، وتضع توصياتها للجهات الحكومية، وحث الحكومة على تبنيها، كما تشارك في اللجان الوطنية لدراسة هذه المقترحات منها لجنة مواءمة التشريعات. ومشروع قرار بقانون حماية الاسرة من العنف.
- من جانب اخر، تقوم الهيئة بدراسة وتحليل كافة التشريعات النافذة والتي تحمل تمييزا ضد المرأة وتقديم الاي الاستشاري لصالح اعمال اتفاقيات حقوق الانسان والمرأة.
- على مستوى مراجعة السياسات والتدابير الحكومية، حيث تقدم الهيئة الراي الاستشاري للحكومة حول الخطط والسياسات والتدابير ومدى مراعاتها لمبادئ العدالة المجتمعية والمساواة، وضرورة مراعاة الفئات والمناطق المهمشة، كما تقوم الهيئة بالرقابة على تنفيذ الخطط والسياسات والتدابير الحكومية بشكل عام، وبالأخص تلك الماسة بحقوق النساء، ومثل ذلك، تحليل الموازنة العامة من منظور حقوق الانسان.
- المشاركة في مؤتمرات الحالة التي تعقدها وزارة التنمية الاجتماعية، وتزويد أعضاء المؤتمر بالراي الحقوقي لضمان حماية المرأة ومنحق الحق في تقرير المصير.
- على مستوى العمل الميداني: تقوم الهيئة بزيارات رقابية على مراكز الإصلاح والتأهيل ودور الايواء وبيوت الحماية، ومنها تلك المخصصة للنساء، لضمان مراعاة تلك المؤسسات للمعايير الدولية لحقوق الانسان والمبادئ الدولية الناظمة لعملها. تتم الزيارات بشكل مستمر ودوري.

- تقوم الهيئة باستقبال الشكاوى من كافة المواطنين والمواطنين، وتتواصل مع الجهات الحكومية للعمل على ضمان تحقيق العدالة للمتظلمين، في سائر المجالات: كتلك الشكاوى المتعلقة بالصحة او العمل او الوظيفة العامة... الخ.
- التشبيك وتنسيق العلاقات والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة، خاصة المؤسسات النسوية، في المواضيع التي تحتاج تدخلات على مستوى السياسات او في مجالات الحماية.

المجتمعات المسالمة التى لا يُهمّش فيها أحد

مجالات الاهتمام الحاسمة:

E. المرأة والنزاع المسلح

I. الحقوق الإنسانية للمرأة

L. الطفلة الأنثى

27. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية لإقامة السلام والحفاظ عليه، وتشجيع المجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد من أجل التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن؟

ترتكب قوات الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي جريمة الفصل العنصري (الأبارتهايد) ، ضد الشعب الفلسطيني، من خلال فرضها نظامًا تمييزيًا عنصريًا للقمع والهيمنة على الشعب الفلسطيني، من خلال ما يسمى بـ" السياسات والقوانين " الى جانب الانتهاكات الجسيمة المبنية على هيمنة وسيطرة فئة عرقية على أخرى، واستمرارها بارتكاب جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية بشكل ممنهج وواسع النطاق من أجل الحفاظ على نظام الفصل العنصري هذا، حيث ان إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مستمرة بارتكاب أبشع جريمة إبادة جماعية في العصر الحديث، بل تذهب إ في وحشيتها إلى ما هو أبعد من جريمة الإبادة الجماعية كما عرفها القانون الدولي، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948، فمنذ السابع من اكتوبر فهي تستمر بمنع الولادات وتعريض أكثر من 60 ألف امرأة حامل في غزة لخطر الموت أثناء الولادة في ظروف غير صحية وغير آدمية، كما أن أكثر من 73% من ضحايا الإبادة الجماعية هم من الأطفال والنساء، في محاولاتٍ ممنهجة للقضاء على أجيال الشعب الفلسطيني القادمة، بجريمة منظمة ممنهجة تمنع الولادات وتقتل المواليد، وذلك ضمن جريمة التطهير العرقي الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، والمستمرة على مدى 76 عاما، فما

زالت إسـرائيل، السـلطة القائمة الاحتلال، مسـتمرة بارتكاب الجرائم والانتهاكات والممارسـات اللاإنسـانية، كما تضـــرب أمر محكمة العدل الدولية؛ ومعها 8 عقود من بناء المنظومة الدولية والقانون الدولي، بعرض الحائط، وما زالت مستمرة، التي تؤثر بشكل منهجي في كافة مناحي حياة الانسان الفلسطيني وحقوقه الأساسية، على رأسها الحق في تقرير المصير.

- **اعتماد و/أو تنفيذ خطة عمل وطنية معنية بالمرأة والسلام والأمن**

تم اعداد الخطة الوطنية للمرأة والسلام والأمن بالجيل الثاني لفترة (2020-2024).

- **دمج الالتزامات الخاصة بالمرأة والسلام والأمن في أطر السياسات والتخطيط والرصد الرئيسية على المستوى الوطني وفيما بين الوزارات**

تم استحداث الإدارة العامة للمراصد على الهيكل التنظيمي لوزارة شؤون المرأة، بالإضافة إلى قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2021 بشأن تشكيل لجنة وطنية دائمة لرصد ممارسات وانتهاكات وجرائم الاحتلال الموجه ضد النساء. حيث سيتم العمل من خلالهما على جمع البيانات عن المرأة والسلام والأمن.

ولضمان تنفيذ الخطة كلف مجلس الوزراء في المادة (2) من قراره رقم(18/103/09/م.و/م.ا) المؤسسات الوطنية وأعضاء اللجنة الوطنية لتطبيق قرارا مجلس الامن رقم 1325 لتنفيذ الخطة كلا بحسب اختصاصه، ووجههم لتضمينه بالسياسات والخطط الوطنية بموجب كتاب وجه من مجلس الوزراء اصولا.

تعميم الخطة على جميع أعضاء اللجنة الوطنية العليا لتطبيق قرار مجلس الامن رقم 1325، بجانب تعميمها على وحدات النوع الاجتماعي، والمؤسسات العاملة على القرار بقطاع غزة وهيئات الامم المتحدة ذات العلاقة، بجانب نشرها على الصفحة الرسمية لوزارة شؤون المرأة.

اشتملت الخطة الوطنية الثانية لتطبيق قرار مجلس الامن رقم 1325 للأعوام 2020-2024على ثمان نتائج وعشرين مخرجا، وعدد من المؤشرات والتي حددت فيها مسؤولية كل مؤسسة بالخطة، لتساعد على مراقبة وقياس الأداء.

- **زيادة مخصصات الميزانية لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن**

1.لتعزيز مصادر التمويل صادق مجلس الوزراء بموجب قراره رقم (08) لعام 2020 على اتفاقية تعاون بين "وزارة شؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة" بشأن النهوض ببرنامج المرأة والسلام والأمن في فلسطين.

2.انضمت دولة فلسطين للائتلاف العالمي المعني بالمرأة والأمن والسلام والمساعدات الإنسانية COMPACT، وتم تقديم التزامنا بتحقيق غايات الائتلاف الدولي من ناحية السياسات على النحو التالي:

- مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة وإدراج الأحكام المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عمليات السلام
- قيادة المرأة والمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة في قطاعات السلام والأمن والعمل الإنساني
- تمويل جدول أعمال المرأة والسلام والأمن والمساواة بين الجنسين في البرامج الإنسانية
- الأمن الاقتصادي للمرأة، والوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية الأخرى
- حماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة في سياقات الصراع والأزمات

28. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الماضية لزيادة قيادة المرأة وتمثيلها ومشاركتها في منع نشوب الصراعات وحلها وإقامة السلام والعمل الإنساني والاستجابة للأزمات، على مستويات صنع القرار في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من النزاعات وفي المناطق الهشة أو التي تشهد أزمات؟

بالرغم من السياسات والتدابير التي تعمل عليها دولة فلسطين لغايات زيادة قيادة المرأة وتمثيلها ومشاركتها في العمل الإنساني والاستجابة للأزمات، الا انها شهدت تحولات وتحديات كبيرة لم تشهدها دولة فلسطين من قبل، فمنذ بدء العدوان الشامل في السابع من اكتوبر بحق الشعب الفلسطيني من الاحتلال الاسرائيلي، حيث عملت على تطويع قوانينها لإخفاء الأسرى قسرياً، حيث عملت على تعديل الأوامر العسكرية والقوانين بما يخدم احتجاز أكبر عدد من الأسرى ولفترات طويلة دون اتخاذ أي اجراء قانوني بحقهم. حيث عدّلت على قانون المقاتل غير الشرعي عدّة مرات بحيث أصبح يمكن اصدار أمر المقاتل غير شرعي خلال 42 يوماً بدلاً من 7 أيام، وتتم المراجعة القضائية خلال 45 يوماً بدلاً من 14 يوماً، ويمكن أن يتم منع الأسرى من مقابلة محاميهم لمدة 80 يوماً

وتواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي انتهاك حقوق الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، خلافاً لاتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1987، والتي حظرت المعاملة غير الإنسانية والحاطّة بالكرامة، وخلافاً لقواعد الأمم

المتّحدة النموذجية لمعاملة السجناء لعام 1955. حيث شنت حملات اعتقال واسعة طالت مختلف فئات الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، والتي طالت (227) أسيرة منذ السابع من اكتوبر حتى تاريخ اليوم 2024/2/25، في حين ما زالت 55 أسيرة يعشن تجربة الاعتقال حتى تاريخ 2024/03/03 منهن39 من الضفة الغربية، 3 من القدس، 9 من الداخل، 4 من قطاع غزة، فيما ما يزال الإخفاء القسري مصير عشرات من الأسيرات الذي تم اسرهن في شمال غزة اللواتي يعشن خلال مراحل الاعتقال ظروفا لا إنسانية إلى أبعد الحدود والذي يقدر عددهن أكثر من 1500 أمرأة، فهي تكرس عنصر الرعب منذ اللحظة الأولى للاعتقال، فيحتجزن في ظروف معيشية صعبة، يتعرّضن خلالها للاعتداء الجسدي والإهمال الطبي، وتحرمهنّ سلطات الاحتلال من أبسط حقوقهن اليومية، والتعذيب الجسدي والمعاملة اللاإنسانية، كما رصدت تقارير اممية حالت لتحرش الجنسي وتهديد اثنتين بالاغتصاب والتفتيش العاري امام الذكور، وحرمانهنّ من احتياجاتهن الأساسية، واحتجازهن في ظروف قاسية ومأساوية في السجون والمعسكرات، عدا عن الإساءة لهن لفظيا وشتمهن بألفاظ نابية وبذيئة والنوم على الأرض والعزل الكلي عن العالم، كما لا تتمكن المعتقلة المريضة من طلب العلاج من سجّانها، لأنه حتى وإن نُقلت للمستشفى فلن تسلم من التعذيب أيضا. فضلا عن استهداف زوجات الأسرى وأمهاتهم، وشقيقاتهم، بالتهديد والضرب المبرح، منهن من أصبن بإصابات جسدية جرّاء ذلك عدا عن الآثار النفسية التي أثقلت النساء جراء ذلك.

ما زالت قوات الاحتلال الإسرائيلي تحتجز العشرات من المواطنين المدنيين العزل – النساء والأطفال كما الرجال– في معسكرات الجيش **تعرف "سديه تيمان" و"عناتوت".**، يتم فيه احتجاز الاسرى في ظروف قاسية جداً، حيث يبقون مقيدي الايدي ومغمي العينين طوال الوقت، داخل أماكن أشبه بأقفاص الدجاج في العراء ودون طعام أو شراب لفترة طويلة من الوقت، في مخالفة صريحة لأحكام اتفاقيات جنيف لا سيما اتفاقيتي جنيف الثالثة شأن معاملة أسرى الحرب لسنة 1949 والرابعة بشأن حماية المدنيين وبروتكولاها الإضافيان لسنة1977.

- **تعزيز مشاركة المرأة المتكافئة في الأنشطة الإنسانية وأنشطة الاستجابة للأزمات على جميع المستويات، لا سيما على مستوى صنع القرار**

  تم إعداد دراسة لنسبة النساء في وزارة الداخلية والمؤسسة الأمنية، فبلغت نسبة النساء في وزارة الداخلية41%، ونسبة النساء في المؤسسة الامنية7.4%، وارتفعت نسبة النساء من 2019-2022 من 3.5%-7.4% كما بلغت مشاركة النساء في الدفاع المدني الى 4.5%.

تم تعيين نساء قاضيات في المحاكم الكنسية اللوثرية، وتعيين امرأة (قسيسة) للخدمة الروحية في كانون الثاني ٢٠٢٣، مما يعكس التزام الكنيسة في دعم المرأة وحضورها في الخدمة الكنسية وتعزيز مشاركتها في مواقع دينية قيادية.

- **اعتماد نُهُج مراعية للمنظور الجنساني في منع وحل النزاعات المسلحة أو غيرها**

قامت **الحكومة الفلسطينية** في 23 يونيو2021 بتشكيل 3 فرق لإعادة إعمار قطاع غزة عقب عدوان مايو2021، وهي على التوالي:

تشكيل فريق بعضوية كل من: وزير الأشغال العامة والإسكان (مقرراً)، ووزير الحكم المحلي، ووزير الاقتصاد الوطني، ووزير الزراعة، ووزير العمل، ورئيس سلطة المياه، ورئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية.

كما تم تشكيل فريق استشاري من المجتمع المدني والقطاع الخاص.

- **وضع و/أو اعتماد و/أو تنفيذ خطة عمل وطنية عالية التأثير بشأن تنفيذ القرار 1325**

لغايات العمل على توطين القرار الاممي رقم 1325"المرأة والامن والسلام، قادت وزارة شؤون المرأة بالشراكة والتعاون مع أعضاء اللجنة الوطنية العليا لتطبيق قرار مجلس الامن رقم 1325عملية اعداد خطة تنفيذية ثانية لتوطين قرار مجلس الامن رقم 1325 للأعوام 2020–2024، حيث تم اعتماد الخطة الوطنية الثانية بقرار صادر عن مجلس الوزراء رقم(18/103/09/م.و/م.ا) بتاريخ: 2021/04/05م. حيث حددت اربعة أهداف رئيسية لتحقيقها واشتملت على مخرجات ونتائج "الهدف الاستراتيجي الأول: الحماية والوقاية واشتمل على مخرجين وخمس نتائج. الهدف الاستراتيجي الثاني: مساءلة الاحتلال الإسرائيلي واشتمل على مخرجين ثلاث نتائج. الهدف الاستراتيجي الثالث: المشاركة واشتمل على مخرجين وسبع نتائج. الهدف الاستراتيجي الرَّابع: الإغاثةُ والإنعاش واشتمل على مخرجين وخمس نتائج.

لتعزيز الأثر وتقييم مدى تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325، طورت اللجنة الوطنية العليا لتطبيق قرار مجلس الامن رقم 1325 بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نظاماً للرصد والتقييم وبلغت التكلفة الاقتصادية الكلية المخططة لتنفيذ الخطة 6,560,000 دولار أمريكي.

اعتبر نظام الرصد والتقييم مرجعاً وطنياً لصانعي السياسات والمجتمع المدني في سعيهم الدؤوب لتطوير وتنفيذ وتتبع التقدم المحرز نحو تطبيق الإطار الوطني الاستراتيجي لقرار مجلس الأمن **1325**، ومدى تنفيذ الجيل الثاني لخطة الوطنية لهذا القرار.

29. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز المساءلة القضائية وغير القضائية عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من الأعمال الإنسانية أو الاستجابة للأزمات؟

يحد الاحتلال الإسرائيلي والنظام المرتبط به من تمتع اللاجئين الفلسطينيين بحقوقهم، حيث يعاني اللاجئون الفلسطينيون من تفاقم أوضاعهم المعيشية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي، نتيجة الاعتداءات والإجراءات التعسفية التي تمارسها سطات الاحتلال الإسرائيلي، ونظام الإغلاق والحواجز العسكرية والتهجير القسري وتدمير المنازل والممتلكات والتوسع الاستيطاني، والقيود على الحركة، وعنف المستعمرين الإسرائيليين وسياسات التمييز العنصري والتطهير العرقي خاصة في التجمعات البدوية وفي المناطق المسماة "ج"، بالإضافة إلى الحصار غير القانوني على قطاع غزة والعدوان الإسرائيلي المتكرر على القطاع الذي خلف آلاف الشهداء والجرحى، وبالرغم من انه لا يوجد فرق بين الفلسطيني اللاجئ وغير اللاجئ من حيث تمتعهم بحقوقهم في التعليم والعمل والصحة والتملك، على الرغم من ذلك هناك دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي تراعي حقوق اللاجئين وتعمل بالتنسيق مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتنظيم الأوضاع المعيشية والخدماتية في مخيمات اللاجئين

- **تنفيذ إصلاحات قانونية وسياسية لتدارك انتهاكات حقوق النساء والفتيات ومنعها**

أصدر الرئيس القرار بقانون رقم (8) لسنة 2023 بنشر اتفاقيات جنيف الأربعة وملاحقها والقرار بقانون رقم (9) لسنة 2023 بنشر الاتفاقيات التالية:

- اتفاقيات جنيف الرابعة وملاحقها الإضافية بموجب القرار بقانون رقم (8) لسنة 2023،
- اتفاقية لاهاي الرابعة المتعلقة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، واللائحة المتعلقة بها.
- إعلان الاعتراف باختصاص اللجنة الدولية لتقصي الحقائق وفق البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف.
- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتبكة ضد الإنسانية،
- ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والإعلان الخاص بموجبه.

- **تعزيز القدرات المؤسسية، بما في ذلك نظام العدالة وآليات العدالة الانتقالية حسب الاقتضاء، في أثناء الصراع والاستجابة للأزمات**

تم إصدار قرار بقانون رقم (25) لسنة 2022، بشأن إنشاء الهيئة الوطنية لمناهضة التعذيب. وصادق مجلس الوزراء بموجب القرار رقم (2) لسنة 2023 على خطة عمل لتنفيذ التزامات دولة فلسطين حول اتفاقية مناهضة التعذيب، ونسبت الحكومة إلى رئيس الدولة مشروع قرار بقانون لتعديل قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 وقانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936 وقانون العقوبات الثوري لسنة 1979، بتجريم أفعال التعذيب، وشكل مجلس الوزراء لجنة لترشيح رئيس وأعضاء الآلية الوطنية لمناهضة التعذيب بعضوية وزير الداخلية "مقرراً" ووزير العدل، وزير التنمية الاجتماعية، ووزيرة شؤون المرأة. ونسب مجلس الوزراء اتفاقية مناهضة التعذيب إلى رئيس الدولة لإصدار قرار بقانون لنشرها والبرتوكول الملحق بها في الجريدة الرسمية.

- تعزيز قدرة مؤسسات قطاع الأمن فيما يتعلق بحقوق الإنسان ومنع العنف الجنسي والقائم على أساس الجنس والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي
- إصادر قرار رقم (2) لسنة (2020) بمدونة السلوك القضائي لأعضاء النيابة العامة ، الفصل الثاني تحت بند السلوك الوظيفي لأعضاء النيابة العامة ، المادة (14) التي تنص على :

على عضو النيابة العامة أداء عمله دون تحيز، واجتناب جميع أنواع التمييز السياسي، أو الاجتماعي ، او الديني ، أو العنصري ، أو الثقافي ، أو الجنسي، أو أي نوع آخر من أنواع التمييز.

- **زيادة فرص وصول النساء المتأثرات بالنزاعات أو اللاجئات أو المشردات إلى خدمات الوقاية من العنف والحماية منه**

في مجال التعليم، هناك المدارس التابعة لوكالة الإغاثة التي تقدم خدمات التعليم المجانية والتي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم العالي، فتقدم الأونروا خدمة التعليم الابتدائي والإعدادي، ويتعين على طلبة الثانوية الالتحاق بالمدارس الوطنية، كما تقوم الأونروا بإدارة مركزين للتدريب المهني تعمل على تدريب آلاف الطلبة على المهارات التجارية والصناعية.

تقدم دولة فلسطين سنوياً من خلال دائرة شؤون اللاجئين مساعدة مالية بقيمة (30 ألف دولار) إلى ما يزيد عن 17000 طالب/ة من اللاجئين المتفوقين في مدارس الأونروا ضـــمن برنامج (منحة الطالب المتفوق). كما تقدم منحة مالية للطلبة اللاجئين في الجامعات الفلســطينية لمرة واحدة ويقدر عددهم بـ 2400 طالب/ة.

أما الخدمات الصحية، فتقدم للاجئين من قبل وزارة الصحة والمراكز الصحية التابعة للأونروا، كما يعمل برنامج الصحة في الأونروا على تقديم خدمات شمولية للاجئين في الرعاية الصحية الأولية سواءً الوقائية أو العلاجية.

لا يوجد تمييز بين الفلسطيني اللاجئ وغير اللاجئ فيما يتعلق بالالتحاق بسوق العمل، ويتم الخوض في مسابقات التوظيف دون تمييز، إنما بناء على معايير الكفاءة. كما تقوم دائرة التمويل الصغير التابعة للأونروا بتقديم القروض والخدمات المالية التكميلية للأُسر وأصحاب الأعمال الريادية والصغيرة بما يشمل النساء والشباب.

ولتحسين الظروف الحياتية والمعاشية للاجئين الفلسطينيين تعمل دولة فلسطين من خلال وزاراتها ومؤسساتها بالتنسيق مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" اونروا" على ضمان استمرارية المساعدات الاغاثية الطارئة (النقدية، الغذائية) للأسر اللاجئة المصنفة تحت خط الفقر والتي تقدر مليون لاجئ فلسطيني (300 ألف أسرة) في قطاع غزة، و78.598 الف لاجئ و(13.130 الف اسرة) في الضفة الغربية، بالإضافة الى 38.350 من التجمعات البدوية والرعاة الذين نزحوا من أراضيهم بعد مصادرتها لصالح الاستيطان وبيوتهم بعد تدميرها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي فيما يسمى بالمناطق "ج".

وللتخفيف من وطأة الفقر والبطالة، يجري التنسيق مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" اونروا" من خلال توسيع الفئات المستفيدة من برنامج الأونروا "المال مقابل العمل"، والذي يستفيد منه سنوياً ما يزيد عن (50) ألف لاجئ/ة، وكذلك تتم الاستفادة من برنامج الحكومة الفلسطينية للتشغيل المؤقت (ثلاثة شهور عمل) من خلال وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية، وتمويل المشاريع الصغيرة المدرة للدخل لتمكين الأسر الفقيرة.

- **اتخاذ تدابير لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال**

1.تم إعداد مشروع قانون حول الاتجار بالبشر من خلال فريق وطني يضم المؤسسات ذات العلاقة، وتناول مشروع القانون تعريفاً لجريمة الاتجار بالبشر، ونص على العقوبات اللازمة وتشدد في العقوبة في حال كان الضحية طفلاً أو عديم الأهلية أو من ذوي الإعاقة كذلك تناول مشروع قانون العقوبات جريمتي الاتجار بالبشر والاسترقاق، وعرف الاسترقاق بأنه:"ممارسة أية من السلطات المترتبة على حق الملكية، أو هذه السلطات جميعها على شخص ما، بما في ذلك ممارسة هذه السلطات في سبيل الاتجار بالبشر ولاسيما النساء والأطفال".

2.تم تعديل قانون الطفل بموجب القرار بقانون رقم (43) لسنة 2022 بشأن تعديل قانون الطفل الفلسطيني وتعديلاته، والذي عرّف الاتجار بالأطفال واستغلالهم، بما في ذلك الاستغلال الجنسي،

وجرم هذه الأفعال من خلال فرض عقوبات رادعة للفاعل والشـــريك والمحرض، مع عدم الاعتداد في جميع الأحوال برضـاء الطفل أو برضـاء المسـؤول عنه أو متوليه في أي من الجرائم الواردة في القرار بقانون. كما فرض القرار بقانون على الدولة، من خلال مؤسـســاتها ذات العلاقة، إعادة الدمج الكامل للأطفال الضحايا بأسرهم ومجتمعاتهم، وحملها مسؤولية معالجتهم وتحقيق شفائهم الكامل بدنياً ونفسياً.

3.تقدم وزارة التنمية الاجتماعية العديد من برامج الخدمات للنساء ضحايا العنف بما فيها برامج لحماية وإعادة تأهيل ودمج النساء ضحايا الاستغلال والاتجار في المجتمع؛ ولازالت دولة فلسطين تعمل على تطوير آليات مكافحة الاتجار بالبشر؛ حيث يجري العمل على تطوير قاعدة بيانات لرصد وتوثيق جرائم الاتجار بالبشر؛ كما تم عقد سلسلة من البرامج التدريبية لبناء القدرات وتطوير الكوادر في هذا المجال.

30. الإجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في السنوات الخمس الأخيرة للقضاء على التمييز ضد حقوق الأطفال الإناث وانتهاكها، بما في ذلك المراهقات؟

- **اتخاذ تدابير لمكافحة الأعراف والممارسات الاجتماعية التمييزية وزيادة الوعي باحتياجات وإمكانيات الأطفال الإناث**

على الرغم من انضمام فلسطين إلى اتفاقية حقوق الطفل، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لحماية الأطفال ولا سيما الطفلات، وفي الوقت الذي أطلقت فيه اليونسكو أجندتها لأهداف التنمية المستدامة (2015 – 2030) بقصد تسهيل الوصول إلى التعليم ومعدلات الالتحاق بالمدارس على جميع المستويات، لا سيما للفتيات، فلا تزال تحديات جسيمة قائمة. فاستمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باحتلال دولة فلسطين، تسببت بوضع مأساوي آلاف الأطفال. وأشكال الخطر متعددة، وتتضمن ضعف الخدمات الصحية، وتجويع قطاع غزة، وعدم الالتحاق بالدراسة، فلم يتمكن أكثر من نصف مليون طفل فلسطيني تقريبا من العودة إلى مقاعد المدارس الابتدائية والثانوية في بداية السنة الدراسية، بسبب استهداف الاحتلال الإسرائيلي للمدارس، مما أسفر في قطاع غزة عن: تعرض 90% من الأبنية المدرسية والجامعات لأضرار مباشرة وغير مباشرة، عطل تشغيل29% من الأبنية المدرسية، حرمان 625 ألف طالب وطالبة من مقاعد الدراس. حرمان (80,568) طالبا وطالبة من استكمال الدراسة في الجامعات والكليات الجامعية، فقد المنازل والبيوت، وفقدان الطلاب والطالبات لأوراقهن الرسمية يبدد لديهم الحق بالالتحاق التعليم او استكماله. وتحول جميع المدارس والجامعات والمراكز التعليمية لمراكز لجوء وإيواء للنازحين،

فهنالك أكثر من 133 مدرسة حكومية تم استخدامها كمراكز للإيواء كما ان ازالة الركام بعد العدوان يجعل عودة الطلبة إلى المدراس والجامعات شبه مستحيلة خلال السنوات القادمة.
اما في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، فقد تعطلت إمكانية الحصول على التعليم الآمن وسط تصاعد عنف المستعمرين وقوات الاحتلال في الأشهر الأخيرة. فقد تأثر ما لا يقل عن 782,000 طالب بالقيود المفروضة على الحركة.

- **تعزيز حصول الفتيات على التعليم الجيد وتنمية المهارات والتدريب**

لمنع التسرب من المدارس وتيسير إعادة الاندماج في التعليم تم توفير برامج للتعليم المساند وللتعافي من ضعف التحصيل الأكاديمي، وتم تدريب 12833 معلما ومعلمة على هذه البرامج واستفاد منها 196200 طالبا وطالبة.

تم فتح مدارس الإصرار في المستشفيات وعددها (3)، ومدارس التحدي فيما يسمى بالمناطق (ج) وفي التجمعات البدوية بواقع 220 مدرسة، وتم توفير 29 مركبة لنقل الطلبة من المناطق الأكثر عرضة للانتهاكات الاحتلال، حيث بلغ عدد الطلبة المستفيدين 2297 طالب وطالبة منهم 871 طالبة، وهناك حافلات وسيارات دفع رباعي مملوكة لوزارة التربية لنقل طلبة التجمعات البدوية بمجموع 23 حافلة، وتم استئجار (10) حافلات لتأمين وصول الطلبة إلى المدارس وبخصوص المدارس في القدس تم استئجار (18) حافلة لنقل الطلبة.

اعتمدت وزارة التربية والتعليم سياسة موائمة المدارس مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن معايير البناء المدرسي، علما أن جميع المدارس الحكومية تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة وفق سياسة التعليم الجامع التي أقرتها الوزارة وبلغ عدد ذوي الإعاقة 9290 منهم 4554 طالبة.

تم تجهيز صفوف للطلبة ذوي الإعاقة في المدارس الأساسية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعددها 451 صف وتم تعين 155 معلم ومعلمة من خلال عقود عمل. ودمج 3643 طالبة و3730 طالب من ذوي الإعاقة في التعليم وفتح 156 غرفة مصادر صفية جديدة من أصل 370 غرفة

تم مواءمة المناهج المدرسية إلى نظام بريل تتواءم مع الإعاقة البصرية، وتحويل المناهج المدرسية لتكون مسموعة من خلال القارئ الصوتي، وتكبير الخط لمن يعانون من ضعف البصر الشديد، وتأمين الأدوات والوسائل المساندة للطلبة ذوي الإعاقة مثل السماعات، والكراسي المتحركة

- **تنفيذ سياسات وبرامج للقضاء على العنف ضد الفتيات، بما في ذلك العنف البدني والجنسي والممارسات الضارة مثل زواج القاصرات والزواج المبكر والزواج القسري**

تم تجريم أشكال الزواج الاستعبادية ضمن قرار بقانون الطفل رقم (43) لسنة2022 في المادة (2) حيث شمل أشكال الزواج الاستعبادية ضمن تعريف مصطلح "الاعراف والممارسات الشبيهة بالرق" واعتبر هذا النوع من عقود الزواج جناية لا تقل عقوبتها عن 5 سنوات.

إصدار قرار بقانون رقم (21) لسنة 2019، بشأن تحديد سن الزواج في دولة فلسطين، ليعدل التشريعات الناظمة للأحوال الشخصية بالخصوص للمسلمين والمسيحيين وجميع المواطنين في دولة فلسطين تم بموجبه توحيد إزالة أوجه التمييز وعدم المساواة بين الجنسين من حيث السن المحدد للزواج حيث أصبح السن المسموح به للزواج هو كل من أتم (18) سنة ميلادية لكلا الجنسين. وبتاريخ 11 كانون أول/ديسمبر 2019، أصدر قاضي القضاة التعميم رقم (2019/49) إلى القضاة والمأذونين الشرعيين الذي نصّ على العمل بموجب القرار بقانون سابق الذكر، اعتبارا من تاريخ 29 كانون الأول/ديسمبر 2019. وإذا ثبت للقضاء الشرعي عدم تحقق المصلحة عند تزويج من هم دون سنّ 18 عام، وذلك من خلال التقييم النفسي والاجتماعي والأمني، يتم إحالة الملف إلى النيابة العامة لملاحقة الزوج، الأب، الشهود والمأذون الشرعي، وذلك بموجب قانون العقوبات الذي يعاقب على التزويج خلافاً للنص القانوني؛

وللوقاية من العنف بين الطلبة تم اعتماد دليل خاص بصحة اليافعين/واليافعات لمرشدي ومرشدات الصحة المدرسية، وللعاملين في المؤسسات الصحية والمجتمعية (الصحة الجنسية والإنجابية) وترتكز الأنشطة والفعاليات فيه على المهارات الحياتية، والتغيرات الصحية والنفسية والاجتماعية التي يمرّ فيها اليافعين، وتزويدهم بالمعارف والمهارات للتعامل مع هذه المتغيرات ويشمل أيضاً مفاهيم ذات علاقة بالصحة الإنجابية (وأثر الزواج المبكر، وزواج الأقارب، والنوع الاجتماعي، وسبل الوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا). وتم تدريب الطلبة عليه وتوعيتهم من خلال الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين حول الأثر السلبي للعنف داخل المدرسة وفي الأسرة والمجتمع.

- **تنفيذ سياسات وبرامج للقضاء على عمالة الأطفال والإقرار بخدمات الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي الذي تضطلع به الأطفال الإناث والحد منه وإعادة توزيعه**

تبين تقارير وبيانات وزارة التنمية الاجتماعية؛ أن حالات تشغيل الأطفال من خلال انخراطه في عمل ما سواءً في الضفة الغربية أو بداخل الخط الأخضر تكون من خلال المشغل الذي يقوم بإرسال الأطفال للتسول مقابل أجر زهيد يتقاضاه ولي أمر الطفل. وقد يتم تشغيل الأطفال بالاتفاق مع أصحاب المحال التجارية أو الصناعية مقابل أجر زهيد بحجة التعليم على المهنة أو عدم مقدرة

ولي الأمر على الإنفاق على الأسرة بسبب المرض أو غلاء المعيشة. وقد تم اتخاذ الإجراءات التالية للحد من عمالة الأطفال :

1. عقد اللقاءات التوعوية التي تقوم بها شبكات حماية الطفولة في جميع المحافظات للأهالي والأطفال.
2. استهداف الأسر الفقيرة ضمن برنامج المساعدات النقدية والمساعدات الطارئة للحد من عمالة الأطفال.
3. الاستمرار في الحملات التفتيشية التي يقوم بها منسقي شبكات حماية الطفولة.
4. تشكيل فريق عمل مركزي لتنفيذ حملة حماية الأطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف، وفريق عمل ميداني في المحافظات لتنفيذ حملات للتفتيش عن الأطفال في حالات التسول والتشرد والعمالة.

- **تعزيز وعي الفتيات بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومشاركتهن فيها**

عقدت إدارة حماية الأسرة والأحداث لقاءات توعوية وقائية بالتعاون مع العديد من المؤسسات المختصة بقضايا المرأة والطفل، وفي حال ورود أي بلاغ أو شكوى من خلال الخط المجاني رقم (106) وتطبيق الشرطة على الهواتف النقالة بخصوص أي عنف، أو زواج قسري أو زواج أطفال، يتم تقديم الحماية اللازمة وإحالة المشتبه بهم إلى النيابة المختصة.

- **دمج تعليم فروع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات/القضاء على الفجوة الرقمية بين الجنسين في وصول الفتيات إلى الأدوات الرقمية واكتساب المهارات الرقمية**

أثناء جائحة كوفيد تم تفعيل محطة الفضائية التعليمية لعرض أهم ما يتعلق بالمحتوى التعليمي للمواد الاساسية، وتدريب 41000 معلم ومشرف ومدير على المنصة الالكترونية وتصميم التعليم الالكتروني.

الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها

مجالات الاهتمام الحاسمة:

ط. الحقوق الإنسانية للمرأة
ك. المرأة والبيئة
ل. الطفلة الأنثى

31. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لدمج المنظور الجنساني والشواغل ذات الصلة في السياسات البيئية، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والحفاظ على التنوع البيولوجي والحد من تدهور الأراضي؟

- **دعم مشاركة المرأة وقيادتها في إدارة البيئة والموارد الطبيعية وحوكمتها**

هناك تحسن حدث في آخر خمس سنوات في المناصب الادارية في ادارة جودة البيئة وادارات الموارد الطبيعية في الفئة الأولى فأعلى، اضافة الى تبوء النساء مناصب عليا تتمثل بوجود سيدة بمنصب رئيس سلطة جودة البيئة، ونائب وزير في سلطة الطاقة.

- **تعزيز الأدلة و/أو رفع مستوى الوعي بشأن المخاطر البيئية والصحية الخاصة بنوع الجنس (مثل المنتجات الاستهلاكية، والتكنولوجيات، والتلوث الصناعي)**

- تم انتاج أدلة توعوية عدة تراعي دور المرأة بشكل أساسي في العام 2023 وهي:

1. دليل الثقافة البيئية ويتم التركيز به التعرف على التلوث البيئي بكافة أشكاله وكيفية الحد منها وحماية البيئة والصحة العامة والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالعديد من المهن والحرف مثل التجميل وغيرها ويستهدف بشكل أساسي مراكز التدريب المهني
2. دليل المخيمات الصيفية والذي يركز على رفع القدرات في مجال الأنشطة البيئية والتي تستهدف بشكل أساسي إعادة استخدام وتدوير النفايات الصلبة؛ حيث أن معظم المتطوعين في المخيمات الصيفية هن من الإناث.
3. دليل الأنشطة البيئية في مجال النفايات الصلبة وتغير المناخ ويركز على العديد من الأنشطة التي تهدف إلى الوصول إلى الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة وتخفيف آثارها السلبية على البيئة والصحة العامة وكذلك العديد من الأنشطة للتخفيف والتكيف مع آثار ظاهرة التغير المناخي في البيئة المدرسية، حيث أن معظم موظفي الصحة الميدانيين العاملين في المدارس بنسبة 70 % هن من الإناث.
4. اعداد دليل ادماج النوع الاجتماعي في قطاع المياه.
5. ادماج مؤشرات الهدف الخامس في مؤشرات التنمية المستدامة بمؤشرات الهدف السادس بما يتوافق مع الوضع في فلسطين.

- **زيادة وصول المرأة إلى الأراضي والمياه والطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية والتحكم فيها**

1. تطوير قواعد البيانات لسلطة الاراضي وهيئة التسوية لتشمل توفير بيانات حسب الجنس.

2. صدور قرار إداري (تعميم) عن رئيس سلطة الأراضي يقضي بقبول شهادة المرأة في جميع المعاملات العقارية التي تديرها ومساواتها بالرجل في معرض هذه الشهادة.
3. اعداد واعتماد نظام التعرفة الموحد والذي يراعي عند احتساب أسعار المياه تحقيق العدالة الاجتماعية لكافة فئات الاستهلاك وتحقيق الاستدامة المالية لكافة مقدمي الخدمات، وترشيد الاستهلاك.
4. تطوير البنى التحتية لزيادة وصول النساء إلى المياه النظيفة والصالحة للشرب
5. انشاء سدود للتكيف مع التغير المناخي، وخطة لإنشاء سدود أخرى، تأهيل ينابيع وحمايتها من التلوث، وتأمين صهريج لنقل المياه للمناطق المهمشة والمهددة من الاحتلال، تأمين نقاط تعبئة مياه صالحة للشرب في المناطق المهمشة.

32. ما الإجراءات التي اتخذتها دولتك في السنوات الخمس الماضية لدمج المنظورات الجنسانية في السياسات والبرامج للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التكيف البيئي والمناخي؟

- **دعم مشاركة النساء وقيادتهنّ، بما في ذلك النساء المتضررات من الكوارث، في الحد من مخاطر الكوارث وسياسات وبرامج ومشاريع القدرة على التكيف المناخي والبيئي**

تشكيل لجنة وطنية للتكيف المناخي تقودها سلطة جودة البيئة مشكلة منذ عام 2022 بالشراكة مع عدد من المؤسسات الوطنية.

الحفاظ على البيئة ومكافحة التغير المناخي، من ضمن ذلك إنشاء العديد من المساحات الأمنة وتأهيل الحدائق والمساحات الخضراء وإعادة تدوير المواد المستخدمة وغيرها

- **تعزيز قاعدة الأدلة وزيادة الوعي بشأن تعرُّض النساء والفتيات بشكل لا يتناسب لمواجهة أثر تغير المناخ والتدهور البيئي والكوارث**

1.اطلاق منصة التغير المناخي 2023 والتي تقدم فرصة الحصول على المعلومات والتقدم بمقترحات مشاريع ذات علاقة بالتغير المناخي ويمكن ان يستفيد منها كل من هو مؤهل لتحقيق متطلبات المشروع.

2.اصدار تقرير حالة البيئة 2023 وفيه شرح تفصيلي عن كافة عناصر البيئة وتأثير الاحتلال عليها وأثر ذلك على الانسان الفلسطيني.

3.تم اعداد تقرير لدمج النوع الاجتماعي مع التغير المناخي في فلسطين، وكان هذا التقرير احد مخرجات مشروع اعداد خارطة طريق تكنولوجيا المناخ لتنفيذ خطط العمل المناخي في

فلسطين. يقدم هذا التقرير تحليلا جنسانيا للمجالات التالية: القوانين والسياسات، والأعراف المجتمعية، وتغير المناخ، والقوى العاملة، والطاقة، والزراعة، والنقل، والمياه، والنفايات ومياه الصرف الصحي، بالإضافة إلى توصيات عامة لدمج النوع الاجتماعي في خارطة الطريق التكنولوجية لتنفيذ خطط العمل المناخية في فلسطين. واعداد دليل لإدماج النوع الاجتماعي في مشاريع البنى التحتية.

4.كشف السلامة المرورية على المنشئات العاملة في مجال النقل وخدمات المركبات والسائقين والتي تضمن منع الإزدحامات المرورية وبالتالي تقليل نسب الانبعاثات.

- **تعزيز وصول المرأة في حالات الكوارث إلى خدمات، مثل مدفوعات الإغاثة والتأمين ضد الكوارث والتعويضات**

1.تقديم التعويضات الزراعية للمزارعين والمزارعات من خلال برنامج صندوق درء المخاطر والتامينات الزراعية الذي يقوم بوضع سياسات وبرامج للحد من الكوارث الطبيعية،

2.طورت لجنة المخاطر والكوارث خطة في مواجهة الكوارث والزلازل وتقديم يد العون خاصة في الزلزال الذي حدث في تركيا وسوريا.

- **تقديم أو تعزيز وتنفيذ القوانين والسياسات المراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث، وبناء القدرة على التكيف المناخي والبيئي (على سبيل المثال، قوانين الكوارث التي تتصدى للمخاطر التي تواجهها النساء في حالة حدوث كارثة)**

1.تحديث قانون رقم 7 لعام 1999 بشأن البيئة (اعداد المسودة وفيها إشارة الى المرأة والنساء بشكل واضح.

2.تم اعداد 14 خطة عمل تفصيلية للمساهمات المحددة وطنيا في ستة قطاعات، وجميع هذه الخطط مستجيبة للنوع الاجتماعي، حيث تم تعيين خبير للجندر لتطوير هذه الخطط بحيث تكون مراعية للنوع الاجتماعي:

المياه: خطة معالجة المياه العادمة واعادة استخدامها، خطة تحلية المياه في قطاع غزة لاستخدامها للشرب، ، خطة تطوير البنية التحتية (خزانات، شبكات المياه، شبكات صرف صحي، محطات معالجة) ، خطة تطوير مصادر المياه، خطة التكييف مع التغير المناخي. النفايات الصلبة: خطة تقليل الانبعاثات الناتجة عن النفايات الصلبة، خطة تحسين ادارة النفايات الصلبة.

النقل والمواصلات: خطة تقليل الانبعاثات في الطرق، خطة تعزيز الاستخدام المستدام للطرق.
الطاقة: خطة انتاج الطاقة المتجددة، خطة تحسين كفاءة الطاقة، خطة تحسين توزيع الطاقة.
الزراعة: خطة الزراعة الذكية مناخيا، خطة تخطيط وادارة الاراضي القادرة على الصمود امام التغير المناخي.
الصحة: خطة تطوير انظمة السلامة والمراقبة للمياه والغذاء والصرف الصحي، خطة زيادة الوعي وبناء القدرات للوقاية من الامراض.

القسم الرابع: المؤسسات الوطنية والإجراءات

33. وصف الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل التي اتبعتها دولة فلسطين لتحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك اسم الاستراتيجية والفترة التي تغطيها وأولوياتها وتمويلها ومواءمتها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك الغايات الواردة في إطار الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

تتبع دولة فلسطين لتحقيق المساواة بين الجنسين استراتيجية وخطة عمل وطنية يتم اعدادها بمشاورات واسعة مع مؤسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص وتغطي الاستراتيجية في العادة فترة ستة سنوات، وطورت وزارة شؤون المرأة الاستراتيجية الوطنية بالشراكة الواسعة مع مؤسسات المجتمع المدني تحت عنوان الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" تغطي الفترة 2024–2029 وهي جاهزة بمسودتها النهائية ولكن متوقف العمل بها مؤقتاً لمواجهة حرب الابادة ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة والقدس.

وتتلخص الاهداف الاستراتيجية ونتائجها كالتالي:

الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز وحماية مشاركة المرأة في الاقتصاد والتكنولوجيا والقوى العاملة.

النتيجة 1: جميع المؤسسات التشغيلية تتبنى حوافز تشجيعية ومشاريع ريادية لتشغيل النساء في جميع القطاعات والمواقع.

النتيجة 2: مؤسسات العمل والاقتصاد تتبنى توسيع وتطوير التشريعات والسياسات وقوانين الاقتصاد والعمل والأدلة الإجرائية بما يعزز الحماية والضمان الاجتماعي للنساء.

النتيجة 3: المؤسسات العاملة ملتزمة بمعايير العمل اللائق خاصة للنساء في القطاع غير المنظم

وهذا الهدف له علاقة مع الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة : تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. من خلال غايات تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تمكين المرأة

والاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر وتقديرها، بتوفير الخدمات العامة والهياكل الأساسية، ووضع سياسات للحماية الاجتماعية، وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبا على الصعيد الوطني

وإجراء إصلاحات لمنح المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والسيطرة على الأرض وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقا للقوانين الوطنية.

واعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز هذه السياسات والتشريعات للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات

والهدف 17 : عقد الشراكات لتحقيق الأهداف من خلال الغاية التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

والهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الاقتصاد، من خلال غايات تحقيق مستويات أعلى من الانتاجية الاقتصادية من خلال التنويع ، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا ،والابتكار ، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة.

وتعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار،وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

والحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع،وتوسيع نطاقها

وتعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الانتاجية وفرص العمل اللائق،ومباشرة الأعمال الحرة،والقدرة على الابداع والابتكار،وتشجيع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغير والمتوسطة الحجم ونموها بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية

الهدف الاستراتيجي الثاني: مكافحة جميع اشكال العنف ضد المرأة والفتاة

النتيجة 1: بيئة تشريعية وسياسية وإجراءات عملية مهيئة ومفعلة تتماشى مع المعايير الدولية للقضاء على العنف ضد النساء وجميع أشكال التمييز

النتيجة 2: الثقافة والاعراف والانماط الاجتماعية والمؤسسية مناهضة ومعززة لتتمتع النساء والفتيات بمجتمع خال من العنف ضدهن.

النتيجة 3: النساء الضحايا والناجيات من العنف يتمتعن بتمكين كامل من الخدمات خاصة العدلية والصحية والتعليمية

وهذا الهدف له علاقة مع كل من الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة 2030 : تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. من خلال الغاية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان

وكفالة حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.

والهدف رقم 16 السلام والعدل والمؤسسات القوية من خلال الغاية: إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم.

الهدف الاستراتيجي الثالث: زيادة تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الحياة العامة ومواقع صنع القرار

النتيجة 1: مشاركة المرأة في السلطة ومواقع اتخاذ القرار زادت خاصة في النقابات والاتحادات والهيئات المحلية. النتيجة 2: التربية على الحقوق السياسية للمرأة توسعت وزادت لدى الشباب والشابات خاصة في الجامعات الفلسطينية. النتيجة 3: تسليط الضوء على المرأة الفلسطينية وقضاياها ومشاركتها السياسية قد زادت من خلال العمل الفعال والتعاون مع الشبكات والمؤسسات الإعلامية والتكنولوجية والحقوقية المؤثرة محلياً، واقليمياً، ودولياً.

والهدف له علاقة باهداف التنمية المستدامة التالية، الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

من خلال الغاية كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

الهدف رقم 16 السلام والعدل والمؤسسات القوية، من خلال الغاية ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل

الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز العمل بأجندة المرأة والسلام والأمن تطبيقاً لقرار 1325 لحماية المرأة من الاعتداءات والانتهاكات الاسرائيلية

النتيجة 1 : خدمات الحماية وجهود الوقاية من آثار انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي تم تعزيزها وتوسيعها للنساء والفتيات

النتيجة 2 : جرائم الاحتلال الاسرائيلي ضد النساء تم رصدها وفضح امام منظمات حقوق الانسان واجهزة الامم المتحدة والوكالات الدولية.

النتيجة 3: النساء الأكثر تتضررا من ظروف الاحتلال توفرت لهن مقومات الصمود وخطط الاستجابة السريعة

وهذا الهدف له علاقة بالهدف رقم 16 من اهداف التنمية المستدامة السلام والعدل والمؤسسات القوية من خلال الغاية الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز مأسسة المساواة بين الجنسين وتعميم احتياجاتهم في كافة القطاعات

النتيجة1: قضايا النوع الاجتماعي تم تضمينها وادماجها في الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع والموازنات القطاعية للمؤسسات الرسمية الرئيسية

النتيجة2: الاعلام الفلسطيني تم تعزيزه وتمكينه ليستجيب لقضايا النوع الاجتماعي

النتيجة3: التنسيق والتشبيك مع الآليات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة توسع وتعزز نحو قضايا المساواة بين الجنسين.

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات من خلال الغاية: اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز هذه السياسات والتشريعات للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

34. وصف للنظام الذي تنتهجه دولة فلسطين في تتبع النسبة المخصصة من الميزانية الوطنية للاستثمار في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (وضع ميزانية مراعية للمنظور الجنساني)، بما في ذلك النسبة التقريبية من الميزانية الوطنية التي تُستثمر في هذا المجال.

الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي هي تطبيق لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية الموازنة. وهو يشمل إجراء تقييم للموازنات من منظور النوع الاجتماعي ، وإدماج منظور جنساني على جميع مستويات عملية الموازنة ، وإعادة هيكلة الإيرادات والنفقات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. باختصار ، هي استراتيجية وعملية ذات هدف طويل الأجل لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين.

لمتابعة تحقيق تطبيق الموازنة بحساسية للنوع الاجتماعي في دولة فلسطين شكلت الحكومة الفلسطينية في العام 2022 لجنة وطنية تحت مسمى اللجنة الوطنية للموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي برئاسة وزارة شؤون المراة وعضوية كل من : وزارة المالية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة العمل، وزارة الحكم المحلي، والامانة العامة لمجلس الوزراء، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وتهدف اللجنة الى:

1. قيادة وتوجيه عملية اعداد موازنات حساسة للنوع الاجتماعي في المؤسسات الفلسطينية الرسمية.
2. مأسسة تطبيق الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية، والعمل بما يضمن استدامتها، واتسامها بفعالية وكفاءة الأداء وبما يحقق الأهداف الوطنية المنشودة لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.
3. اعادة صياغة ادلة وإجراءات ونماذج الموازنات الحكومية والسياسات الوطنية لتعزيز عدالة النوع الاجتماعي.

4. بناء قدرات الفرق العاملة في فرق التخطيط والموازنة على أليات استجابة الموزنة لاحتياجات الجنسين.

وتتحدد مهام عمل اللجنة في النقاط التالية:

1. التنسيق مع الجهات الحكومية في اعداد الموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي
2. التنسيق مع الفريق الوطني لمنسقي التخطيط وفرق التخطيط والموازنة لإدماج وتضمين قضايا النوع الاجتماعي في الخطط والموازنات.
3. تطوير معايير ادماج قضايا النوع الاجتماعي في الموازنة العامة.
4. التنسيق مع جهات الاختصاص لبناء قدرات العاملين والعاملات في فرق التخطيط والموازنة.
5. اعداد الدراسات اللازمة لتشخيص الواقع وتحديد المعيقات في طريق تطبيق الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي.
6. تقديم توصيات سياساتية لمجلس الوزراء في مجال إختصاص عمل اللجنة.
7. الاطلاع على تجارب دول خارجية للاستفادة منها في تطوير جودة العمل للموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي.
8. دراسة وتطوير نماذج الموازنة العامة في وزارة المالية لتستجيب لقضايا النوع الاجتماعي
9. اعداد وصياغة الخطط التنفيذية لعمل اللجنة

كما تم تأسيس مجموعة العمل الخاصة بالنوع الاجتماعي التابعة للجنة تنسيق المساعدات بمكتب رئيس الوزراء LACS مما يضمن جودة إنفاق الأموال في المسارات التي تخدم قضايا النوع الاجتماعي. .

وإنشاء نظام إدارة معلومات المساعدات المالية التابع لمجلس الوزراء (AIMS) الذي يساعد بتحديد الأولويات الوطنية وتوفير الموارد المالية والبشرية والتقنية اللازمة لتحقيقها من خلال التنسيق والتشاور مع كافة الممولين الدوليين.

الموارد المالية المخصصة لوزارة شؤون المرأة

تبلغ معدل موازنة وزارة شؤون المرأة ما يقارب 2 مليون دولار وتشكل نص من الف من مجموع الموازنة الكلية وتخصص موارد مالية لتنفيذ برامج عمل الوزارة توزع على شكل نفقات تشغيلية ، ومن اهم البرامج المخصص لها موارد في الموازنة:

- ✓ $1,000,000 تنفيذ خطة قرار مجلس الأمن رقم 1325
- ✓ $50,000 الفئات المتروكة خلف الركب.
- ✓ $200,000 تمكين الشابات.
- ✓ $300,000 تمكين اقتصادي.
- ✓ $20,000 موازنات مستجيبة

35. الآليات الرسمية القائمة لمختلف الجهات المعنية للمشاركة في تنفيذ ورصد إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؟

- **منظمات المجتمع المدني**

مؤسسات قائمة على العضوية الطوعية يحكمها قانون خاص ومجلس إدارة منتخب تعمل في مجال حقوق الانسان والتمكين النسوي وفي مجالات التنمية المختلفة، تعمل بشكل مباشر على قضايا تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة في برامجها المختلفة ومن خلال التوعية وبناء القدرات والضغط والمناصرة وتنظيم النساء وتطوير الدراسات والتمثيل القانوني وتقديم الخدمات القطاعية والرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الانسان وخاصة حقوق المرأة.

- **المنظمات المعنية بحقوق المرأة**

هيئات مرتبطة بالأحزاب السياسية تعمل ضمن أحزابها أو في إطار طاقم شؤون المرأة والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في حشد وتأطير النساء الفلسطينيات وبناء قدراتهن في جميع المناطق، والتأثير على الأحزاب السياسية والحكومة الفلسطينية في تبني قضايا المرأة وتعزيز دور المرأة في قضايا الشأن العام والدفاع عن حقوقها في جميع المجالات ورفع نسبة تمثيل النساء في الأحزاب السياسية.

- **الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث**

تعمل في إطار مراكز مستقلة او تابعة لجامعات حكومية او أهلية في مجالات التعليم المختلفة وتطوير دراسات وأبحاث خاصة بقضايا المرأة، والتنشئة الاجتماعية وتعزيز مفاهيم النوع الاجتماعي عند الخريجين، وتوفير الدراسات والمعارف الرئيسية حول القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

- **المنظمات الدينية**

رجال الدين مجموعة من الفاعلين في نشر الدعوة الدينية وتوعية الناس بالحقوق والواجبات من منطلق ديني، ولديهم قدرة كبيرة على التأثير على الناس من خلال الخطب والفتاوى بما له علاقة بحق المرأة في العيش والاستقرار كالحصول على الميراث، وحرية اختيار الزوج.

- **منظومة الأمم المتحدة**

مجموعة من منظمات الأمم المتحدة العاملة والمؤسسات التمويلية والمنظمات الاهلية الدولية العاملة في فلسطين، والتي تضع على سلم أولوياتها قضايا النوع الاجتماعي، وتمويل المؤسسات الفلسطينية وبناء قدراتها من اجل تفعيل دورها في مجالات التنمية بشكل عام وفي مجال دمج قضايا النوع الاجتماعي

تعمل مؤسسات الامم المتحدة على بناء قدرات المؤسسات الحكومية لتمكينها من القيام بالتزاماتها أمام المجتمع الدولي، خاصة تلك المتعلقة بتعزيز حقوق المرأة ومناهضة العنف ضد المرأة

36. وصف لمساهمة الجهات المعنية في إعداد هذا التقرير الوطني.

بسبب حرب الإبادة الإسرائيلية المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة فمن المهم التأكيد على أن التواصل مع المؤسسات النسوية لم يكن متاحاً نتيجة لتدمير المؤسسات وشبكة الاتصالات وقطع الانترنت وهدم البيوت وترحيل السكان من أماكن سكناهم.

ساهمت الجهات المعنية في التقرير داخل وزارة شؤون المرأة من خلال الإدارات والوحدات ذات العلاقة من خلال تشكيل فريق موحد تحت اشراف الإدارة العامة للتخطيط والسياسات ومن ثم تقديم تدريب مكثف على المذكرة التوجيهية من خلال دعم فني مقدم من الاسكوا لكيفية تنظيم الأفكار وصياغة الإجراءات، وصولا الى تيسير مجموعات العمل وعرض المحاور المتضمنة في التقرير امام الشركاء من المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني.

ساهمت المؤسسات الحكومية في هذا التقرير من خلال الاطلاع على المسودة الأولى من التقرير والمشاركة في ورشة عمل لمدة يوم كامل من العمل، حيث تم تشكيل مجموعات عمل حسب جهات الاختصاص لوضع كافة الإجراءات المتخذة من قبل كل مؤسسة وتفسير التحديات التي واجهت عملية التنفيذ.

إضافة الى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في ورشة متخصصة لمدة يوم كامل من خلال نقاش مفصل لكل قسم من اقسام التقرير ووضع كافة الملاحظات على كل اجراء متخذ، ووضع الملاحظات التي من المهم تعديلها على مسودة التقرير.

37. وصف خطة العمل والجدول الزمني اللذين اتبعتهما دولتك لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (إذا كانت دولة طرفاً)، أو توصيات الاستعراض الدوري الشامل أو آليات أخرى لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة وتعالج عدم المساواة بين الجنسين/التمييز ضد المرأة.

1. بتاريخ 11 تموز 2018 ناقشت دولة فلسطين تقريرها الأول الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
2. بتاريخ 25 تموز 2018 وبعد مناقشة التقرير استملت دولة فلسطين الملاحظات والتوصيات الختامية من قبل اللجنة الأممية المختصة بالاتفاقية
3. كون وزارة شؤون المرأة هي رئيس الفريق الوطني لمتابعة تنفيذ الاتفاقية بالشراكة مع وزارة الخارجية والمغتربين تم إرسال الملاحظات الختامية بشكل مشترك إلى المؤسسات الرسمية للعمل على معالجة الفجوات التي ركزت عليها تلك الملاحظات.
4. تم عقد اجتماع لأعضاء الفريق الوطني الذي شارك في مناقشة التقرير تم فيه الاتفاق على إعداد مصفوفة شملت التوصيات، وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها والمدد الزمنية والجهات المسؤولة عن تنفيذ كل توصية.
5. فيما بعد عمل الفريق الوطني على تطوير تلك المصفوفة إلى خطة تنفيذية تشمل الفترة الزمنية (2019-2022).
6. تم طرح مسودة الخطة التنفيذية للنقاش من خلال عقد مشاورات وطنية شارك فيها المؤسسات أعضاء الفريق الوطني ومؤسسات (الائتلاف الأهلي النسوي للاتفاقية) ومؤسسات أخرى ذات علاقة.
7. عمل الفريق الوطني على تطوير الخطة التنفيذية وفقاً لملاحظات وتوصيات المشاركات والمشاركين في المشاورات الوطنية.
8. مرت الخطة التنفيذية بعدة مراحل لاعتمادها بشكل نهائي وفقا لما يلي:

أ. تم اعتمادها من قبل ممثلي المؤسسات الأعضاء في الفريق الوطني.

ب. ومن ثم تم عرضها على فريق من الخبراء لتقديم رأيهم وملاحظاتهم.

ت. عملت وزارة شؤون المرأة ووزارة الخارجية والمغتربين على إجراء تدقيق نهائي لمحتوى الخطة التنفيذية.

ث. ومن ثم تم اعتمادها من قبل اللجنة الوزارية العليا لمتابعة انضمام دولة فلسطين إلى الاتفاقيات والمرجعيات الدولية.

أصدر رئيس دولة فلسطين بتاريخ 7/ أيـــار/ 2014، قرار بتشكيل لجنة وزارية لمتابعة انضمام دولة فلسطين للمؤسسات والمواثيق والمعاهدات والبرتوكولات الدولية برئاسة وزارة الخارجية والمغتربين، وعضوية: 1. دائرة شؤون المفاوضات لمنظمة التحرير الفلسطينية. 2. وزارة الداخلية. 3. وزارة العدل. 4. وزارة التنمية الاجتماعية، 5. وزارة شؤون المرأة 6. السفير رياض منصور، 7. السفير إيلي صنبر، 8. السفير إبراهيم خريشة – مقرراً

وتختص اللجنة باعتماد التقارير الدولية لدولة فلسطين قبل أن يتم رفعها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وفقاً للإجراءات الرسمية والدبلوماسية المعتمدة.

ويتكون الفريق الوطني الخاص بالاتفاقية من (11) مؤسسة وهي: – وزرارة شؤون المرأة، وزارة الخارجية والمغتربين، وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة العمل، النيابة العامة، المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، اللجنة الوزارية العليا لمتابعة شؤون الكنائس.

شرطة حماية الأسرة.

بناء على الصلاحيات الممنوحة للفريق بموجب مرسوم التشكيل وللمزيد من التعاون سواء في إطار تنفيذ الاتفاقية وإعداد التقارير الخاصة بها تم إضافة مؤسسات حكومية أخرى. وهي: مجلس القضاء الأعلى، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الثقافة، وزارة الزراعة، وزارة الحكم المحلي.

علما بأن الخطة التنفيذية (2019– 2022) منشورة على الموقع الرسمي للجنة الأممية المختصة بالاتفاقية (لجنة سيداو) على الموقع التالي:

(tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=IN
T%2FCEDAW%2FFCO%2FPSE%2F42878&Lang=ar)

ان مهمة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقديم إحصاءات رسمية دقيقة، حول الأوضاع والاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية لخدمة المجتمع الفلسطيني، وإتاحتها وفق طرق نشر مختلفة

لتكون بمثابة أداة تحت تصرف الوزارات والمؤسسات الفلسطينية يسترشد بها لتشخيص المشاكل وتقييم التقدم الحاصل، واستخدامها في رسم السياسات والاستراتيجيات بعد ان تقوم بتحليلها. يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من خلال دائرة احصاءات النوع الاجتماعي بإظهار الفجوات القائمة في عدد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية من خلال المؤشرات الديمغرافية، والواقع التعليمي، والواقع الصحي والإعاقة، والقوى العاملة، والفقر، والأمن الغذائي، إضافة الى مؤشرات حول الحياة العامة وصنع القرار، والإعلام، والتكنولوجيا، والحائزين الزراعيين، والعنف ضد المرأة، آخذين في الاعتبار المؤشرات التي وردت في الإطار الوطني للنوع الاجتماعي وما يتسق معه من الأطر الإقليمية والدولية وأهداف التنمية المستدامة.

القسم الخامس: البيانات والإحصاءات

يناقش هذا القسم البيانات والإحصاءات المتوفرة ودورها في تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال انتاج واستخدام الإحصاءات المراعية للنوع الاجتماعي.

38. أهم المجالات التي حققت فيها دولة فلسطين أكبر قدر من التقدم على مدى السنوات الخمس الماضية في ما يتعلق بإحصاءات الجنسين على المستوى الوطني؟

☐ **إجراء مسوحات جديدة لإنتاج معلومات أساسية وطنية بشأن مواضيع متخصصة (مثل استغلال الوقت والعنف القائم على أساس الجنس وملكية الأصول والفقر والإعاقة).**

1. قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة ما بين الأعوام 2019–2024 بالعمل على **تنفيذ مسوح وتعددات وفعاليات جمع البيانات للاستفادة منها فيما** يتعلق بإحصاءات الجنسين على المستوى الوطني، وهذه المسوح سواء كانت متخصصة كمسوح للنوع الاجتماعي أو غير متخصصة كان لها الأثر الكبير في إبراز الفجوات بين الجنسين، وتوفير بيانات تتعلق بالتنمية المستدامة وتحديثها وحساب مؤشرات جديدة. **(مرفق قائمة بأسماء المسوح والتعددات) ونورد بالتفصيل عن أهمها وفق الآتي:**

1.1 قام الجهاز بتنفيذ مسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2019، وهو من المسوح النوعية المتخصصة، ونفذ في فلسطين للمرة الثالثة، إذ تم تنفيذ المسح الأول في العام 2005، والمسح الثاني في العام 2011، ويحتل المسح أهمية خاصة كونه يسلط الضوء على ظاهرة العنف في المجتمع الفلسطيني، سواء العنف الأسري أو المجتمعي، ويشكل فرصة لإجراء المقارنات مع المسوح السابقة للوقوف على حجم ظاهرة العنف في المجتمع الفلسطيني ومدى انتشارها وما طرأ عليها من تغيرات، وما يرتبط بها من سمات تنموية وإنسانية، ويهدف هذا المسح الى توفير قاعدة بيانات شاملة ومحدثة حول العنف الموجه ضد النساء والأطفال والشباب وكبار السن، والتي من شأنها مساعدة صناع القرار وراسمي السياسات في إعداد الخطط والبرامج وصياغة التدخلات المستندة الى الأدلة للنهوض بواقع هذه الفئات وتلبية احتياجاتهم وتقديم الخدمات اللازمة لهم. تم تنفيذ مسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2019 في ظل الحاجة المتزايدة لسد الفجوة في البيانات التي

ظهرت خلال المسحيين السابقين، وفي ظل المتطلبات الدولية المرتبطة بأجندة التنمية المستدامة 2030، والحاجة لتوفير هذه المؤشرات ضمن الأولويات الوطنية، بالإضافة الى تلبية احتياجات كافة الشركاء من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، خاصة اللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء التي ترأسها وزارة شؤون المرأة بهدف مساعدتها في إعداد الاستراتيجية الوطنية القادمة لمناهضة العنف ضد المرأة، والعمل على تطوير قسم خاص لتغذية نموذج قياس التكلفة الاقتصادية لصالح وزارة شؤون المرأة.

2.1 تنفيذ المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2019-2020 (MICS) والذي يعد من المسوح النوعية الضخمة ويكتسب هذا المسح أهمية خاصة مقارنة بالدورات السابقة من كونه سيشكل أداة رئيسية لقياس جزء كبير من مؤشرات التنمية المستدامة تعد ذات أهمية حاسمة لمراقبة أهداف التنمية المستدامة، حيث توفر هذه الدراسة معلومات حول 35 مؤشراً عالمياً لأهداف التنمية المستدامة و31 مؤشراً محلياً معتمداً من قبل الجهاز. هدف المسح إلى توفير بيانات عالية الجودة لتقييم الوضع الصحي والاقتصادي والاجتماعي للأطفال والنساء، وتزويد البيانات اللازمة لمراقبة التقدم نحو الأهداف الوطنية، وجمع البيانات المفصلة لتحديد الفجوات والتفاوتات، والتحقق من البيانات من مصادر أخرى، وإنتاج بيانات حول مؤشرات التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي. وبالإضافة إلى ذلك غطى المسح مواضيع فحص جودة المياه، الحماية الاجتماعية، تقييم التعليم المبكر (للأطفال 7-14 سنة)، الاعاقة ضمن المفهوم الجديد لأنواع الاعاقة، الطاقة النظيفة، الفقر متعدد الأبعاد بين الأطفال والنساء والأفراد.

3.1 يعد التعداد الزراعي 2021 أحد أهم الأنشطة الإحصائية التي تم تنفيذها في الجهاز، حيث وفر قاعدة بيانات شاملة ومحدثة حول الحيازات الزراعية مصنفة حسب الجنس، وبنية وتركيب القطاع الزراعي في فلسطين على نحو يمكن فلسطين من مواكبة الالتزام بتوفير متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال توفير بيانات لم تكن موجود سابقاً من اجل حساب المؤشرات المتعلقة بالهدف الخامس وهي مؤشر (1.1.a.5) نسبة مجموع المزارعين الذين يمتلكون أراض زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية، والمؤشر (2.1.a.5) حصة المرأة بين الملاّك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، حسب نوع الحيازة .

قائمة المسوح والتعدادات التي تم تنفيذها خلال السنوات الخمس الماضية:

الرقم	اسم المسح أو التعداد	الملاحظة
.1	المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات، 2019-2020	-
.2	المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2019، 2023	-
.3	مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019	-
.4	التعداد الزراعي، 2021	-
.5	مسح القوى العاملة 2019-2024	-
.6	مسح مراقبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية،2020	-

الرقم	اسم المسح أو التعداد	الملاحظة
.7	مسح معايير المعيشة في فلسطين، الانفاق والاستهلاك والفقر 2022	جاري العمل على معالجة بياناته
.8	مسح القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظمة، 2022	-
.9	مسح سيادة القانون والوصول إلى العدالة، 2021، 2023	-
.10	مسح أثر جائحة كوفيد -19 على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية	الدورة الأولى (آذار- أيار) 2020 الدورة الثانية (حزيران -كانون أول) 2020
.11	مسح أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) على مؤسسات القطاع الخاص	الدورة الأولى (آذار- أيار) 2020 الدورة الثانية (آذار- أيار) 2021

- **تحسين مصادر البيانات الإدارية أو البديلة لمعالجة ثغرات البيانات الجنسانية.**

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالعمل على تصميم نماذج بيانات سجلات إدارية من اجل انتاج مؤشرات للنوع الاجتماعي، شملت هذه النماذج مؤشرات متعلقة بملكية النساء للأراضي في مشروع أعمال التسوية في الضفة الغربية وبالتعاون مع هيئة تسوية الأراضي والمياه، وكما تطوير نموذج لجميع المالكين/ات بالتعاون مع سلطة الأراضي، أيضاً تم تطوير نماذج متعلقة بوزارة التنمية الاجتماعية والشرطة (دائرة حماية الأسرة) من أجل جمع مؤشرات متعلقة بالأطفال، حيث تغطي هذه المؤشرات العام 2023. كما يتم العمل على تطوير نماذج بيانات سجلات إدارية لتغطية الفجوات في بيانات مؤشرات النوع الاجتماعي ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة ومن أجل اشتقاق المزيد من المؤشرات التي تقيس مدى تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في مقدمتها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) حيث تم العمل على اقرار قائمة أول مصفوفة مؤشرات وطنية وإقليمية لدولة فلسطين في العام 2019، ومنهاج إعلان بيجين، وأطر العمل الدولية لإحصاءات النوع الاجتماعي.

- **إنتاج المنتجات المعرفية المتعلقة بإحصاءات مفصلة حسب الجنس (على سبيل المثال، تقارير سهلة الاستخدام، ملخصات السياسات، أوراق البحث).**

1. قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة ما بين الأعوام 2019-2024 بالعمل على **انتاج ونشر التقارير الإحصائية والتحليلية والمطويات والفيديوهات لرفع الوعي بقضايا وإحصاءات النوع الاجتماعي ومن أبرز المخرجات المتخصصة ما تم العمل عليه:**

1.1 نشر تقرير العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019 - **تقرير تحليلي:** تم تحليل بيانات مسح العنف في المجتمع الفلسطيني باستخدام الإحصاء الوصفي لتلخيص ووصف الارقام وذلك بغرض تسهيل تفسيرها، مثل الرسومات البيانية والجداول المختلفة. كما تم استخدام الإحصاء الاستدلالي والذي يحتوي على تلك الأساليب التي من خلالها يتم اتخاذ القرارات حول المجتمع الإحصائي واستنتاج خصائصه، وذلك من واقع العينة المسحوبة من هذا المجتمع، مثل كاي تربيع "Chi_Squar " وذلك للخروج وتحديد المتغيرات ذات العلاقة المعنوية مع العنف بأنواعه المختلفة، والانحدار اللوجستي "Logistic Regression" يوفر إمكانية التنبؤ

بحدوث العنف من خلال المتغيرات المرتبطة بالعنف، وقدم توصيات لمعالجة ظاهرة العنف لكل فئات المجتمع الفلسطيني (https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2638.pdf)، وأيضا تم نشر **التقرير الاحصائي** للمسح (مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019 النتائج الرئيسية) حيث عرض النتائج الرئيسية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2019، وسلط الضوء على العنف الذي يتعرض له الأفراد في المجتمع الفلسطيني سواء العنف الأسري أو العنف المجتمعي، ويوفر قراءة لواقع واتجاه حجم ظاهرة العنف، (https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2611.pdf).

2.1 نشر سلسلة تقارير من تقرير المرأة والرجل في فلسطين– قضايا وإحصاءات: يعتبر هذا التقرير أحد المخرجات التي يصدرها الجهاز ضمن سلسلة من التقارير المتخصصة بقضايا النوع الاجتماعي بهدف الوقوف على واقع المرأة والرجل في المجتمع الفلسطيني وتوفير البيانات الكافية والضرورية لرسم السياسات حولها. يعرض التقرير مجموعة مختارة من المؤشرات الأساسية الخاصة بواقع المرأة والرجل (حوالي 113 مؤشر)، ويحمل بين طياته عدة قضايا، إذ يتناول المؤشرات الديمغرافية للمرأة والرجل، ومؤشرات حول الواقع التعليمي، والواقع الصحي، والقوى العاملة، الفقر، والأمن الغذائي، الحائزين الزراعيين، إضافة الى مؤشرات حول الحياة العامة وصنع القرار، والتكنولوجيا، والهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المتعلق تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، بالإضافة الى فصل حول المرأة المقدسية وآخر حول المرأة الريفية، آخذين بعين الاعتبار المؤشرات التي وردت في الإطار الوطني للنوع الاجتماعي وما يتسق معه من الأطر الإقليمية والدولية وأهداف التنمية المستدامة.(https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2682.pdf).

3.1 نشر سلسلة تقارير واقع حقوق الطفل الفلسطيني: يشكل هذا التقرير أداة مركزية لمراقبة التطور على واقع حقوق الطفل في فلسطين في شتى المجالات من خلال توفير قاعدة بيانات شاملة تساهم في رسم السياسات، وصياغة الخطط والبرامج والتدخلات وتقييمها، وبناء الرؤية الفلسطينية حول الطفولة في فلسطين، إذ يعرض تحليلاً وتشخيصاً لواقع حقوق الطفل الفلسطيني من خلال (حوالي 75 مؤشر)، ويتناول الواقع الديموغرافي وأبرز المؤشرات السكانية المتعلقة بالأطفال، وواقع التعليم والصحة والحماية، إضافة الى إجراءات الاحتلال بحق الأطفال، وواقع مؤشرات تنمية الطفولة المبكرة. (https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2684.pdf).

قائمة بأبرز المخرجات المتخصصة في النوع الاجتماعي خلال الخمس سنوات الماضية:

الرقم	اسم المخرج	الملاحظة	رابط أحدث اصدار
1.	واقع النوع الاجتماعي في فلسطين ضمن أهداف التنمية المستدامة، 2019	–	https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2453.pdf

الرقم	اسم المخرج	الملاحظة	رابط أحدث اصدار
.2	السكان والتعليم من منظور النوع الاجتماعي، 2019	مطوية بالاعتماد على التعداد العام 2017	https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2455.pdf
.3	الإعاقة من منظور النوع الاجتماعي، 2019	مطوية بالاعتماد على التعداد العام 2017	https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2456.pdf
.4	واقع سوق العمل في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي، 2019	مطوية بالاعتماد على تعداد 2017	https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2457.pdf
.5	دراسات إحصائية من منظور النوع الاجتماعي- التعليم، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المنشآت، التعليم العالي وسوق العمل	بالاعتماد على التعداد العام 2017	https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2582.pdf
.6	المرأة في مواقع صنع القرار، 2020	-	https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2536.pdf
.7	تقرير المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات	2020-2021-2022-2023	https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2682.pdf
.8	بيان صحفي حول أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي	سنوي/ بشكل دوري 03/08	https://2u.pw/fiaqW0vN
.9	مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019 النتائج الرئيسية	-	https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2611.pdf
.10	العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019 - تقرير تحليلي	-	https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2638.pdf
.11	بيان صحفي بعنوان "اطفال ونساء قطاع غزة يواجهون كارثة انسانية غير مسبوقة"2023	-	https://2u.pw/IRdqhLcC
.12	بيان صحفي حول أوضاع أطفال فلسطين عشية يوم الطفل الفلسطيني، 2024/04/05	سنوي/ بشكل دوري 04/05	https://2u.pw/35grwemk
.13	واقع حقوق الطفل الفلسطيني	2020-2021-2022-2023	https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2684.pdf
.14	واقع الطفل ضمن أهداف التنمية المستدامة في فلسطين، 2021	-	https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2600.pdf
.15	فيديو عن المدارس التي تحصل على بنى تحتية ومواد ملائمة لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة	-	https://www.youtube.com/watch?v=5ui8QfqyrG8
.16	فيديو عن الزواج المبكر للأطفال	-	https://www.youtube.com/watch?v=7Yh14YI-n_E
.17	فيديو عن العنف ضد الأطفال		https://www.youtube.com/watch?v=EAmJEnQz-II

2. أجندة التنمية المستدامة 2023:

يعمل الجهاز على تقييم الإطار العالمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (248 مؤشر) بصفته المؤسسة الرسمية المكلفة برصد وتحديث مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير البيانات المطلوبة بالتعاون مع الشركاء الفلسطينيين، بالإضافة الى تقييم صلة ذلك الإطار بالسياق الوطني ومدى أولوية العمل عليه استناداً إلى الخطط الاستراتيجية ومنهجيات العمل لتزويد البيانات بجميع الآليات ذات الصلة بما في ذلك

مصادر البيانات. ويقوم الجهاز بنشر المنتجات المعرفية المتعلقة بالتنمية المستدامة والتي تخدم إحصاءات النوع الاجتماعي. **ومن أبرز المخرجات المتخصصة في التنمية المستدامة:**

الرقم	المخرج	الملاحظة	رابط أحدث اصدار
.1	مسح توجهات المواطنين حول الأولويات الوطنية في إطار أجندة التنمية المستدامة، 2019	2019	https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2463.pdf
.2	التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، 2019	2020	https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2518.pdf
.3	التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، 2021	2022	https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2630.pdf
.4	التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، 2022	2023	https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2676.pdf
.5	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية المستدامة	–	https://www.pcbs.gov.ps/mainSDGsAr.aspx
.6	قاعدة البيانات التفاعلية لمؤشرات التنمية المستدامة	–	https://www.pcbs.gov.ps/SDGsIndicators/pxweb/ar/myDb/START

39. **أولويات دولة فلسطين لتعزيز الإحصاءات الجنسانية الوطنية خلال السنوات الخمس المقبلة؟**

- ☐ **تصميم القوانين أو اللوائح أو البرامج الإحصائية/الاستراتيجية التي تعزز تطوير الإحصاءات الجنسانية.**
- ☐ **استخدام بيانات أكثر مراعاة لاعتبارات المنظور الجنساني في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج والمشاريع.**
- ☐ **زيادة و/أو تحسين استخدام مصادر البيانات الإدارية أو البديلة لمعالجة ثغرات البيانات الجنسانية.**

40. **المؤشرات الجنسانية[4] التي وضعتها دولة فلسطين ضمن أولوياتها لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة؟**

نعم، قام الجهاز بوضع مصفوفة مؤشرات التنمية المستدامة، وخريطة للحالة الوطنية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها عالمياً، والتي تشكل الإطار المرجعي الإحصائي في جميع أنحاء العالم. وكان الناتج الرئيسي عبارة عن مصفوفة تتضمن معلومات مفصلة حول كل مؤشر من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة توفر صورة كاملة ومحدثة عن الوضع الوطني، من حيث توافر البيانات لمستويات التصنيف والسنوات، وتوقيت ودورية جمع البيانات ومصادر البيانات. وتزداد الآن مجموعة المؤشرات التي تم النظر فيها تدريجياً من قبل الجهاز من اجل سد الثغرات في البيانات وتعكس جميع التحسينات في إنتاج المؤشرات الإحصائية داخل النظام الإحصائي الوطني والاستجابة لاحتياجات المستخدمين من البيانات، ومرت عملية توطين أهداف التنمية المستدامة في السياق الفلسطيني بخطوتين، الأولى تحديد الأولويات الوطنية من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، والثانية إدماج الغايات ذات

[4] يُستخدم مصطلح "المؤشرات الجنسانية" للإشارة إلى المؤشرات التي تتطلب صراحةً التصنيف حسب نوع الجنس و/أو الإشارة إلى المساواة بين الجنسين باعتبارها الهدف الأساسي. على سبيل المثال، يرصد المؤشر 5.ج.1 لأهداف التنمية المستدامة نسبة الدول التي تطبق أنظمة لتتبع المخصصات العامة الموجهة نحو السياسات والبرامج التي تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين - وتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تعزيز المساواة بين الجنسين. يستخدم المصطلح أيضاً للمؤشرات التي يندرج فيها النساء والفتيات ضمن المؤشر باعتبارهن الفئة السكانية المستهدفة (انظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة. 2018. *تحويل الوعود إلى أفعال: المساواة بين الجنسين في خطة عمل التنمية المستدامة لعام 2030*. نيويورك).

الأولوية الوطنية في أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية. وهكذا تم توطين أهداف التنمية المستدامة وإدماجها في التخطيط الوطني عوضاً عن اعتمادها كأجندة وطنية منفصلة. وبالنظر للإطار الزمني للتخطيط الوطني للأعوام 2017 2022، سيكون بمقدور الحكومة الفلسطينية وشركائها تقييم مدى التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة في نهاية هذه المرحلة وقبل وضع أجندة السياسات الوطنية القادمة. وسيساعد ذلك في اتخاذ القرارات الملائمة لاستمرار فلسطين على المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسيساعد في الوقت ذاته، من مراعاة الأولويات الوطنية المستجدة حتى 2030 العام.

كما يشكل نظام المراقبة الاحصائي أداة مهمة في عملية رصد وتوثيق ومتابعة واقع القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمع الفلسطيني وفق الرؤيا والأهداف الاستراتيجية، يشتمل نظام المراقبة الإحصائي على 98 مؤشر ترصد مختلف القطاعات في مجالات السكان، والعمل، والتعليم، والثقافة، والاقتصاد، والحكم، والانتهاكات الإسرائيلية وغيرها من القطاعات، ويوجد 25 مؤشر حسب الجنس لتوضيح الفجوة بني الذكور والإناث وحسب الفئة العمرية للإشارة إلى فئة الشباب والأطفال مقارنة بباقي الفئات العمرية. كما يشمل نظام المراقبة الإحصائي مؤشرات التنمية المستدامة الـ 284.

كم عدد المؤشرات التي يتضمنها وكم عدد المؤشرات المخصصة جنسانياً؟

بلغ عدد المؤشرات في مصفوفة أهداف التنمية المستدامة 248 مؤشراً، وتم تحديد عدد 108 مؤشرات ذات علاقة مباشرة بالنوع الاجتماعي، أما في نظام المراقبة الاحصائي يشتمل على 98 مؤشراً منها 25 مؤشراً ذات علاقة بالنوع الاجتماعي.

(مرفق قائمة مؤشرات النوع الاجتماعي ضمن أهداف التنمية المستدامة ونظام المراقبة الإحصائي).

هل بدأ جمع البيانات بشأن المؤشرات المخصصة جنسانياً وتجميعها؟

نعم، باشر الجهاز بجمع البيانات المتعلقة بجميع مؤشرات التنمية المستدامة ونظام المراقبة الاحصائي ومن ضمنها المؤشرات ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي من خلال مصادر البيانات المختلفة سواء التي يتم العمل عليها من قبل الجهاز والمتمثلة بالتعدادات والمسوح أو من خلال السجلات الإدارية بالإضافة الى الموارد الدولية.

واقع النوع الاجتماعي في أجندة التنمية المستدامة 2030

عند الحديث عن واقع مؤشرات النوع الاجتماعي في أهداف التنمية المستدامة، هناك (108) مؤشرات في فلسطين، فنجد أن هناك 88 مؤشراً متوفر عنها بيانات، و20 مؤشراً لا يتوفر عنها بيانات. هناك 12 مؤشراً من أصل 14 مؤشراً متوفر عنها بيانات ضمن الهدف الخامس. أيضاً تم العمل على تحديد 78 منها ضمن

أولويات أجندة السياسات الوطنية التي تضع المواطن الفلسطيني في محور عملية التخطيط والتي تشكل اهداف التنمية المستدامة أحد مرجعياتها.

مؤشرات النوع الاجتماعي في أهداف التنمية المستدامة في فلسطين حسب توفر البيانات 2024

أهداف التنمية المستدامة	مدى توفر البيانات		المجموع
	متوفرة	غير متوفرة	
01. القضاء على الفقر	7	2	**9**
02. القضاء التام على الجوع	3	3	**6**
03. الصحة الجيدة والرفاه	18	6	**24**
04. التعليم الجيد	10	1	**11**
05. المساواة بين الجنسين	12	2	**14**
06. المياه النظيفة والنظافة الصحية	2	0	**2**
07. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	2	0	**2**
08. العمل اللائق ونمو الاقتصاد	6	2	**8**
09. الصناعة والابتكار والهياكل	2	0	**2**
10. الحد من أوجه عدم المساواة	2	0	**2**
11. مدن ومجتمعات محلية مستدامة	3	2	**5**
12. الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	1	0	**1**
13. العمل المناخي	2	0	**2**
14. الحياة تحت الماء	0	0	**0**
15. الحياة في البر	0	0	**0**
16. السلام والعدالة والمؤسسات القوية	15	2	**17**
17. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	3	0	**3**
المجموع	88	20	**108**

41. تصنيفات البيانات[5] التي توفرها المسوحات الرئيسية عادةً في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؟

- ☐ **الموقع الجغرافي**
- ☐ **الجنس/النوع الاجتماعي**
- ☐ **العمر**
- ☐ **التعليم**
- ☐ **الحالة الاجتماعية**
- ☐ **الإعاقة**

هذه التصنيفات يتم توفيرها بشكل مستمر في المسوح الرئيسية التي يتم تنفيذها في الجهاز، وأهم التحديات التي تواجه جمع التصنيفات الأكثر شمولا هي أنها تحتاج عينة كبيرة وبحاجة الى توفير تمويل.

[5] على النحو المحدد في 1/70/A/RES، مع إضافة التعليم والحالة الاجتماعية والدين والتوجه الجنسي.

القسم السادس: الاستنتاجات والخطوات القادمة

من أهم الدروس المستفادة لتطوير عملية المراجعة لمنهاج عمل بيجين تتعلق تنفيذ برامج ومبادرات على نطاق اوسع والتي تهدف إلى تعزيز الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الفلسطينية.

وتعزيز انضمام النساء الفلسطينيات الى المواثيق واللجان الدولية وذلك لرفع أصواتها على مستوى العالم الامر الذي يساهم لتبادل خبراتهن، والمساهمة في صياغة المبادرات والتي تعمل على تمكينها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

وتفعيل الاتفاقيات الدولية ودور ومنظمات حقوق الانسان في توفير الامن والسلام للنساء في دولة فلسطين وخصوصا في قطاع غزة في ظل حرب الابادة الجماعية الحالية.

والوصول الى عدد أكبر من النساء في برامج الدعم الاقتصادي وتوفير المشاريع حيث ان نسبة المشاريع التي تم منحها للنساء في اخر خمس سنوات غير كافية.

واعتماد نهج تشاركي بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وعدم توافر بيئة تمكينية تفسح المجال للمبادرات والابتكارات النابعة من البيئة المحلية لتمكين النساء والفتيات من تحقيق المساواة.

بالإضافة الى تفعيل آليات التواصل ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتسهيل عملية جمع البيانات وتلخيص النتائج. وزيادة آليات التنسيق بين العاملين في مجال التخطيط والسياسات والعاملين في مجال النوع الاجتماعي والمتابعة والتقييم.

ومن اهم التحديات التي واجهتنا في اعداد تقرير دولة فلسطين بيجين +30

يعتبر الاحتلال الاسرائيلي العائق الرئيسي في تحقيق التقدم والتنمية في الاراضي الفلسطينية، حيث تعتبر الممارسات القمعية اليومية والتي يقوم بها باتجاه الشعب الفلسطيني سواء بالضفة الغربية او قطاع غزة والمتمثلة بحواجز التفتيش ومنع التجوال وإغلاق المعابر كلها ساهمت في إعاقة عملية إعداد التقرير، فانتهاكات واعتداءات الاحتلال الاسرائيلي تشكل معيقاً اساسياً في تعزيز المساواة وإفشال جهود التنمية على مدار الخمس سنوات. بالإضافة الى زيادة حالات العنف في المجتمع الفلسطيني فهناك علاقة طردية ما بين الاحتلال والعنف ضد المرأة، فكلما تمعن الاحتلال بغطرسته ازدادت نسب العنف المجتمعي. فعلى سبيل المثال عدم انتظام دوام

الموظفين ذوي العلاقة بسبب الحواجز الإسرائيلية مما اعاق عملية التواصل والحصول على المعلومات والتغذية الراجعة،

فالنساء والفتيات هن الاكثر تضرراً من النزاعات والحروب والمخاطر المرتبطة بها. فسكان القطاع والذي اغلبه من النساء والاطفال بفترة نكبة حاليا، فهم يعيشون بالخيام ويعتمدون على المساعدات الانسانية والتي تعتبر شحيحة ولا تكفي 10% من متطلبات الحياة الاساسية والكريمة بالإضافة الى عدم الحصول على الخدمات الاساسية مثل الصحة والتعليم والفرص الاقتصادية.

فمنذ العام 2021 احتفظت دولة الاحتلال بإيرادات الضريبة الفلسطينية، والتي تشكل 70% من اجمالي ايرادات السلطة، والتي أدت بدورها الى تباطؤ الانشطة الاقتصادية، وهذا بدورة أثر على الناتج المحلي الاجمالي.

وعدم توافر قواعد بيانات شاملة للإحصائيات المتعلقة بالجنس مما أثر على عملية إعداد المؤشرات الخاصة بالرصد والتوثيق، كما أن عدم توفير التمويل اللازم في تنفيذ السياسات يساهم في التباطؤ في إقرار المزيد من السياسات والتشريعات.

الملاحق

ملحق (1): المرأة الفلسطينية واقع واحصاءات

1. المؤشرات السكانية والديمغرافية

عدد السكان المقدر في فلسطين حسب المنطقة والجنس، نهاية العام 2019- 2023

السنه/المنطقة	الجنس		
	كلا الجنسين	ذكور	إناث
2019			
فلسطين	**5,038,918**	**2,562,304**	**2,476,614**
الضفة الغربية	3,019,948	1,539,038	1,480,910
قطاع غزة	2,018,970	1,023,266	995,704
2020			
فلسطين	**5,164,173**	**2,625,355**	**2,538,818**
الضفة الغربية	**3,086,816**	1,572,632	1,514,184
قطاع غزة	**2,077,357**	1,052,723	1,024,634
2021			
فلسطين	**5,290,925**	**2,689,117**	**2,601,808**
الضفة الغربية	**3,154,418**	1,606,571	1,547,847
قطاع غزة	**2,136,507**	1,082,546	1,053,961
2022			
فلسطين	**5,419,053**	**2,753,535**	**2,665,518**
الضفة الغربية	**3,222,646**	1,640,796	1,581,850
قطاع غزة	**2,196,407**	1,112,739	1,083,668
2023			
فلسطين	**5,548,457**	**2,818,549**	**2,729,908**
الضفة الغربية	**3,291,406**	1,675,256	1,616,150
قطاع غزة	**2,257,051**	1,143,293	1,113,758

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. الفلسطينيون في نهاية عام 2023. رام الله – فلسطين.

التوزيع النسبي للأسر في فلسطين حسب المنطقة وجنس رب الأسرة لسنوات مختارة

جنس رب الأسرة	فلسطين	المنطقة	
		الضفة الغربية	قطاع غزة
2017			
ذكر	**90.0**	89.6	90.6
أنثى	**10.0**	10.4	9.4
المجموع	**100**	**100**	**100**
2020			
ذكر	**89.1**	88.2	90.7
أنثى	**10.9**	11.8	9.3
المجموع	**100**	**100**	**100**

(تابع): التوزيع النسبي للأسر في فلسطين حسب المنطقة وجنس رب الأسرة لسنوات مختارة

جنس رب الأسرة	فلسطين	المنطقة	
		الضفة الغربية	قطاع غزة
2021			
ذكر	**89.0**	88.0	90.0
أنثى	**11.0**	12.0	10.0
المجموع	**100**	**100**	**100**
2022			
ذكر	**88.3**	87.9	89.1
أنثى	**11.7**	12.1	10.9
المجموع	**100**	**100**	**100**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. المرأة والرجل في فلسطين– قضايا وإحصاءات، 2023. رام الله – فلسطين.

التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب المنطقة والجنس والحالة الزواجية، 2022

المنطقة والجنس	الحالة الزواجية				المجموع
	لم يتزوج أبداً*	متزوج	أرمل	مطلق/ منفصل	
فلسطين	**38.4**	**57.0**	**3.2**	**1.4**	**100**
ذكور	42.7	55.9	0.7	0.7	**100**
إناث	34.0	58.1	5.8	2.1	**100**
الضفة الغربية	**38.0**	**57.1**	**3.4**	**1.5**	**100**
ذكور	42.5	56.0	0.7	0.8	**100**
إناث	33.4	58.3	6.2	2.1	**100**
قطاع غزة	**38.9**	**56.8**	**3.0**	**1.3**	**100**
ذكور	43.0	55.8	0.7	0.5	**100**
إناث	34.8	57.8	5.4	2.0	**100**

*** يشمل الأفراد الذين عقدوا قرانهم لأول مرة ولم يتم الدخول.**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. المرأة والرجل في فلسطين– قضايا وإحصاءات، 2023. رام الله – فلسطين.

ملخص للمؤشرات الديمغرافية في دولة فلسطين حسب المنطقة لسنوات مختارة

المؤشر	السنة				
	2019	2020	2021	2022	2023
دولة فلسطين					
نسبة الجنس	103.5	103.4	103.4	103.3	103.2
نسبة الإعالة	71.2	70.6	69.9	69.3	68.6
العمر الوسيط	20.7	20.8	21.0	21.1	21.3
معدل المواليد الخام	30.2	29.9	29.5	29.1	28.8
معدل الوفيات الخام	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7
معدل النمو السكاني	2.5	2.5	2.4	2.4	2.4
معدل الخصوبة الكلي	...	3.8***	...	...	...
توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة (ذكور)	72.9	73.0	73.1	73.2	73.3
توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة (إناث)	75.2	75.3	75.3	75.4	75.5
أعداد عقود الزواج	44,320	41,221	45,018	43,430	...
معدل الزواج الخام	8.9	8.1	8.6	8.1	...
أعداد وقوعات الطلاق	8,551	8,006	9,794	9,564	...
معدل الطلاق الخام	1.7	1.6	1.9	1.8	...
متوسط حجم الأسرة	5.1	5.1	5.0	5.0[1]	...

(تابع): ملخص للمؤشرات الديمغرافية في دولة فلسطين حسب المنطقة لسنوات مختارة

المؤشر	السنة				
	2023	2022	2023	2022	2023
الضفة الغربية					
نسبة الجنس	103.9	103.9	103.8	103.7	103.7
نسبة الإعالة	66.2	65.5	64.9	64.4	63.9

العمر الوسيط	21.7	21.9	22.1	22.3	22.5
معدل المواليد الخام	27.7	27.5	27.2	26.9	26.6
معدل الوفيات الخام	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9
معدل النمو السكاني	2.2	2.2	2.2	2.1	2.1
معدل الخصوبة الكلي	...	3.8***	...	…	...
توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة	73.2	73.3	73.4	73.5	73.6
توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة	75.5	75.6	75.7	75.7	75.8
أعداد عقود الزواج	27,280	20,493	24,443	24,263	
معدل الزواج الخام	9.1	6.7	7.8	7.6	…
أعداد وقوعات الطلاق	5,369	4,558	5,605	5,302	…
معدل الطلاق الخام	1.8	1.5	1.8	1.7	…
متوسط حجم الأسرة	4.9	4.7	4.7	4.7[(1)]	…
قطاع غزة					
نسبة الجنس	102.8	102.7	102.7	102.7	102.7
نسبة الإعالة	79.2	78.6	77.8	76.9	75.9
العمر الوسيط	19.2	19.2	19.3	19.3	19.5
معدل المواليد الخام	34.0	33.4	32.9	32.4	32.0
معدل الوفيات الخام	3.5	3.4	3.4	3.4	3.7
معدل النمو السكاني	2.9	2.9	2.8	2.8	2.7
معدل الخصوبة الكلي	...	3.9***	...	…	...
توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة	72.5	72.6	72.7	72.8	72.9
توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة	74.7	74.8	74.9	75.0	75.1
أعداد عقود الزواج	17,040	20,728	20,575	19,167	…
معدل الزواج الخام	8.6	10.1	9.8	8.8	…
أعداد وقوعات الطلاق	3,182	3,448	4,189	4,262	…
معدل الطلاق الخام	1.6	1.7	2.0	2.0	…
متوسط حجم الأسرة	5.5	5.7	5.6	5.5[(1)]	…

(…) غير متوفر

(***): البيانات تمثل الفترة (2017–2019)

[(1)] تقديرات مبنية على نتائج مسح القوى العاملة عام 2022 والتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. الفلسطينيون في نهاية عام 2023. رام الله – فلسطين.

2. مؤشرات القوى العاملة

التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس وأهم سمات القوى العاملة وفئات العمر، 2022

الجنس وسمات القوى العاملة	فئات العمر					المجموع
	24-15	34-25	44-35	54-45	55+	
كلا الجنسين						
داخل القوى العاملة	**30.8**	**60.8**	**58.5**	**51.1**	**24.3**	**45.0**
خارج القوى العاملة	**69.2**	**39.2**	**41.5**	**48.9**	**75.7**	**55.0**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
عمالة تامة	**62.3**	**67.5**	**82.3**	**88.0**	**90.3**	**74.1**
عمالة ناقصة متصلة بالوقت	**1.6**	**1.8**	**1.4**	**1.0**	**0.7**	**1.5**
معدل البطالة المنقح	**36.1**	**30.7**	**16.4**	**11.1**	**9.0**	**24.4**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
ذكور						
داخل القوى العاملة	50.1	90.0	91.7	83.3	42.6	70.7
خارج القوى العاملة	49.9	10.0	8.3	16.7	57.4	29.3

المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
عمالة تامة	66.4	74.3	85.8	87.6	89.5	78.1
عمالة ناقصة متصلة بالوقت	1.7	1.9	1.4	1.1	0.8	1.5
معدل البطالة المنقح	31.9	23.8	12.9	11.3	9.7	20.3
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
إناث						
داخل القوى العاملة	10.6	30.3	25.3	17.8	6.3	18.6
خارج القوى العاملة	89.4	69.7	74.7	82.2	93.7	81.4
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
عمالة تامة	42.1	46.5	69.6	89.7	95.8	58.4
عمالة ناقصة متصلة بالوقت	0.9	1.6	1.4	0.5	0.3	1.2
معدل البطالة المنقح	57.0	51.9	29.0	9.8	4.0	40.4
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2023. رقم "24". رام الله – فلسطين.

نسبة النساء والرجال (15 سنة فأكثر) المشاركين في القوى العاملة في فلسطين، 2019–2022

الجنس/العام	2019	2020	2021	2022
ذكور	69.9	65.1	68.9	70.7
إناث	18.1	16.1	17.2	18.6

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2022. رام الله – فلسطين.

معدل البطالة بين النساء والرجال (15 سنة فأكثر) المشاركين في القوى العاملة في فلسطين، 2019–2022

الجنس/العام	2019	2020	2021	2022
ذكور	21.3	22.5	22.4	20.3
إناث	41.2	40.1	42.9	40.4

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2022. رام الله – فلسطين.

معدل البطالة للأفراد الخريجين المشاركين في القوى العاملة الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين حسب المنطقة والجنس، 2022

المنطقة	ذكور	إناث	المجموع
فلسطين	**18.2**	**46.7**	**30.7**
الضفة الغربية	6.4	29.8	16.6
قطاع غزة	34.4	70.0	49.9

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2022. رام الله – فلسطين.

نسبة المشاركة في القوى العاملة ومعدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب المنطقة وحالة اللجوء ونوع التجمع والجنس، 2022

المنطقة وحالة اللجوء/ نوع التجمع	نسبة المشاركة في القوى العاملة			معدل البطالة		
	الجنس			الجنس		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
المنطقة وحالة اللجوء						
الضفة الغربية						
لاجئ	74.9	20.9	**48.8**	11.4	23.9	**14.0**
غير لاجئ	75.4	18.1	**47.0**	10.3	23.6	**12.8**
المجموع	**75.3**	**18.7**	**47.5**	**10.6**	**23.7**	**13.1**

قطاع غزة						
لاجئ	62.6	20.6	**41.7**	41.0	66.9	**47.4**
غير لاجئ	64.8	14.3	**39.9**	35.8	68.7	**41.6**
المجموع	**63.4**	**18.3**	**41.0**	**39.1**	**67.4**	**45.3**
فلسطين						
لاجئ	67.3	20.7	**44.3**	28.5	51.0	**33.7**
غير لاجئ	73.0	17.2	**45.4**	15.5	32.1	**18.6**
المجموع	**70.7**	**18.6**	**45.0**	**20.3**	**40.4**	**24.4**
المنطقة ونوع التجمع						
الضفة الغربية						
حضر	74.8	18.5	**47.0**	9.9	23.7	**12.6**
ريف	76.7	19.5	**48.8**	11.7	22.3	**13.8**
مخيمات	74.7	18.6	**46.9**	14.0	30.8	**17.3**
المجموع	**75.3**	**18.7**	**47.5**	**10.6**	**23.7**	**13.1**

(تابع): نسبة المشاركة في القوى العاملة ومعدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب المنطقة وحالة اللجوء ونوع التجمع والجنس، 2022

المنطقة وحالة اللجوء/ نوع التجمع	نسبة المشاركة في القوى العاملة			معدل البطالة		
	الجنس			الجنس		
	ذكور	إناث	**المجموع**	ذكور	إناث	**المجموع**
قطاع غزة						
حضر	63.4	18.2	**41.1**	38.3	67.7	**44.7**
مخيمات	63.0	19.1	**40.9**	44.4	65.5	**49.3**
المجموع	**63.4**	**18.3**	**41.0**	**39.1**	**67.4**	**45.3**
فلسطين						
حضر	69.9	18.3	**44.4**	21.1	42.7	**25.5**
ريف	76.7	19.5	**48.8**	11.7	22.3	**13.8**
مخيمات	67.3	18.9	**43.1**	31.9	53.1	**36.6**
المجموع	**70.7**	**18.6**	**45.0**	**20.3**	**40.4**	**24.4**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2022. رام الله – فلسطين.

نسبة المشاركة في القوى العاملة ومعدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب المنطقة وحالة اللجوء ونوع التجمع والجنس، 2022

المنطقة والحالة العملية	الجنس		
	ذكور	إناث	**المجموع**
فلسطين			
صاحب عمل	6.1	2.0	**5.4**
يعمل لحسابه	15.0	13.2	**14.7**
مستخدم بأجر	76.0	77.0	**76.1**
عضو أسرة بدون أجر	2.9	7.8	**3.8**
المجموع	**100**	**100**	**100**
الضفة الغربية			
صاحب عمل	6.9	2.2	**6.1**
يعمل لحسابه	15.4	12.8	**14.9**

مستخدم بأجر	74.5	75.8	**74.7**
عضو أسرة بدون أجر	3.2	9.2	**4.3**
المجموع	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة			
صاحب عمل	3.9	1.4	**3.5**
يعمل لحسابه	13.8	15.0	**14.0**
مستخدم بأجر	80.2	81.3	**80.3**
عضو أسرة بدون أجر	2.1	2.3	**2.2**
المجموع	**100**	**100**	**100**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2022. رام الله – فلسطين.

3. التعليم

مؤشرات مختارة للتعليم

المؤشر	ذكور	إناث	المجموع
معدل معرفة القراءة والكتابة بين السكان (15 سنة فأكثر)، 2022	98.9	96.7	**97.8**
معدل التسرب من المرحلة الأساسية، 2022/2021	0.67	0.23	**0.45**
معدل التسرب من المرحلة الثانوية، 2022/2021	3.13	1.70	**2.34**
معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم في المرحلة الاساسية، 2023/2022	99.1	101.4	**100.2**
معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم في المرحلة الثانوية، 2023/2022	70.9	92.6	**81.5**
معدل الالتحاق الصافي بالتعليم في المرحلة الاساسية، 2023/2022	96.7	98.8	**97.7**
معدل الالتحاق الصافي بالتعليم في المرحلة الثانوية، 2023/2022	67.7	87.7	**77.5**
عدد المعلمين في المدارس الحكومية، 2023/2022	17,143	25,965	**43,108**
نسبة الطلبة الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية،2021 2022	38.5	61.5	**100**
نسبة الطلبة الخريجين من مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 2021/2020	36.6	63.4	**100**
معدل التخرج الإجمالي من التعليم العالي، 2021/2020	22.4	49.8	**37.3**
نسبة أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي 2021/2022	27.6	72.4	**100**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. المرأة والرجل في فلسطين– قضايا وإحصاءات، 2023. رام الله – فلسطين.

4. الصحة

رعاية الأمومة والصحة الإنجابية في فلسطين حسب مؤشرات مختارة، 2019–2020

المؤشر	القيمة
الرضا عن الحاجة لاستخدام وسائل تنظيم الاسرة (%)	81.6
قمن على الاقل بزيارة واحدة للكشف عن حملهن من قبل كادر مؤهل (%)	98.7
أربع زيارات على الاقل أثناء الحمل (%)	94.8
تمت الولادة على يد كادر مؤهل (%)	99.7
تمت والولادة في منشأة صحية (%)	99.4
النساء في سن الإنجاب (الفئة العمرية 15–49 سنة) اللاتي لُبّيت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة (%)	61.0
معدل وفيات الأمومة في فلسطين لسنوات مختارة (لكل 100 ألف ولادة حية)	21.9
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في فلسطين (لكل 1,000 مولود حي)	14.2

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. المرأة والرجل في فلسطين– قضايا وإحصاءات، 2023. رام الله – فلسطين.

5. تكنولوجيا المعلومات

مؤشرات التكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المؤشر	ذكور	إناث	المجموع
نسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين يمتلكون هاتف ذكي، 2022	74.3	72.2	**73.2**

نسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) في فلسطين استخدموا الانترنت من أي مكان، 2022	89.1	88.2	**88.6**
نسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين يمتلكون هاتف ذكي، 2022	82.7	75.7	**79.2**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. المرأة والرجل في فلسطين– قضايا وإحصاءات، 2023. رام الله – فلسطين.

6. الحياة العامة وصنع القرار

مؤشرات الحياة العامة وصنع القرار

المؤشر	ذكور	إناث	المجموع
أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، 2022(%)	100.0	0.0	**100**
أعضاء المجلس المركزي، 2022 (%)	76.9	23.1	**100**
أعضاء المجلس الوطني، 2022 (%)	82.6	17.4	**100**
المحافظين، 2022 (%)	93.3	6.7	**100**
أعضاء مجلس الوزراء في الحكومة التاسعة عشرة، 2024 (%)	83.0	17.0	**100**
أعضاء مجلس الوزراء في الحكومة الثامنة عشرة، 2022 (%)	88.5	11.5	**100**
رؤساء الهيئات المحلية، 2022 (%)	98.9	1.1	**100**
العاملين في القطاع العام المدني من درجة مدير عام A4 فأعلى (حتى تاريخ 2023/02/22)	14.2	85.8	**100**
الأعضاء في مجلس إدارة نقابة أطباء الأسنان، 2022 (%)	20.8	79.2	**100**
الأطباء الأسنان، 2022 (%)	42.5	57.5	**100**
الاطباء البشريين، 2021 (%)	18.5	81.5	**100**
الممرضين، 2021 (%)	57.1	42.9	**100**
الأعضاء في مجلس إدارة نقابة الصيادلة، 2022 (%)	20.0	80.0	**100**
الصيادلة، 2022 (%)	65.7	34.3	**100**
السفراء، 2020 (%)	89.2	10.8	**100**
البعثات في الخارج من دبلوماسيين وإداريين، 2020 (%)	69.4	30.6	**100**
رؤساء مجالس الطلبة، 2022(%)	92.3	7.7	**100**
أعضاء مجالس الطلبة في الجامعات، 2022(%)	65.2	34.8	**100**
المحامين المزاولين للمهنة، 2022(%)	66.4	33.6	**100**
القضاة، 2022(%)	83.5	16.5	**100**
أعضاء النيابة العامة، 2021 (%)	82.4	17.6	**100**
أعضاء مجلس إدارة نقابة المهندسين، 2022 (%)	86.7	13.3	**100**
المهندسين المسجلين في نقابة المهندسين الفلسطينيين، 2022 (%)	71.2	28.8	**100**
أعضاء إدارة مجلس الغرفة التجارية الصناعية الزراعية ، 2022 (%)	98.0	2.0	**100**
أعضاء الغرف التجارية الصناعية الزراعية، 2202 (%)	95.6	4.4	**100**
الموظفين في القطاع المصرفي، 2022 (%)	61.5	38.5	**100**
المدراء أو رؤساء الشركات المسجلة في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2022 (%)	96.6	3.4	**100**
الأفراد الذين لديهم حسابات في هيئة سوق رأس المال، 2022 (%)	56.8	43.2	**100**
أعضاء مجالس الشركات المسجلة في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2022 (%)	88.9	11.1	**100**
رؤساء التحرير المسجلين في نقابة الصحفيين الفلسطينيين، 2021 (%)	82.4	17.6	**100**
الصحفيين المسجلين في نقابة الصحفيين الفلسطينيين، 2021 (%)	79.5	20.5	**100**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. المرأة والرجل في فلسطين– قضايا وإحصاءات، 2023. رام الله – فلسطين.

7. العنف ضد المرأة

نسبة النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج (15-64 سنة) في فلسطين وتعرّضن (على الأقل لمرة واحدة) لأحد أنواع العنف من قبل الزوج خلال 12 شهراً الماضية حسب الخصائص الخلفية ونوع العنف، 2019

الخصائص الخلفية	نوع العنف من قبل الزوج				التعرض للعنف من الزوج
	العنف النفسي	العنف الجسدي	العنف الاقتصادي	العنف الجنسي	
فلسطين	**57.2**	**18.5**	**20.5**	**9.4**	**59.3**
الضفة الغربية	50.2	12.9	16.3	8.1	**52.3**
قطاع غزة	68.2	27.5	27.1	11.3	**70.4**
نوع التجمع					
حضر	56.6	18.4	20.2	8.9	**58.7**
ريف	58.5	17.2	21.1	9.6	**60.3**
مخيم	60.2	22.2	22.7	13.5	**63.1**
العمر					
19-15	56.2	25.2	19.9	9.4	**57.5**
20-24	64.5	26.5	26.3	15.3	**66.9**
25-29	61.9	20.1	23.5	10.8	**63.7**
30-34	61.0	21.5	23.0	11.4	**64.0**
35-39	55.5	19.9	20.0	8.0	**57.6**
40-44	58.4	16.9	20.1	8.8	**60.7**
45-49	49.9	9.7	15.5	4.3	**51.9**
50-54	51.6	13.8	14.9	5.6	**53.0**
55-59	39.0	7.9	10.1	4.2	**39.5**
60-64	39.7	5.8	10.6	2.6	**42.7**
صلة القرابة مع					
يوجد قرابة	56.3	18.9	21.4	9.8	**59.0**
من الحمولة	59.5	18.2	17.8	6.0	**61.5**
لا يوجد قرابة	56.9	18.4	20.8	10.1	**58.8**
الحالة العملية					
لا تعمل	58.8	19.2	21.0	9.8	**61.0**
تعمل	44.4	12.9	17.0	6.3	**45.7**
الحالة التعليمية					
أقل من ثانوي	59.9	20.8	21.5	9.6	**61.8**
ثانوي	58.8	20.8	23.1	12.6	**61.5**
دبلوم متوسط فأعلى	51.1	12.5	16.6	6.0	**53.1**
الحالة الزواجية					
متزوجة	57.0	18.1	20.2	9.1	**59.1**
مطلقة/ منفصلة	81.2	69.9	62.6	47.4	**81.2**
أرملة	50.2	18.2	12.5	0.0	**50.2**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019 – النتائج الرئيسية. رام الله – فلسطين.

نسبة النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج (15-64 سنة) في فلسطين وتعرّضن (على الأقل لمرة واحدة) لأحد أنواع العنف من قبل الزوج خلال 12 شهراً الماضية حسب جهات أو أساليب مختارة متبعة لطلب المساعدة، 2019

المؤشر	جهات أو أساليب مختارة متبعة لطلب المساعدة
تكلمت مع زميلة في العمل أو الجيران	**5.1**

لم تترك البيت إلا انها تكلمت مع أهل الزوج أو أحد اقاربه	**19.6**
تركت البيت وذهبت لبيت الأهل أو أحد الأقارب	**23.3**
لم تترك البيت إلا انها تكلمت مع الأهل أو أحد الأقارب	**25.7**
تجاهلت الزوج ورفضت الحديث معه لعدة أيام	**47.9**
تحدثت بنفسها مع الزوج لوقف اعتداءاته عليها	**48.1**
سكتت عن الاعتداء ولم تبلغ أحداً بالأمر	**60.3**
تكلمت مع زميلة في العمل أو الجيران	**5.1**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019 – النتائج الرئيسية. رام الله – فلسطين.

8. الإعاقة

نسبة الأفراد ذوي الإعاقة* من مجمل السكان حسب المنطقة والجنس، 2017

المنطقة	الجنس		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين
فلسطين	2.3	1.9	**2.1**
الضفة الغربية	1.9	1.6	**1.8**
قطاع غزة	2.9	2.3	**2.6**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. المرأة والرجل في فلسطين– قضايا وإحصاءات، 2022. رام الله – فلسطين

9. الفقر

نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري حسب المنطقة والجنس، 2017

المنطقة	الجنس		
	ذكور	إناث	المجموع
فلسطين	28.8	29.7	**29.2**
الضفة الغربية	13.3	14.4	**13.9**
قطاع غزة	52.3	53.8	**53.0**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. المرأة والرجل في فلسطين– قضايا وإحصاءات، 2022. رام الله – فلسطين.

10. ملكية الأراضي والحائزون الزراعيون

التوزيع النسبي لملكية الأراضي حسب الجنس لمشروع التسوية في الضفة الغربية، 2020

الجنس	2020
ذكور	64.4
إناث	31.8
ملكية مشتركة	3.8
المجموع	**100**

المصدر: هيئة تسوية الأراضي والمياه، 2020. التقرير السنوي، 2020. رام الله– فلسطين.

عدد الحائزين الزراعيين في فلسطين حسب الفئة العمرية والجنس والمحافظة، 2020/2021

المحافظة	الفئة العمرية والجنس										المجموع
	15- 29		30 - 39		40 - 49		50 - 59		60 +		
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	
فلسطين	**6,006**	**125**	**18,418**	**595**	**32,242**	**1,666**	**35,580**	**2,930**	**35,086**	**5,337**	**137,985**
الضفة الغربية	**3,706**	**77**	**14,167**	**396**	**27,025**	**1,280**	**30,466**	**2,388**	**29,628**	**4,612**	**113,745**
جنين	655	13	2,574	57	4,907	192	5,224	394	4,811	795	**19,622**
طوباس والأغوار الشمالية	166	1	533	7	926	36	853	53	688	90	**3,353**

طولكرم	299	14	1,077	47	2,237	154	2,877	298	2,807	551	**10,361**
نابلس	382	4	1,627	48	3,272	168	4,152	307	3,844	606	**14,410**
قلقيلية	140	3	738	31	1,465	70	1,625	132	1,556	256	**6,016**
سلفيت	153	4	670	15	1,399	68	1,791	154	1,705	286	**6,245**
رام الله والبيرة	452	4	1,918	53	3,654	198	4,030	351	4,265	687	**15,612**
أريحا والأغوار	149	2	400	9	497	19	397	30	314	39	**1,856**
القدس	102	1	301	4	588	36	616	56	674	146	**2,524**
بيت لحم	377	8	1,122	34	2,286	86	2,695	180	2,870	414	**10,072**
الخليل	831	23	3,207	91	5,794	253	6,206	433	6,094	742	**23,674**
قطاع غزة	**2,300**	**48**	**4,251**	**199**	**5,217**	**386**	**5,114**	**542**	**5,458**	**725**	**24,240**
شمال غزة	808	8	1,189	49	1,308	88	1,130	128	1,105	129	**5,942**
غزة	277	6	438	18	546	42	562	52	680	87	**2,708**
دير البلح	324	3	618	27	810	53	863	81	868	127	**3,774**
خانيونس	579	20	1,310	72	1,748	128	1,835	190	2,108	263	**8,253**
رفح	312	11	696	33	805	75	724	91	697	119	**3,563**

(*): تشمل الحائزين للحيازات غير الاسرية (جمعية خيرية و/أو تعاونية، شركة، حكومة، أخرى)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. المرأة والرجل في فلسطين– قضايا وإحصاءات، 2022. رام الله – فلسطين.

ملحق (2) مصادر المعلومات للإجراءات المتخذة على مستوى الدولة

الاجراء	المصدر
إنشاء المؤسسة الفلسطينية للتمكين الاقتصادي	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=e076c3b3-4c07-4da0-a46f-2f7d195f8371.pdf&d=قرار بقانون رقم (1) لسنة 2019م بشأن المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي.pdf
تعديل قانون الخدمة المدنية بشأن مرافقة الموظف لزوجته	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=76f422d2-f43e-4722-9e75-6722be06fcc9.pdf&d=قرار بقانون رقم(2) لسنة 2019م تعديل قانون الخدمة المدنية رقم(4)لسنة 1998 م.pdf
بشأن لجان ومشرفي السالمة والصحة المهنية في المنشآت	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=351381c6-6ae5-4cf8-996b-af0ce6cf2b89.pdf&d=قرار بقانون رقم (3) لسنة 2019م بشأن لجان ومشرفي السلامة والصحة المهنية في المنشآت.pdf
بشأن المصادقة على انضمام دولة فلسطين للاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=83542967-9d77-41bb-9e1a-f2faa2709099.pdf&d=قرار بقانون رقم (5)لسنة 2019 م بشأن المصدقة على انضمام دولة فلسطين للاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.pdf
بشأن المصادقة على اتفاقية الشراكة التجارية والسياسية المؤقتة مع حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=bd1af355-7600-4ac3-928d-720b0db1bbcb.pdf&d=قرار بقانون رقم (6) لسنة 2019 م بشأن المصادقة على اتفاقية الشراكة التجارية والسياسية المؤقتة مع حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.pdf
بشأن إنشاء المكتبة الوطنية الفلسطينية	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=8ea07686-a896-45dc-92ee-b799e7dd0b65.pdf&d=مرسوم رقم (6) لسنة 2019 م بشأن إنشاء المكتبة الوطنية الفلسطينية.pdf
بشأن تعيين السيدة/ ريم أبو الرب نائبا لرئيس ديوان الفتوى والتشريع	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=24266f31-f956-4f1e-bb1d-b39a9059241c.pdf&d=قرار رقم (1) لسنة 2019م بشأن تعيينا لسيدة ريما بوا لرب نائباً لرئيس ديوانا لفتوى والتشريع.pdf

بشأن تشكيل الفريق الوطني للتنمية الاقتصادية	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=fd21ea76-1f36-493b-98ed-be269834219c.pdf&d=قرار رقم (35) لسنة 2019 م بشأن تشكيل الفريق الوطني للتنمية الاقتصادية.pdf
بشأن تشكيل لجنة لتصويب رواتب ومستحقات كبار موظفي الدولة	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=eb8939d4-ae9c-4117-b3c9-514ac92ca31d.pdf&d=قرار رقم (51)لسنة 2019 م بشأن تشكيل لجنة لتصويب رواتب ومستحقات كبار موظفي الدولة.pdf
بالبيانات الشخصية الخاصة بالمواطنين	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=e13020a2-452d-4259-891a-ab5b1612550b.pdf&d=قرار مجلس الوزراء رقم (3)لسنة 2019 م بالبيانات الشخصية الخاصة بالمواطنين.pdf
بنظام إدارة النفايات الصلبة	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=e78efea6-f0fc-4601-8352-c47d7601162c.pdf&d=قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2019 م بنظام إدارة النفايات الصلبة.pdf
بشأن شهادة تأكيد استثمار (مؤقتة (ضمن نظام عقد حزمة حوافز للمشاريع في المدن والمناطق الصناعية الحرة	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=f3b20c3c-a832-4f4c-bdfc-a46b42be6c6f.pdf&d=قرار رقم (4) لسنة 2019 م بشأن شهادة تأكيد استثمار (مؤقتة) ضمن نظام عقد حزمة حوافز للمشاريع في المدن والمناطق الصناعية الحرة.pdf
بشأن الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=58cdb248-81ad-49ed-b3ca-ebfb4cac5832.pdf&d=2021 قرار بقانون رقم 4 لسنة.pdf
بشأن بنك الاستقلال للاستثمار والتنمية	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=47c52744-6d57-44be-a5a8-91503c4709fc.pdf&d=2021 قرار بقانون رقم 5 لسنة.pdf
بشأن تعزيز الحريات العامة	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=df23f6bb-1750-42bc-8b7a-67f2185b5d86.pdf&d=2021 مرسوم رقم 5 لسنة.pdf
شأن تخصيص عدد من المقاعد في المجلس التشريعي للمواطنين المسيحيين	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=a64e06cf-ae38-4ab0-9319-101d82359880.pdf&d=2021 مرسوم رقم 6 لسنة.pdf
نظام التأمين الصحي الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=9dcba9ab-147e-4fce-8e14-64c4681b41bf.pdf&d=2021 نظام مجلس الوزراء رقم 2 لسنة.pdf
بشأن نشر الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=20908ce8-e1a3-49a2-ac5a-36afe2443354.pdf&d=قرار بقانون رقم (14 (لسنة 2021 م بشان نشر الاتفاقية الدولية.pdf
بشأن تعيين القاضي/ إيمان ناصر الدين	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=99397472-3636-46d4-9616-265dc4f3c316.pdf&d=قرار رقم (31 (لسنة 2021 م بشان تعيين القاضي ايمان ناصر الدين.pdf
نظام إدارة النفايات الخطرة رقم)6(لسنة 2021م	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=636cd06a-b6bc-4e18-bd29-81193fd21bbf.pdf&d=م 2021 لسنة) 6(نظام إدارة النفايات الخطرة رقم.pdf
نظام عقد حزمة حوافز لغايات تشجيع الاستثمار	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=f754fd9d-b9a3-4e69-b82e-8e0f23af7c57.pdf&d=2021 نظام عقد حزمة حوافز لغايات تشجيع الاستثمار رقم 9 لسنة.pdf
بشروط قبول البعائث البريدية وتعرفة أجور الخدمات البريدية والتعويض عن البعائث المفقودة أو التالفة	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=1ea7b6c2-30e4-4d4e-a24b-ff2dfd956ec1.pdf&d=رار رقم) 6(لسنة 2021 م بشروط قبول البعائث البريدية.pdf

بتعديل قرار بقانون رقم)17(لسنة 2016م بشأن التنفيذ الشرعي	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=abe1eb1c-1acb-4f06-911a-1ed67b134246.pdf&d=2022 لسنة 20 رقم بقانون قرار.pdf
بشأن تعديل قانون الخدمة المدنية	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=029dc3bd-4709-47c2-8a57-2ff655e28bd5.pdf&d=2022 لسنة (24) رقم بقانون قرار.pdf
بشأن الهيئة الوطنية لمناهضة التعذيب	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=73d690be-28e7-4ca4-afe9-087eb384de16.pdf&d=2022 لسنة (25) رقم بقانون قرار.pdf
بشأن تعيين السيدة/ نسرين التميمي	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=d187986b-7c57-4817-9152-5924fa23751a.pdf&d=2022 لسنة 5 رقم قرار.pdf
بشأن تقسيم الحقوق الارثية	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=aee972fb-2378-4462-becf-fcf326e655ea.pdf&d=قرار بقانون رقم 6 لسنة 2023 بشأن تقسيم الحقوق الارثية.pdf
بشأن نشر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=10cc0d69-b578-4d27-bf2d-f8ce7b9f83a1.pdf&d=م 2023 لسنة (18) رقم بقانون قرار.pdf
بشأن تشكيل اللجنة الوطنية الفلسطينية للتراث المادي وغير المادي	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=afce2526-c9be-43fe-b009-83eb94f8716e.pdf&d=2023 لسنة (36) رقم قرار.pdf
بتشكيل مجلس إدارة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=5189c6e6-2ec4-446f-9ec3-32e69e5a0f41.pdf&d=Pages from 199 العدد.pdf
دولة فلسطين وتركيا حول التعاون في مجال البيئة	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=d049256f-f890-4a25-b044-7bbc7c5c048e.pdf&d=2023 4 رقم مجلس الوزراء قرار.pdf
قرار حصول الأسرى في سجون الاحتلال على درجة الدكتوراة	mjr.lab.pna.ps/Decrees/Download/?p=ac80ecf6-292b-4701-8497-798a3d656520.pdf&d=2023- 2 رقم قرار حصول الاسرى على الدكتوراة.pdf